الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique ET Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد: الآداب واللغات
قسم: اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

المنهج النحوي لابن تيمية في التفسير الكبير

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة وأدب عربي.

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب(ة):
*- إيمان بن حافظ

إشراف الأستاذ:
خير الدين هبال

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا فشلت

وذكرني دائما أن الفشل

هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إن أعطيتني فلا تفقدني اعتزازي بكرامتي،

واجعلني من الذين إذا أُعطوا شكروا وإذا أذنبوا استغفروا.

اللهم آمين

الإهداء

بكل الحب والوفاء... بخالص البذل والعطاء أهدي جنى هذا الغرس وثمار هذا الجهد:

إلى من ربياني في الصغر، وسهرا على راحتي، وكانا خير معين لي بعد الله عز وجل

بدعائهما وتشجيعهما، إلى والدي العزيزين لا حرمني الله بركما ودعاءكما وجعل ما قدمتماه في

ميزان حسناتكما، وأمد الله في عمركما ومتعكما بالصحة والعافية. اللهم آمين.

وإلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي "مهدي"، "جلال"، "مجيد"، "أسماء"، "وسيم".

أهدي جهدي هذا

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر والامتنان لله الحنان المنان، واسع الفضل ولي النعم وصاحب الإحسان والإفضال، لما يسر لنا من طلب العلم، وعلى ما وفق في هذه الرسالة وأعان، ونسأله القبول.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل والثناء لأستاذي: "خير الدين هبال" الذي تفضل عليّ بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما منحني من وقته وجهده وعلمه وحلمه، وتوجيهاته، ونصحه لتقويم سيري في الرسالة، واستفادتي من مسيرة حياتيه فجزاه الله عني كل خير وله مني خالص الود والوفاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذين الكريمين أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ/ عبد الغاني قبايلي.

والأستاذ/ الجيلالي جقال.

اللذان تفضلا بقراءة بحثي وتتويجه بملاحظاتهما لإكمال الفائدة، وسنأخذ بها بيديانه من ملاحظات وتوجيهات بعين الاعتبار.

ولا أنسى أن أشكر كل من قدم لي نصحا وتوجيها، وإلى كل من ساندني في بحثي أتقدم بالشكر والعرفان

فلهم خالص دعواتي وامتناني.

فما كان فيه من توفيق فمن الله

وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا، والله ولي الهداية والتوفيق.

اللهم آمين

مقدمة

مقدمة:

إن من أجلّ النعم التي أنعم الله بها على عباده، نعمة القرآن الكريم نورا وهدى للناس كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤ ﴾ـــالنساء:٤٧١ـــ وأخبر سبحانه أن هذا الكتاب مبارك، وإنما أنزله ليتدبره العباد و لينتفعوا بما فيه من الآيات والبينات قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩ ﴾ـــص:٩٢ـــ.

و قد اجتهد العلماء الأعلام قديما و حديثا في تدبر كتاب الله تعالى، و الغوص في بحور معانيه، فاستخرجوا منه دررا، واستنبطوا من آياتها أحكاما غرارا، واستفادوا من مواعظه دروسا وعبرا، و إن من هؤلاء الأئمة الأعلام: الإمام الهمام شيخ الاسلام ابن تيمية–رحمه الله– فقد كان له القدح المعلّى في ذلك، فكتبه و رسائله قد حوت من ذلك الشيء الكثير وإنها إلى جانب ما حوته – كتبه– من تفاسير تعتبر مرجعا هاما لدراسات لغوية، قد تكون انطوت تحت ما يسمى علم التفسير و مسائله، و لم تستقل بنفسها، ما فتح الباب للباحثين والدارسين بتناولها بمسمياتها كمسائل نحوية أو صرفية أو دلالية و غيرها من المسائل التي عالجها ابن تيمية في تفاسيره، و التي حملت الكثير من فكره اللغوي، و من هنا كانت رسالتي –المتواضعة هذه– تعالج جانب من هذه الجوانب المرتبطة بفكر ابن تيمية في التفسير، وهو الجانب النحوي و تختص بكتاب "التفسير الكبير"، و هي محاولة لإظهار بعض جهود ابن تيمية النحوية في كتابه" التفسير الكبير ".

فنقول: لقد جاءت أهمية العربية عموما، و النحو خصوصا عند ابن تيمية من ارتباطها بالقرآن الكريم، فنحن إنما نحافظ على هذه اللغة الشريفة، و نعهد بالمحافظة عليها إلى من جاء بعدنا، لكونها لغة القرآن الكريم و السنة النبوية، و النحو إنما نشأ لأجل المحافظة على هذه اللغة الشريفة، يقول ابن تيمية في بيان علم النحو و أهميته:" و إنما هو علم مستنبط وهو وسيلة في حفظ قوانين اللسان، الذي نزل به القرآن" . و من هنا فابن تيمية

لم يكن نحويا متخصصا، لأن النحو عنده لم يكن غاية يطمح إليها و يقف عندها ولكنه كان وسيلة يحب اتقانها لفهم كتاب الله تعالى.

وفي بحثنا هذا بيان لجـهود ابن تيمية النحوية، وإبراز لمنهجه في المباحث النحوية التي تناولها في كتابه " التفسير الكبير"، وتبـعا لهذا جاء عنوان موضـوعنـا لهـذه الرسالة: "المنهج النحوي لابن تيمية في التفسير الكبير". و تأسيسا لهذا الغرض انطلقنا من إشكالية تمثلت في عدة تساؤلات مفادها:

- ماهي المسائل النحوية التي تعرض لها ابن تيمية في كتابه "التفسير الكبير" ؟
- ماهي أبوابها و تقسيماتها؟
- إلى أي اتجاه نحوي يتجه؟ أهو كوفي؟ أم بصري؟ أم له شخصيته انفرد بها؟

-وإن كان كذلك ما هي سمات هذه الشخصية ومميزاتها؟ وما مدى انعكاسها على منهجه النحوي؟

و اعتمدنا في إعداد هذا البحث على منهج يجمع بين الجمع والدراسة والتطبيق والمقارنة حيث بدأنا بجمع آراء ابن تيمية النحوية في التفسير الكبير، وذكر نماذج منها، ومقارنتها ما أمكن بترجيحات غيره ممن تحدثوا عن المسألة، والخروج في الأخير برأي ابن تيمية وما ارتكز عليه في ترجيحه للمسألة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم على **ثلاثة فصول** تتقدمها **مقدمة** وتتلوها **خاتمة**.بينا في المقدمة أسباب اختيار الموضوع، وأجزاءه، والمنهج المتبع وصعوباته.

أما**الفصل الأول** كان بعنوان: " دراسة عن الكتاب و المؤلف " تضمن **مبحثين**، تناولنا في **المبحث الأول:** عصر ابن تيمية و ترجمته وفق **مطلبين**، عرفنا من خلالها بابن تيمية من حيث اسمه و نسبه و مولده، و عصره و شيوخه وتلاميذه و وفاته، أما **المبحث الثاني** فتناول "بطاقة قراءة في التفسير الكبير" وفق **مطلبين** أيضا عرضنا فيهما إلى التعريف

بالتفسير الكبير في مرحلة كونه مخطوطا قبل و بعد مرحلة التحقيق– و تطرقنا إليه باعتباره كتابا.

أما **الفصل الثاني** كان عنوانه "اختيارات ابن تيمية النحوية" و قد اشتمل على ثلاثة مباحث، اختص المبحث الأول بآراء ابن تيمية في باب الاسماء، أما المبحث الثاني تناول آراؤه في باب الأفعال و انفرد المبحث الثالث بآرائه في باب الحروف.

أما **الفصل الثالث** فكان موسوم بعنوان "منهج ابن تيمية النحوي" توزعت مادته المعرفية على ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى موقف ابن تيمية من مصادر الاحتجاج وعرضنا لموقف بقية النحاة، و المبحث الثاني كان دراسة في ترجيحاته النحوية و اتجاهه النحوي أما المبحث الثالث فتضمن قواعده في الترجيح النحوي.

وأنهينا البحث **بخاتمة** رصدنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها، وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لاعتبارات ودوافع ذاتية وموضوعية شتى منها:

1–أنه يبحث في القرآن الكريم وتفسيره وعلومه وهذا من أجل العلوم وأشرفها، لأنه يختص بكلام الله وبيانه. فتأتي الأهمية من موضوع البحث ومجاله الذي يبحثه.

2–الرغبة في ابراز هذا الجانب الهام في كتاب" التفسير الكبير". وهو الجانب النحوي فهو يحوي آراء واختيارات تطبيقية تصلح للدراسة من حيث القيمة والكثرة.

3–قلة البحوث القائمة على هذا الباب.

4–و مما زادني راغبة في دراسة هذا الموضوع، أن هذا العالم يتمتع بسمعة حسنة وشخصية مؤثرة غير أن أكثر الناس لا يعرفونه إلا شيخا و مفتيا و عالما من أعلام الشريعة الإسلامية، أما كونه نحويا فهذا مما يجهله أكثرهم، وهذا البحث يكشف عن جانب من جوانب شخصيته العلمية، لنبين منزلته في هذا المجال.

و قد اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر و المراجع منها: كتاب مجموع الفتاوى "لابن تيمية" و كتاب تفسير آيات أشكلت "لابن تيمية" و "نماذج من آراء شيخ الاسلام ابن تيمية النحوية في مجموع الفتاوى ل " فريد عبد العزيز الزامل " و غيرها .

ويبقى في الأخير أن نشير أن هذه الدراسة ليست الأولى في عهدها علما أنني لم أجد –فيما اطلعت عليه– دراسة نحوية مستقلة في التفسير الكبير، إلا أنه هناك دراسات في مؤلفات ابن تيمية الأخرى و نذكر منها:" الدراسات اللغوية و النحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية و أثرها في استنباط الاحكام الشرعية ل " هادي أحمد فرحات الشجيري" فهذه دراسة في مؤلفات ابن تيمية في جانبيها النحوي والدلالي، وتطرق الكاتب في العديد من المباحث إلى مسائل نحوية همش لها باسم التفسير الكبير، ونذكر أيضا من الدراسات "نماذج من آراء شيخ الإسلام ابن تيمية النحوية في مجموع الفتاوى" لـ "فريد عبد العزيز الزامل"، وغيرهما.

وكأي باحث في هذا المجال واجهتني بعض الصعوبات منها: صعوبة البحث عن المسائل النحوية في كتاب "التفسير الكبير" باعتباره مختص في التفسير والمسائل تعرض في ثنايا التفسير وغير مبوب لها، وأيضاعدم وجود دراسات سابقة عن الكتاب وصعوبات أخرى أتعفف عن ذكرها.

وفي الختام أشكر الله تعالى وأثني عليه الخير كله على ما منّ به عليّ ويسر وأعان على إتمام هذا الجهد وسلك بي سبيل العلم، ثم أتقدم بالشكر والتقدير الجزيلين للأستاذ المشرف: خير الدين هبال على ما غمرني به من علم وفضل، ولين جانب وحسن توجيه وبما صرف لي من وقته وسعة صدره، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته، وأشكر كل من أبدى نصحا أو مساعدة برأي أو مشورة أو بتوجيه أو بإعانة فلهم مني جزيل الشكر والثناء.

وهذا جهد المقلّ فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ وزلل فمن نفسي ومن الشيطان. وأستغفر الله منه.

الفصـــل الأول

الفصل الأوّل: دراسة عن المؤَلِّف والمؤَلّف

المبحث الأول : ترجمة لابن تيمية

المطلب الأول: عصره

أ –الحياة السياسية

ب– الحياة الإجتماعية

ت– الحياة الفكرية

المطلب الثاني:ترجمته

المبحث الثاني: بطاقة قراءة في التفسير الكبير

المطلب الأول :بين يدي المحقق

أ – التفسير الكبير قبل التحقيق

ب– التفسير الكبير ومنهج التحقيق

المطلب الثاني:محتوى الكتاب

أ– مادة كتاب التفسير الكبير

ب– قضايا حول المادة المعرفية للكتاب

ت– منهج ابن تيمية في التفسير

المبحث الأول: ترجمة للإمام ابن تيمية

شيخ الإسلام ابن تيمية غني عن التعريف، فهو أحد العلماء الأئمة، الذين كان لآرائهم الصيت الذائع، ولقد حظيت حياته بدراسة الباحثين والمهتمين، كلّ في مجال اختصاصه، لما فيها مما يستحق الوقوف عنده والنظر فيه، فحياته زاخرة بالأحداث ومواقفه فيها لا يستطيع تهوين شأنها جاحد، سجلها التاريخ المنصف، وسجل أخلاقه وصفاته ليتأملها من يريد الاحتداء به.

وسنتناول في هذا المبحث جوانب من حياة وشخصية الرجل في مطلبين:

المطلب الأول: عصره:

أ) الحياة السياسية:

عاش ابن تيمية فيما بين أوائل النصف الثاني من القرن السابع الهجري (661 هـ) وبداية الربع الثاني من القرن الثامن الهجري (728 هـ). واتّسم هذا العصر بالاضطراب سياسيا وعسكريا، واقتصاديا، فصارت حياة المسلمين فيه ضعف وتفكّك وهوان، هوان لفّ ليلهم وأعتم نهارهم، وضعّف شمل أفرادهم وحكامهم وأصبح بأسهم بينهم شديدا، الأمر الذي جعل كل حاكم على ولاية ينظر إلى من يجاروه من الحكام الآخرين على أنّهم أعداء يجب أن يتربص بهم ليقضي عليهم قبل أن يقضوا عليه، وليس هذا فحسب، بل لجأ بعضهم إلى أعدائهم، أعداء العقيدة، وأعداء الدين ليستنصر بهم على أخوة الدين والعقيدة، فقد ذكر بعض المؤرخين أن من أسباب الحروب الصليبية أن الفاطميين في مصر لما رأوا ملك السلجوقيين يتسع حتى استولوا على الشام، ولم يكن لهم قِبل بدفعهم كاتبوا ملوك الإفرنج يدعونهم للخروج لامتلاك الشام ويكونوا بينهم وبين المسلمين. وما حدث في مصر حدث نظيره في الشام وبغداد[1]، فتوالت الخيانات بين أبناء الإسلام وأصبحوا يتناحرون في آرائهم ومعتقداتهم ويقتتلوا، ويكيد بعضهم لبعض، ما أدى إلى ضعف قوتهم، وذهاب دولتهم وجعلهم في

[1]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج1، ص14.

النهاية أتباع في ذيل القافلة تُحتل أرضهم فلا يحمى له أنف، وتُداس مقدساتهم فلا يندى لهم جبين.

ولما رأى أعداؤهم ما وصل إليه حالهم من التفكك والتباغض، أجمعوا العدة وجيشوا الجيوش للقضاء عليهم.

يقول المؤرخ ابن الأثير: " لقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يُبتل بها أحد من الأمم. منها هؤلاء التتر، فمنهم من أقبل من المشرق ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها، ومنها خروج الفرنج من المغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر، وامتلاكهم ثغرها – أي دمياط – وأشرفت ديار مصر وغيرها على أنه يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم ومنها أن السيف بينهم مسلول والفتنة قائمة"[1].

إن هذا الكلام الذي ساقه ابن الأثير يدل دلالة واضحة على أن المسلمين في تلك الآونة من تاريخهم تعرضوا لثلاث من الهجمات الشرسة:

الأولى: هجمة من داخله بالعداوة المستحكمة بين حكامه وأمرائه.

الثانية: الهجمات الصليبية والتي استمرت في رأي بعض المؤرخين قرابة الثلاثة قرون.

الثالثة: هجمات التتار الذين خرجوا من أواسط آسيا الصغرى. [2]

وتعتبر الهجمة الداخلية، أشد الهجمات ضراوة للأمة الإسلامية، لأن ما جاء بعدها يعتبر نتيجة طبيعية لها وأثر من آثارها. فما ذلك إلا بسبب الانقسام، وتفرق الكلمة والبعد عن تعاليم الدين الإسلامي، وعن نهج الله القويم. وصدق الله العظيم في قوله: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ الإسراء: ١٦

ويصور لنا ابن الأثير غارات الصليبيين وهجمات التتار وما أصاب المسلمين بسببهما من شرور ومصائب فيقول: " أما الصليبيون فلم يكن لهم – وقت ابن تيمية – هجمات

[1]– علي بن محمد عبد الكريم الشيباني ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج9، ط4، سنة 1403 هـ، ص330.

[2]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص14_15.

عنيفة مثلما كان للتتار الذين شارك ابن تيمية في الحرب ضدهم، وإن كانوا (الصليبيون) قد أرهبوا المسلمين، وعاثوا في الأرض فسادا، وقتلوا الرجال، وسبوا النساء والأطفال... فقد تم القضاء على هؤلاء الإفرنج على يد الأشرف خليل بن منصور... ولم يبق لهم فيها حجر"[1].

أما التتار فقد صور ابن الأثير اجتياحهم للعالم الإسلامي، وما أحدثوه من الفساد والدمار أتمّ تصوير حيث قال " لقد بقيت عدة سنوات معرضا عن ذكر هذه الحادثة استعظاما لها كارها لذكرها، وهأنذا أقدم إليه رجلا وأؤخر أخرى، فمن يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين؟... إلا أني حثني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها، وأنا متوقف ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعا... فنقول: هذا الفعل متضمن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى التي عقمت الأيام والليالي عن مثلها، عمت الخلائق وخصت المسلمين فلو قال قائل إن العالم منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام إلى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقا، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم وتفنى الدنيا... هؤلاء التتار لم يبقوا على أحد بل قتلوا النساء والرجال والأطفال وشقوا بطون الحوامل، وقتلوا الأجنة؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، لهذه الحادثة "[2] .

لقد كان لابن تيمية مشاركات في حرب هؤلاء التتار الذين اضطرت أسرته إلى الهجرة من وطنها في حرّان إلى دمشق، فكان يعقد المجالس في المسجد لحض الناس الجهاد وبذل النفقة في سبيل الله تعالى.[3]

هذه صورة موجزة عن الحياة السياسية في عصر ابن تيمية، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على الأهوال والنكبات التي مرت بها الأمة الإسلامية طوال ثلاثة قرون متلاحقة

---

[1] – أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية، تح: أحمد أبو ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، ج14 1405 هـ، ص91.

[2] – علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ابن الاثير: الكامل في التاريخ، ج9 ص 329، 330.

[3] – أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية: تفسير آيات أشكلت، تح: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد الرياض، المجلد الأول، 1417هـ، ص 27.

وإن توجت في نهاية الأمر بالنصر المؤزر والفتح المبين على أحزاب الشرك وجيوش الكفر والإلحاد.

ب)الحياة الاجتماعية:

لقد كانت الحياة الاجتماعية في عصر ابن تيمية غير مستقرة، فالغارات الصليبية والتترية على العالم الإسلامي أدت إلى اضطراب الأمن، وبث الفزع والرعب في قلوب الناس أضف إلى ذلك تنازع أمراء المسلمين فيما بينهم.

ونظرا لاضطراب الحياة السياسية، فقد اختلط أهل الأمصار الإسلامية بعضهم ببعض ولا شك أن هذا الاختلاط قد أدى إلى مداخلات في التقاليد والعادات والأفكار.

وقد ساءت الحياة الإقتصادية نتيجة لهذه الغارات وهذا الاضطراب السياسي؛ وصار أرباب الزراعة والصناعة يحتكرون السلع والمواد الأساسية التي يحتاجها الناس ويتسترون عليها لتباع بأضعاف أثمانها وأسعارها، ومما زاد الأمر سوءا أنه في شوال "من عام 701هـ قدم إلى الشام جراد عظيم أكل الزرع والثمار وجرد الأشجار حتى صارت مثل العصي، ولم يعهد مثل هذا".

ويصور لنا ابن كثير ما حدث في القرن الثامن الهجري قائلا: "قلّ المطر في بلاد الجزيرة والموصل، فحصل الجذب والقحط، وارتفعت الأسعار وعدمت الأقوات، بحيث أكلوا كل ما وجدوا من الجمادات والحيوانات، ولما قلت الأموال التي يشترون بها ما يسدّون به رمقهم باعوا كل شيء يملكونه حتى أولادهم وأهليهم، وبيع الولد في ذلك الحين بخمسين درهما؛ بل وبأقل من ذلك. واشتد الأمر على الناس حتى أكلوا الكلاب، والحمير والخيل والبغال"[1].

ولا ننسى ما كان يقع بين أرباب المذاهب والمقالات من فتن ومنازعات، وما كان من تحيّز بعض الولاة لفريق دون آخر.

[1]–أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية، ج 13، ص 343.

وبالجملة فقد كانت حياة المسلمين الاجتماعية في ذلك العصر فاسدة تحتاج إلى إصلاح يعيد الأمور إلى نصابها.

لقد بذل شيخ الإسلام ابن تيمية قصارى جهده، في سبيل إصلاح هذه الحالة السيئة التي يعيشها المجتمع في عصره، مستمدا منهجه الإصلاحي من الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة.

ت)الحياة الفكرية:

شهد العصر الذي عاش فيه ابن تيمية نهضة علمية كبيرة رغم ما أحاط به من أحداث ومصائب. فقد وجد في أواسط القرن السابع الهجري، وأوائل القرن الثامن علماء لهم مكانتهم العلمية والدينية، وأصبحوا مرجعا لمن أتى بعدهم، لما ألّفوه من كتب في مختلف الفنون أمثال الإمام النووي (ت 678 هـ). العزّ بن عبد السلام، وابن دقيق العيد (ت 703 هـ) ابن حجر العسقلاني، ابن جماعة، وأبي الحجاج المزي (ت 242هـ) وغيرهم[1].

كما كان للمدارس التعليمية والموسوعات العلمية والخزائن الكبيرة المملوءة بالكتب والمؤلفات في ذلك الوقت دور كبير في إثراء الحركة الفكرية وتوسيع نطاق المعرفة والثقافة فالمدارس التعليمية عرفت قبل هذا التاريخ بفترة طويلة، وكانت تؤدي دورها في تقديم علوم الدين والدنيا لطلابها، ووجدت من يمدها باحتياجاتها والإنفاق عليها، وسدّ حاجات الأساتذة وطلاب العلم فيها، فقد تولاها الملوك والأمراء وقاموا بالتوسع فيها وتعميمها في كثير من المدن الإسلامية، وغدت وسيلتهم لكسب رضا الجماهير، ففتحت العديد من المدارس ببغداد والبصرة والموصل، ونيسابور، ومرو، وهراة، وحشد لها عمالقة العلماء والمفكرين أمثال الغزالي. وكانت توزع على الطلاب الملابس والتحف في الأعياد والمناسبات تشجيعا لهم على طلب العلم والاستمرارية فيه، ويجرون لهم الرواتب اليومية ويهيئون لهم السكن داخل المدارس في أروقة تعد لذلك؛ كما هو في الجامع الأزهر بمصر، ودار الحديث بدمشق[2].

---

[1]– ينظر: ابن تيمية: آيات "أشكلت، المجلد الأول، ص 31.

[2]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص 30، 31.

ولا شك أن ابن تيمية قد تغذى في هذه المدارس غذاء فكريا كاملا، فقد تهيأ له فيها أن يدرس الحديث على أكبر شيوخه – في ذلك العصر – وأن يتلقى علوم العقل على ذوي المهارة فيها، فدرس المنطق دراسة فاحص ناقد، ودرس علوم اللغة كلها على شيوخها، ثم استبحر في علوم الفقه رادا له إلى أصوله من الكتاب والسنة وآراء السلف الصالح.

ومن جهة أخرى نجد أنه لم يأت هذا العصر إلا وكانت جل المعارف الإسلامية وعلوم اليونان والفرس تهيّأت بالكامل، ووضعت في موسوعات وبوبت ونسقت.

فتفسير القرآن قد تم تدوينه في موسوعات، مثل "جامع البيان في تأويل القرآن" لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، و"جامع البيان في تفسير القرآن" للقرطبي، ونذكر أيضا "زاد الميسر في التفسير" لابن الجوزي.

كما أن الحديث النبوي قد دوِّن بالكامل، وأصبح الباحث في علوم الحديث يجد بين يديه صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح أحمد بن حنبل، وغير ذلك كثير من كتب الصحاح والمسانيد، وكذلك فقهاء المذاهب جميعا دوّنوا فقههم في موسوعات كبيرة الحجم كأمثال الإمام الشافعي في موسوعته "الأم"، وأصحاب الإمام مالك في موسوعتهم الكبيرة "المدونة"، وأبي بكر محمد بن سهيل السرخسي في موسوعته "المبسوطة" وغيرهم[1] .

وكذلك ما كتبه العلماء والمؤلفون في بقية المعارف الإنسانية، ككتاب "الأغاني" لأبي الفرج الأصفهاني في الأدب، وكتاب "الرسل والملوك" لابن جرير الطبري في التاريخ و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير، و"موسوعة ابن حزم" في المنطق والفلسفة وكتب الديانات والتي يعتبرها علماء الغرب أكبر موسوعة وأصدقها؛ وُضعت في مقارنات الأديان في عصره[2].

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص 32.

[2]– المرجع نفسه، ص 33.

ولا شك أن هذه الموسوعات المدونة والمكتبات التى ضاقت بما فيها من كتب ومؤلفات قد ساهمت مساهمة فعالة في تثقيف العقول، ومدّ علماء وطلاب المعرفة بالزاد الوفير في كل علم وفن.

وقد عكف ابن تيمية على هذه الكتب والمؤلفات واستفاد استفادة كبيرة من آراء أصحابها وفكرهم، حتى أصبح له رأيه الناقد، وفكره المنتقد المجتهد في الفقه والعقائد، فكان لهذا الجوّ العلمي الذي نشأ فيه أثره على حياته العلمية، وهذا ما نلحظه من خلال كتبه ورسائله التي أجاد فيها وأفاد[1] .

ولكن وبالرغم من وجود هذه الثروة الفكرية في ذلك العصر، وهؤلاء العلماء الأفذاذ؛ فإن الحياة الفكرية لم تصل إلى درجة الإبداع والإبتكار، فقد سيطر الجمود والتقليد على الحركة العلمية، وانصرف الكثير من العلماء إلى الجدال العقيم والمهاترات اللفظية، وتدبير المكائد وصنع الخصومات والعكوف على المتون والحواشي، فصار جهد العالم الاكتفاء بما ورد أو ما وجد من مؤلفات السابقين دون بحث أو مناقشة.[2]

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص 35.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني : ترجمته

أ) نسبه:

هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن أبي الخضر بن علي بن تيمية الحرّاني ثم الدمشقي[1].

قال الحافظ ابن عبد الهادي، مترجما لشيخه أبي العباس ابن تيمية : هو الشيخ الإمام الرباني، إمام الأئمة ومفتي الأمة وبحر العلوم، سيد الحُفاظ، وفارس المعاني والألفاظ، فريد العصر وقريع الدهر، شيخ الإسلام، بركة الأنام، وعلامة الزمان وترجمان القرآن، عالم الزهاد وأوحد العباد، قامع المبتدعين، وآخر المجتهدين تقي الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم، ابن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام، مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية الحراني، نزيل دمشق وصاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها[2].

ب) سبب التسمية (ابن تيمية):

اختلف في ذلك على قولين:

أولهما: إن جده محمدا كانت أمّه تسمى تيمية وكانت واعظة فنسب إليها وعُرف بها.

---

[1]–ينظر: ابن تيمية: تفسير آيات من سورة يوسف، ص 26.

[2]– ابن عبد الهادي: العقود الدرية، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت _لبنان، ج1، ص18.

ثانيهما: إن جده محمد بن الخضر حج على درب " تيماء "، فرأى هناك طفلة؛ فلما رجع وجد امرأته ولدت له بنتا فقال: يا تيمية يا تيمية؛ فلقب بذلك[1].

ويرجح القول الأول لأمور :

- إن هذا السبب قدمه أقرب الناس لابن تيمية، في حين ذكر السبب الآخر بصيغة التضعيف " قيل ".

قال الحافظ ابن عبد الهادي: " قال ابن النجار: ذكر لنا أن جده محمدا كانت أمه تسمى تيمية"، وكانت واعظة فنسب إليها وعرف بها، وقيل إن جده محمد بن الخضر حج على درب تيماء..."[2].

- إن النسبة لو كانت إلى تيماء لكان ينبغي أن يقال " تيماوية " لا "تيمية" لأن الهمزة للتأنيث فتقلب واوا[3].
- إن جده محمد بن الخضر أبا عبد الله، مشهور بـ (ابن تيمية) أيضا، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية إذ يقول: "وبلغني أيضا أن جدنا أبا عبد الله ابن تيمية..."[4].

وهذا مسطور أيضا في الكتب التي ترجمت له، فليس من المعقول أن ينسب الرجل إلى ابنته[5].

ت) نشأته وطلبه للعلم:

---

[1]– مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي: الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية، تح: نجم عبد الرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1989م، ص52.

[2]– ابن عبد الهادي: العقود الدرية، ص18.

[3]– ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة بيروت ط3، 1980م، ص280.

[4]– ابن تيمية: مجموع الفتاوى، جمعها: عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد، تح: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاءالرياض ط4، ص295.

[5]– ينظر: أبي هشام الأنصاري: شرح شذوذ الذهب، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ط5، 1988م، ص 102.

ولد يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول بحرّانَ؛ سنة(661 هـ)، ولما بلغ من العمر سبع سنين انتقل مع والده إلى دمشق، هربا من وجه الغزاة التتر، وقد نشأ في بيت علم وفقه ودين فأبوه وأجداده وإخوانه وكثير من أعمامه كانوا من العلماء المشاهير، منهم جده الأعلى (الرابع) محمد بن الخضر، ومنهم عبد الحليم ابن محمد بن تيمية، وعبد الغني بن محمد بن تيمية وجده الأدنى عبد السلام بن عبد الله بن تيمية مجد الدين أبو البركات، وكذلك أبوه عبد الحليم بن عبد السلام وأخوه عبد الرحمن وغيرهم[1].

ففي هذه البيئة العلمية الصالحة كانت نشأة صاحب الترجمة، وقد بدأ بطلب العلم أولا على يد أبيه وعلماء دمشق، فحفظ القرآن وهو صغير، ودرس الحديث والفقه والأصول والتفسير وعُرِفَ بالذكاء وقوة الحفظ منذ صغره، ثم توسّع في دراسة العلوم وتبحر فيها واجتمعت فيه صفات المجتهد منذ شبابه، فلم يلبث أن صار إماما يعترف له الجهابذة بالعلم والفضل والإمامة قبل بلوغ الثلاثين من عمره[2].

قال حافظ البزار (ت 749 هـ): "ولد بحران في عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وست مائة، وبقي بها إلى أن بلغ سبع سنين، ثم انتقل به والده – رحمه الله – إلى دمشق المحروسة، فنشأ بها أتم إنشاء وأزكاه، وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه، وكانت مخايل النجابة عليه في صغره لائحة، ودلائل العناية فيه واضحة... ولم يزل منذ أيام صغره مستغرق الأوقات في الجد والاجتهاد، وختم القرآن، ثم اشتغل بحفظ الحديث والفقه والعربية حتى برع في ذلك مع ملازمته مجالس الذكر وسماع الأحاديث والآثار، ولقد سمع غير كتاب على غير شيخ من ذوي الروايات الصحيحة العالية، أما دواوين الإسلام الكبرى كـ "مسند أحمد" و'صحيح البخاري ومسلم" و "جامع الترمذي" و "سنن أبي داود السجستاني" و "النسائي" و"ابن ماجة" و"الدارقطني" فإنه سمع كل واحد منها مرات عديدة، وقلّ كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه كأن الله قد خصه بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان ولم يكن يقف على شـــيء أو يسمع لشيء غالبا إلا ويبقى على خاطره إما بلفظه أو معناه، وكان العلم كأنه قد اختلط

[1]– ابن تيمية: تفسير آيات من سورة يوسف، تح: سليمان معرفي سقر، كلية الشريعة، جامعة الكويت، ص6.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بلحمه ودمه وسائره فإنه لم يكن مستعارا، بل كان له شعارا ودثارا، ولم يزل آباؤه أهل الدراية التامة والنقد والقدم الراسخة في الفضل، لكن جمع الله له ما خرق بمثله العادة، ووفقه في جميع عمره لأعلام السعادة، وجعل مآثره لإمامته أكبر شهادة..."[1].

ث) شيوخه:

تلقى ابن تيمية العلم على عدد كبير من شيوخ عصره يفوق المائتي شيخ، كما أشار إلى ذلك تلميذه ابن عبد الهادي، حيث قال:" وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ" [2].

ومن أبرز هؤلاء نذكر :

1/ أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، أبو العباس، زين الدين، المولود سنة (575هـ) من شيوخ الحنابلة، عالم بالحديث، توفي سنة (668 هـ) وقد استفاد منه ابن تيمية في الحديث[3].

2/ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الجمّاعيلي الأصيل، ولد سنة (597) من تصانيفه: كتاب شرح المقنع لعمه موفق الدين، وكتاب تسهيل المطالب في تحصيل المذاهب، وكلاهما في فروع الفقه الحنبلي، توفي سنة (682 هـ)، وكان شيخا لابن تيمية في الحديث، والفقه، والأصول[4].

3/ شرف الدين أبو العباس، أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسي الشافعي، المولود سنة (622) برع في الفقه، والأصول، واللغة، وأذن في الإفتاء لجماعة من الفضلاء منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، من مؤلفاته: كتاب في أصول الفقه، توفي سنة(694 هـ).

---

[1]– أبو حفص بن علي البزار: الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تح: صلاح الدين منجد، دار الكتاب الجديد بيروت، ط1، 1976، ص21–22.

[2]– ابن عبد الهادي: العقود الدرية، ج1، ص 6.

[3]– ينظر: ترجمته في: فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج1، ص71–72.

[4]– ينظر: ترجمته في: شذرات الذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج5، ص376.

4/ المُنجّى بن عثمان بن أسعد المُنحّى بن بركات التنوخي، الدمشقي الحنبلي، زين الدين أبو البركات، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي بالشام في وقته. من تصانيفه: شرح المقنع وتفسير القرآن الكريم، وغيرهما، أخذ عنه ابن تيمية الفقه، توفي سنة (695 هـ)[1].

5/ محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المرداوي، شمس الدين، أبو عبد الله، فقيه محدث ناظم، نحوي، كان ابن تيمية ممن قرأ عليه العربية. من مؤلفاته: كتاب الفـروق توفي سنة (699هـ)[2].

6/ علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي المعروف بـ "ابن البخاري" كان شيخا، عالما، فقيها، زاهدا، مكرما للطلبة، حدث نحوا من ستين سنة . قال ابن تيمية "ينشرح صدري إذا أدخلت ابن البخاري بيني و بين النبي –صلى الله عليه وسلم– في حديث " توفي سنة (690هـ) [3].

7/القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن عمر، العدل الأمين أبو محمد الإربلي، ولد في حدود سنة (595هـ)، وتوفي في جمادى الأولى سنة (680هـ)، سمع منه شيخ الإسلام عام (677هـ) صحيح مسلم، وسمع منه أيضا المزي والبرزالي وغيرهم [4].

ج) تلاميذه:

لقد تتلمذ على ابن تيمية كثير من العلماء البارزين في عصرهم، في شتى العلوم واستفادوا من رصيده المعرفي، ومن أولئك نذكر:

1/ محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة، ولد في رجب سنة (605 هـ) كان من تلاميذ ابن تيمية الملازمين له.

[1]– ينظر: ابن تيمية: تفسير آيات أشكلت، ج1، ص 48، 49.

[2]– ينظر: عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج5، ص 452، 453.

[3]– ينظر: إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 62.

[4]– ينظر: عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب ج 5، ص 414–416.

من مؤلفاته: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، والتفسير المسند وغيرها كثير، توفي سنة (744 هـ)[1].

2/ محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الأصل، الفارقي، ثم الدمشقي، الذهبي الشافعي "أبو عبد الله شمس الدين"، ولد سنة (673هـ)، كان إماما في القراءات.

من مؤلفاته: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وتذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء وغيرها توفي سنة (747 هـ)[2].

3/ محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، الراميني، الدمشقي، كان بارعا في نقل مذهب أحمد بن حنبل، وقد حضر عند ابن تيمية ونقل عنه كثيرا، وكان أخبر الناس بمسائله واختياراته من مصنفاته: كتاب الفروع وغيره، توفي سنة (763هـ)[3].

4/ شرف الدين أبو العباس، أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي محمد بن أحمد بن قدامة الحنبلي، شيخ الحنابلة، المشهور "ابن قاضي الجيل" ولد في شعبان سنة (693 هـ)، قرأ على شيخ الإسلام ابن تيمية عدة مصنفات في علوم شتى و أذن له في الإفتاء .

من مصنفاته: الفائق في فروع الفقه الحنبلي وغيره، توفي سنة (771 هـ) [4].

5/ إسماعيل بن عمر بن كثير البصري، ثم الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين، قال عنه ابن العماد " و أخذ عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية فأكثر عنه، من وؤلفاته تفسير القرآن العظيم و البداية و النهاية، و غيرهما كثير توفي سنة (774هـ) [5].

هؤلاء نماذج ممن تتلمذوا على شيخ الإسلام ابن تيمية، و استفادوا من علمه و صار لهم بروز في الساحة العلمية بما قدموه من مؤلفات انتفع بها كثير من الناس .

---

[1]– ينظر: ترجمته في البداية والنهاية: لابن كثير، ج 14، ص 221، 222.

[2]– ينظر: ترجمته في: شذرات الذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، ج6، ص 153 – 157.

[3]– المرجع نفسه، ص199، 200.

[4]– ينظر ترجمته: الدار الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تح: محمد سيد جاد، دار الكتب الحديثة، مصر، ج1، ص129.

[5]– المرجع نفسه، ص 399، 400.

ح) ثناء الأئمة عليه:

ابن تيمية كما وصفه العلماء نادرة العصر وأعجوبة الزمان، لم تر عين من رآه مثله ولا رأت عينه مثل نفسه.

قال القاضي الزملكاني: "كان إذا سئل عن فن من العلم، ظنّ الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرف مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا من مذاهبهم ممّا لم يكونوا عرفوه قبل ذلك"[1].

قال الحافظ أبو الحجاج المزّي: " ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه"[2].

قال عنه تلميذه الذهبي: "كان آية في الذكاء وسرعة الإدراك، رأسا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرا في النقليات، هو في زمانه فريد عصره علما وزهدا، وشجاعة وسخاء وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر، وكثرة تصانيف. وقرأ وحصّل وبرع في الحديث والفقه وتأهل للتدريس والفتوى –وهو ابن سبع عشر سنة– وتقدم في علم التفسير والأصول وجميع علوم الإسلام؛ أصولها وفروعها، ودقها و جلها... فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه وإن عد الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وإن حضر الحفاظ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا واستغنى وأفلسوا، وإن سمي المتكلمون فهو فردهم، وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلّهم وتيّسهم وهتك أستارهم، وكشف عوراتهم، وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة، وهو أعظم من أن يصفه علمي أو ينبه على شأوه قلمي" [3].

وبعد فإن ابن تيمية خاض هذا البحر المتلاطم بالعلوم والمعارف، الزاخر باطنُه بالجواهر واللآلئ ليعود إلى دنيا الناس عملاقا في دينه فقيها بما جاء به الرسول –ﷺ–من عند ربه فاهما لكل آراء المدارس الكلامية والفلسفية والمنطقية والأصولية والفقهية التي

---

[1]– ابن عبد الهادي: العقود الدرية، ج1، ص56.

[2]– ابن ناصر الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي: الرد الوافر، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1993 ص128.

[3]– ابن عبد الهادي: العقود الدرجة، ج1، ص 56.

وجدت في عصره، ثم عاد ليحق الحق ويبطل الباطل ويزيل هذا الركام المتعفن في فكر المسلمين وميزته في ذلك عقل ناضج وفكر ثاقب، ودراية وافية بكل ما أنتجه العقل البشري من معارف وعلوم ومن قبل هذا، ومن بعده كتاب الله تعالى وسنة رسوله –ﷺ– [1].

خ) تصانيفه:

لقد ترك الشيخ للأمة تراثا ضخما، لا يزال العلماء والباحثون ينهلون منه معينا صافيا توفرت منه الآن المجلدات الكثيرة، من المؤلفات والرسائل والفتاوى والمسائل وغيرها – هذا من المطبوع – وبقي مجهولا في عالم المخطوطات الكثير، ولم يترك الشيخ مجالا من مجالات العلم والمعرفة التي تنفع الأمة، وتخدم الإسلام إلا كتب فيه وأسهم بجدارة وإتقان.

يقول القاضي الزملكاني: "لقد أعطي ابن تيمية اليد الطولى في حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين، وقد ألان الله له العلوم كما ألان لداود الحديد"[2].

ويقول الحافظ ابن عبد الهادي: "وللشيخ رحمه الله من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط... ولا أعلم أحدا من متقدمي الأمة ولا متأخريهم جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريبا من ذلك"[3].

وقد رُزِقت هذه المؤلفات بالقبول بين الدارسين وطلبة العلم وغدت مراجع معتمدة في بابها ومن أبرزها ما ذكره البزّار؛ إذ يقول: " وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثر من أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبا أحد، لأنها كثيرة جدا كبارا وصغارا، وهي منشورة في البلدان، فقلّ بلد نزلته إلاّ ورأيت فيه من تصانيفه، فمنها ما يبلغ إثني عشر مجلدا: كـ (تلخيص التلبيس على أساس التقديس) وغيره، ومنها ما يبلغ سبع مجلدات: كـ (الجمع بين العقل والنقل)، ومنها ما يبلغ خمس مجلدات ومنها: (منهاج الاستقامة والاعتدال) ونحوه، ومنها ما يبلغ ثلاث مجلدات: كـ (الرد على النصارى) وشبهه

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج 1، ص 42.

[2]– مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي: الكواكب الدرية. في مناقب المجتهد ابن تيمية، تح: نجم عبد الرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1989م، ص77.

[3] / ابن عبد الهادي: العقود الدرية، ص42.

ومنها مجلدان كـ (نكاح المحلّل وإبطال الحيل) و(شرح العقيدة الأصبهانية)، ومنها مجلد ودون ذلك، وهذان القسمان من مؤلفاته كثيرة جدا، ومنها: (تفسير سورة الإخلاص) و(الصارم المسلول على شاتم الرسول)، و (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) و(اقتضاء الصراط المستقيم) وغيرها كثير وكثير"[1].

ونذكر أيضا:

العقائد: " الرد على الفلاسفة " أربع مجلدات.

كتاب "إثبات المعاد والرد على ابن سينا".

كتاب "المعجزات والكرامات".

كتاب "الأسماء والصفات" ضمن فتاوى ابن تيمية.

الفقه: "شرح العمدة في الفقه'' أربع مجلدات.

كتاب المناسك الكبرى والصغرى.

كتاب "إصلاح الراعي" أو "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية".

كتاب "قاعدة القياس" وكتاب "قاعدة شمول النصوص".

التصوّف:

الاستقامة: قاعدة في وجوب الاستقامة – مخطوط بدار الكتب المصرية –

رسالة العبودية والتصوّف ضمن الفتاوى.

الصوفية والفقراء؛ وهي رسالة صغيرة.

الحديث وعلومه:

- شرح حديث النزول

[1] / أبو حفص عمر بن علي البزار: الأعلام العلية في مناقب الشيخ ابن تيمية، ص26-27.

- علم الحديث: مكتوب على غلافه "الخزانة الآصفية بحيدر آباد الدكن".

التفسير:

- تفسير سورة النور.
- دقائق التفسير في أربع مجلدات.
- التفسير؛ في الفتاوى.
- التفسير الكبير".[1]

وقد جمع العلامة ابن القيم، كتابا بأسماء مؤلفات ابن تيمية، فمن أراد المزيد فعليه به*.

وفي العصر الحديث أفاد الباحثون مما خلفه ابن تيمية من تراث علمي فكتبوا عن كثير من النواحي العلمية في مؤلفات الشيخ، بل تجاوز الأمر حدود الأفراد إلى المؤتمرات العالمية، فعقد مؤتمران علميان عن ابن تيمية، أحدهما في دمشق (1961م) تحت عنوان "أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية"، والآخر في الهند (1987م)[2].

د) وفاته:

[1]–ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص، 43–44.

* ينظر: أسماء مؤلفات ابن تيمية (وهو رسالة صغيرة)، وقد جمع الدكتور صالح بن عبد العزيز أسماء كثيرة من مؤلفات ابن تيمية في كتابه " أصول الفقه وابن تيمية " .

[2]– محمد بن إبراهيم الشيباني: أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط1، 1989م ص194.

توفي الشيخ – رحمه الله – وهو مسجون بسجن القلعة بدمشق ليلة الاثنين 20 من شهر ذي القعدة (728هـ) فهب كل أهل دمشق ومن حولها للصلاة عليه وتشييع جنازته، وقد أجمعت المصادر التي ذكرت وفاته أنه حضر جنازته جمهور كبير جدا يفوق الوصف[1].

وقد رثاه جماعة من الناس بالشام ومصر والعراق والحجاز والعرب من أهل الفضل بمراثيَ كثيرة نثرا ونظما[2].

قال الإمام ابن حجر العسقلاني: " ورثاه شهاب الدين بن فضل الله بقصيدة مليحة، ورثاه زين الدين ابن الوردي بقصيدة لطيفة طائية"[3].

ذ) أثره فيمن جاء بعده :

لقد ترك ابن تيمية اثرا واضحا فيمن بعده في شتى العلوم التي برز فيها وبخاصة في مجال الدراسات القرانية وفيما يلي واحد منهم :

شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ثم الدمشقي " **ابن القيّم الجوزية** " ولد سنة (691 هـ)، أخذ عن ابن تيمية ولازمه إلى أن توفي. وهو من أشد المتأثرين به، خاصة في مجال الدراسات القرآنية، وهذا التأثر شمل عدة جوانب :

التشابه في طريقة الكتابة في التفسير: فهناك تشابه واضح في طريقة الكتابة في التفسير والكلام على آيات القرآن الكريم وسوره حيث لم ينهج كل منهما طريقة اكثر المفسرين الذين يفسرون القران الكريم مرتبا حسب سوره في المصحف، وإنما تفسيرهما لآيات وسور متفرقة دون مراعاة للترتيب، فأحيانا يفسران السورة كاملة، وأحيانا يفسران آيات منها وأحيانا لا يتعرضان لتفسيرها أصلا [4].

---

[1]– ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، ج14، ط2، ص135.

[2]– مرعي الكرمي: الكواكب الدرية، ص181.

[3]– ابن حجر: الدرر الكامنة، ط1، ص145.

[4]– ابن تيمية: تفسير آيات أشكلت، ج1، ص 22.

بالإضافة إلى التشابه في طريقة العرض و الاستنباط، فكتابات ابن القيم في التفسير تطابق تماما، أو تقارب– إلى حد كبير– ما كتبه ابن تيمية في ذلك، ومن الأمثلة على ذلك تفسيرهما **لقوله تعالى:** ﴿ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ الأعراف:٥٥، ٥٦ .

فقد قال ابن تيمية في تفسير للآيتين: "هاتان الآيتان مشتملتان على آداب نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة، فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة، وهذا تارة ويراد به مجموعها وهما متلازمان، فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، وطلب كشف ما يضر دفعه وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود، لا بد أن يكون مالكا للنفع والضر ولهذا أنكر تعالى على من عبد من دونه ما لا يملك ضرا ولا نفعا، وهذا كثير في القرآن، بين تعالى أن المعبود لا بد أن يكون مالكا للنفع والضر فهو يدعى للنفع ودفع الضر دعاء المسألة ويدعى خوفا ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة."[1]

هذا طرف من كلام ابن تيمية حول هاتين الآيتين، ونسوق هنا طرفا من كلام ابن القيم حول الآيتين للمقارنة .

قال ابن القيم "هاتان الآيتان مشتملتان على آداب نوعي الدعاء، دعاء العبادة ودعاء المسألة، فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة، وهذا تارة، ويراد به مجموعهما وهما متلازمان. فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، وطلب كشف ما يضره، أو دفعه ومن يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود حقا. والمعبود لا بد أن يكون مالكا للنفع والضر ولهذا أنكر الله تعالى على من عبد من دونه مالا يملك ضرا ولا نفعا، وذلك كثير في القرآن"[2].

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص 269.

[2]– ابن تيمية: تفسير آيات أشكلت، ج1، ص 69.

وهذا في القرآن كثير بين أن المعبود لا بد أن يكون مالكا للنفع والضر، فهو يدعى للنفع ودفع الضر دعاء المسألة، ويدعى خوفا ورجاء دعاء العبادة. فعلم أن النوعين متلازمان فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء مسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة."[1]

ففي هذا المثال يتضح أن ابن القيم كان يستفيد كثيرا من ابن تيمية، ولا غرابة في ذلك فقد كان ابن القيم تلميذا ملازما لشيخه لا يُفارقه .

كما يظهر تأثر ابن القيم بشيخه ابن تيمية من خلال اقتباسه لكلامه، فنجده يسوق كلام ابن تيمية كرأي من الآراء التي لها قيمتها العلمية، وفيما يلي مثال على ذلك :

قال عند تفسيره لقوله تَعَالَىٰ:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾ ـــالفاتحة: ٥ـــ :"ثم إن القلب يعرض له مرضان عظيمان، إن لم يتداركهما رميا به إلى التلف إلى الأبد، وهما الرياء والكبر، فدواء الرياء﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ـــالفاتحة: ٥ـــ ، ودواء الكبر﴿ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ وكثيرا ما كنت أسمع شيخ الإسلام ابن تيمية–قدس الله روحه– يقول :﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ تدفع الرياء، و﴿ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ تدفع الكبرياء." [2]

ففي هذا سجل ابن القيم ما سمعه من ابن تيمية مشافهة، لأجل أن يقرر المعنى الذي تتضمنه آية سورة الفاتحة .

هذه أهم جوانب تأثر ابن القيم بشيخه ابن تيمية.

[1]– ينظر: ابن تيمية: تفسير آيات أشكلت، ج1، ص 69.

[2]– ابن القيم الجوزية: التفسير القيم، جمعة: محمد بن أويس، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ص48.

المبحث الثاني: بطاقة قراءة في التفسير الكبير

المطلب الأول: بين يدي المحقق

أ) التفسير الكبير ومرحلة التحقيق:

يجدر بنا قبل البدء بالحديث عن الكتاب، وما تناوله ابن تيمية في تفسيره، أن تكون لنا دراسة مبسطة حول أصل مادته –التفسير الكبير– ومصدرها، قبل إخراجها وتحقيقها بالشكل المعهود الآن، أي بالتطرق إلى الكتاب باعتباره مخطوطا قبل أن يكون كتابا، وذلك من خلال تتبع ما سرده محقق الكتاب، من معلومات تضمنت مشواره البحثي، وخفايا عثوره على هذا المخطوط القيم الموسوم بعنوان "التفسير الكبير".

يقول محقق الكتاب عبد الرحمن عـميرة : "وقع في يدي من عشر سنوات أو تزيد كتاب: "الدر المنثور في التفسير بالمأثور" للإمام العالم جلال الدين بن عـبد الرحمن السيوطي: وهو كتاب فريد في بابه أعجبني وأخذ يلبي هذا الحشد الكبير من آثار وأخبار جمعها هذا الرجل العملاق من أقوال الرسول_صلى الله عليه وسلم_... ولكن هذا العمل الجليل سطت عليه أيدي النساخ والعابثين بالتحوير والتبديل، فطمست بعض معانيه، وغيرت بعض كلماته فعقدت العزم على أن أقوم بتنقية هذا الكتاب مما شابه، وكانت بداية خطة العمل أن أضع يدي على جل ما كتبه الإمام السيوطي في التفسير وعلوم القرآن، وأخذت أبحث هذه الكتب في مظانها وخصوصا لدى أحفاد وأقارب السيوطي في مقرهم بمدينة أسيوط من صعيد مصر ولقد جمعت هذه المصنفات وخصوصا المخطوط منها ما يمكن أن يعينني في هذه المهمة"[1].

"وكان ضمن هذه المصنفات مخطوطة تكاد تكون مجهولة المعالم معنونة بـ "التفسير الكبير" لابن تيمية الحرّاني، ناسخها محمد بن العباس بن الحسين الشافعي مذهبا، ويرجع

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص64.

تاريخ نسخها إلى عام (310 هـ)، وهذه النسخة موقوفة على ناسخها في حياته، ولأولاده هو وأحفاده بعد مماته.

والذي قدم لي هذه النسخة رجل نصيبه من المعرفة محدود، وحرفته الزراعة، وهي حرفة أبيه وجده، ولكن هذه الأوراق ضمن ما وجده من مخلفات جده الأعلى الذي كان مجاورا بالأزهر الشريف، وهي تملأ "سحارة كاملة" وأهل منزله ضاقوا بها وبمحتوياتها فأراد أن يتخلص منها فقدمها إليّ عندما علم برغبتي في جمع الأوراق القديمة والعرائض المكتوبة على حد تعبيره.

إن هذه الأوراق غير مرتبة، وتحمل أرقاما باهتة، ولم تدخل مكتبة لتأخذ رقما للتصنيف أو الفهرسة: أيكون هذا الجد الطالب بالأزهر جمعها من أوراق مختلفة ومن كتب متباينة؟ أو وضع يده على نسخة كاملة من تفسير الإمام الكبير فعكف على نسخها وكتابتها؟ أكانت هذه الأوراق مما كان يملى عليه في دروس الأزهر هو وزملاؤه؟"[1].

إن مـــا ساقه لنا محقق الكتاب من أسئلة، تجعلنا ندرك حقا صعــوبة هذه المهمــة –تحقيق الكتاب– وتجعلنا نتساءل بدورنا عن خفايا منهجه في تحقيق التفسير الكبير، وكيف استطاع أن يخرج هذه المخطوطة –على حد تعبيره– إلى الوجود في ظل هذه الصعوبات.

ب) التفسير الكبير ومنهج التحقيق:

إن منهج المحقق في "التفسير الكبير" لم يختلف كثيرا عن خطة العمل التي عقدها لكتاب "الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، فقد اعتمد في تحقيقه على جمع مصنفات ابن تيمية، المخطوط منها والمطبوع والمقارنة بينهما وبين ما وجده كمرحلة من مراحل تحقيق المخطوطة.

يقول في هذا الشأن: "أسئلة كثيرة جعلتني أضرب في المجهول باحثا ومنقبا وسائلا ومفتشا في المكتبات العامة والخاصة... وأجري لاهثا خلف توثيق هذه النسخة بالمقارنة

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص65.

بينها وبين التفاسير التي ظهرت أو لا زالت مخطوطة وتنسب لابن تيمية "حجة الإسلام في عصره"[1].

ويستعرض لنا المحقق مجموع ما وضع يده عليه من مصنفات ابن تيمية المخطوطة والمطبوعة، ليثبت صحة نسبة هذا المخطوط إليه؛ فيذكر فيما يخص المخطوطات كلاً من "مجموعة الكواكب الدراري"، جمع وتأليف الإمام أبو الحسن علي بن الحسين بن عروة الحنبلي (ت 837 هـ)، يوجد منه ست مؤلفات، وهي مجموعة كبيرة من الآثار السلفية يوجد بها آثار أحمد بن حنبل، وأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، وهذه النسخة كتبت بخط نسخ غير واضح في كثير من المواضع وقد اشتملت هذه المجموعة على تفسير بعض السور القصيرة من تفسير الإمام ابن تيمية مثل: سورة الأعلى، وسورة الشمس وغيرهما. واعتمد رسالة ضمن مجموعة رسائل خطية لأحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية، وهذه المخطوطة كتبت بخط نسخ واضح إلا في بعض الكلمات. أما المطبوع فذكر تفسير سورة الإخلاص، وتفسير سورة النور لابن تيمية، إضافة إلى ما يوجد في مجموع فتاوى شيخ الإسلام، أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، الطبعة الأولى (1386 هـ)، وفي الأخير يذكر دقائق التفسير، جمع وتبويب وتحقيق محمد الجليند[2].

ويلحق كل مصنف من المصنفات التي ذكرها بنموذج مصور لنسخهم الخطية[3].

ثم يواصل المحقق عرض أفكاره فيما يخص التعريف بمنهجه في التحقيق؛ فيردف قائلا: "وبعد... فلقد صاحبت ابن تيمية فترة ليست بالقليلة من عمر الزمن، وتعزمت على أكثر ما دبجته براعته، وما تفتق عنه عقله طوال فترة نضوجه العقلي في جل التخصصات المختلفة، والتي تشمل التفسير، والحديث والمنطق، والفقه والعقيدة، وعايشت ردوده على أولئك الذين كانوا يطلبون رأيه ومشورته أو هؤلاء الذين يختلفون معه ولهم أدلتهم وحججهم أو

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص65.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 66-82.

الآخرين الذين يشطحون بفكرهم بعيدا عما أنزله الله في كتابه، أو دعى إليه الرسول-ﷺ- في سنته .

وكانت لنا أيضا سياحات وقراءات في مصنفاته المخطوط منها والمطبوع، وتتبعتا ما كتبه الخصوم من نقد وتجريح لآرائه. وما قاله الأحباب والمعجبون به من مدح وتقريظ لعلمه، ثم ما حكم به المعتدلون على فكر الرجل وعقله، ثم كان لنا رأينا في نتاج الرجل وعلمه بعيدا عن الحب والمجاملة، أو الخصام والمجادلة متأدبين بقوله تعالى:﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ ـالنسـ اء:٨٥ ـ...[1]

وبهذا يقطع المحقق شوطا آخر من البحث، ويكشف لنا عن مرحلة أخرى من مراحل إخراجه وتحقيقه للتفسير الكبير، فقد كانت له إلى جانب الإطلاع على مصنفات ابن تيمية دراسة في شخصيه –ابن تيمية– وتفحص في آرائه واختباراته في مختلف التخصصات ومعاينته لمعظم ما قيل فيه وانتقد لأجله، حتى يستخلص في النهاية معطيات وركائز يستند إليها في معرفة مدى تطابقها وما وجد بحوزته من مخطوط .

[1] -ابن تيمية التفسير: الكبير، ج1، ص83.

المطلب الثاني : محتوى كتاب التفسير الكبير

أ) مادة كتاب التفسير الكبير :

لقد عني ابن تيمية في كتابه –التفسير الكبير– بتفسير القرآن الكريم وفهم معانيه واستنباط أحكامه، "فبرع في تفسيره –القرآن الكريم– وغاص في دقيق معانيه، بطبع سيال وخاطر وقّاد إلى مواضع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها "[1]. ولكن يبقى بعد هذا سؤال يجدر الإجابة عنه وهو "هل كتب ابن تيمية تفسيرا كاملا لآيات القرآن الكريم؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا العودة إلى أقوال ابن تيمية شخصيا، حيث طلب منه أحد تلاميذه –وهو في السجن– أن يكتب تفسيرا للقرآن الكريم كله مرتبا وكاملا فكتب ابن تيمية قائلا : "إن القرآن منه ما هو بيّن بنفسه، ومنه ما بيّنه المفسرون في غير كتاب ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة العلماء، فربما يطالع الإنسان فيها عدة كتب ولا تبيّن له تفسيرها، وربما كتب المصنف الواحد في آية تفسيرا؛ ويفسر غيرها بنظيره، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل؛ لأنه أهم من غيره، وإذا تبيّن معنى آية تبيّن معنى نظائرها"[2].

إن ابن تيمية في هذا النص ليس مقتنعا بتفسير القرآن آية آية، فقد سبقه إلى ذلك كثير من المفسرين وبعضهم أصاب كبد الحقيقة والبعض الآخر لم يفتح الله عليه.

فهو يتناول مثل هذه الآيات التي يقول فيها "ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثم أسأل الله الفهم، وأقول يا معلم آدم وإبراهيم علمني"[3].

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص63.

[2]– المرجع نفسه، ص110.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ب) قضايا حول المادة المعرفية للكتاب:

يقول محقق الكتاب عبد الرحمن عميرة في تقديمه للكتاب: إن القلم لا يستطيع أن يصور الفرحة التي غمرت حياتنا بعد أن أعاننا الله تعالى ووفقنا إلى إخراج كتاب "التفسير الكبير" بأجزائه لأول مرة في تاريخ الأمة الإسلامية لشيخ الإسلام ابن تيمية محققة أصوله ومخرجة أحاديثه، ومنضبطة نصوصه... ولكن يبقى بعد إخراج الكتاب سؤال يتردد في قلوب المشككين الذين لا يعملون ويؤذي نفوسهم أن يعمل الناس؛ أهذا كل ما كتبه ابن تيمية في تفسير الكتاب العزيز..؟ ويتضخم هذا السؤال ليفرز في النهاية رواية تمعن في الإغراق والتزيد لتقرر أن التفسير الذي كتبه ابن تيمية يصل إلى الثلاثين مجلدا أُخِذَ منه قسرا –وهو في سجنه– وأحرق بأكمله "[1].

إن ما سبق ذكره – في قول محقق الكتاب– يفصح لنا عن بعض ما في العنوان؛ إذ إنـه –ومن دون شك– يستهدف تبين قضايا وتساؤلات طرحت حول صحة مادة التفسير الكبير ونوجز ذلك فيما يلي:

ب–أ– قضية سجن الإمام وربطها بكتابه التفسير الكبير:

لقد دخل ابن تيمية السجن ثلاث مرات:

الأولى: كانت في رمضان سنة 705 هـ، عندما ادعى عليه "زين الدين بن مخلوف – قاضي المالكية في ذلك الوقت– أنه يقول: إن الله فوق العرش حقيقة؛ وإنه يتكلم بحرف وصوت، وتم إخراجه في 23 ربيع الأول سنة 707 هـ، بعد أن مكث في السجن نحو ثمانية عشر شهرا.

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص5.

فهل كتب ابن تيمية في هذه الثمانية عشر شهرا كتابه "التفسير الكبير"؟

يجيب صاحب التحقيق عن هذا التساؤل بقوله: "إن العقل يستبعد أن يكتب في هذه الفترة القليلة عن عمر الزمن مثل هذا التفسير وكيف يتم له ذلك؟ وهو القائل ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثم أسأل الله الفهم، وأقول يا معلم آدم وإبراهيم علمني"[1].

الثانية: بقي الشيخ ابن تيمية في القاهرة وأخذ يزاول نشاطه في خدمة الإسلام والمسلمين يبصرهم بأمور دنياهم ويرشدهم إلى فهم دينهم، ولقد كان للصوفية في ذلك الوقت سلطان قوي وكلمة نافذة، وقد أخذوا أنفسهم بمذهب وحدة الوجود –وهو المذهب الذي يوحد بين الواجد والموجود والخالق والمخلوق[2].

رأى ابن تيمية ذلك فنزل باللائمة عليهم وكشف ضلالهم وفضح خداعهم وزيفهم، فلما رأى الصوفية ذلك جمعوا جموعهم وساروا إلى القلعة يشكون ابن تيمية ومن ورائهم أتباعهم.

ولقد ضاقت الدولة ذرعا بذلك وأحست أن الفوضى أخذت تدبّ في أنحاء البلاد نتيجة للشغب الذي يقوم به الصوفية، فأرادت أن توقف هذا الشغب فأحضر الحاكم ابن تيمية وخيّره بين أمور ثلاثة:

1. إما أن يسير إلى دمشق وهي موطنه ومكان أهله.
2. إما أن يذهب إلى الإسكندرية ويقبل الشروط التي يمليها عليه.
3. وإما الحبس.

والعجب أن ابن تيمية اختار الحبس، يقول ابن كثير تلميذه: "لم يكن الحبس حبسا بمعناه الحقيقي بل كان إقامة مفيدة، فقد كان طلاب العلم يغدون ويروحون إليه وترسل إليه الفتوى من الأمراء والأعيان، ولم يلبث إلا قليلا حتى خرج من محبسه بقرار من مجلس

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص6.

[2]– المرجع نفسه، ص7.

الفقهاء والقضاة عقد بالمدرسة الصالحية، وأكب الناس على الاجتماع به ليلا نهارا[1]. أنقول بأنه كتب تفسيره في هذه الفترة الثانية التي قضاها في السجن؟

إن أمامنا احتمالين:

الأول: أن يكون كتب تفسيرا في هذه الفترة؛ فإن كان الأمر كذلك فلا شك أن تلاميذه ومريديه الذين كانوا يذهبون إليه في سجنه كانوا ينسخون ما كان يكتبه أولا بأول ثم يشاع منهم ويقوم بنسخه العلماء والمفكرون.

الثاني: أنه لم يكتب شيئا؛ لأنها فترة وجيزة وشغل فيها بتحبير الفتاوى والرد على أسئلة طلاب العلم والمعرفة.

الثالثة : دخل ابن تيمية السجن في قلعة دمشق عام 726هـ بأمر من السلطان؛ لأنه نهاه عن الفتوى فلم يستجب له، و في هذه المرة أخليت له قاعة في القلعة وأجري إليها الماء وأقام معه أخوه "زين الدين" يخدمه بإذن السلطان .

قال ابن تيمية عن ذلك : أنا كنت منتظرا ذلك، وهذا فيه خير كثير ومصلحة كبيرة لنا[2].

يقول ابن الأثير: "وقد كتب في ذلك كثيرا من تفسير القرآن الكريم، وكان ما يكتبه يخرج إلى الناس وينسخه العلماء، وطلاب العلم وخصوصا ردّه على بعض قضاة المالكية في مصر[3].

إن ما حبس من ابن تيمية هو جسده فقط أما أفكاره وآراؤه فهي بين الناس حية قائمة يتداولها الخاص والعام .

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص8.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص9.

أيكون كتب تفسيره في المرة الثالثة التي سجن فيها يا ترى ؟

لكي نجلي هذا الأمر ونوضحه علينا أن نستقرأ النصوص والأقوال التي قالها ابن تيمية شخصيا في هذا الأمر .

يقول ابن تيمية: "ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثم أسأل الله الفهم وأقول يا معلم آدم وإبراهيم علمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها، وأمرغ وجهي في التراب وأسأل الله تعالى وأقول، يا معلم إبراهيم فهمني"[1].

إن هذا النص يدل دلالة قاطعة على أن ابن تيمية كتب تفسيره وهو خارج السجن فهو يذهب إلى المساجد البعيدة، والأماكن المهجورة ويطلب من الله أن يعلمه وأن يفهمه، وما كتبه في سجنه من التفاسير هو تفسير سورة الإخلاص والمعوذتين فقط، ولقد حفظ هذا التفسير وطبع أكثر من مرة في مصر ودمشق ولم تسقط منه كلمة واحدة عما كتبه الشيخ في سجنه[2].

ب-ب-قضية القول بأن التفسير الكبير يصل إلى ثلاثين مجلدا:

لقد كان ابن تيمية طالبا ومعلما، وفاحصا وناقدا ودارسا لكل المعارف الإنسانية في عصره، ولم يحاول أن يقتصر على بعض العلوم دون بعض أو يتناول بعض المعارف ويترك بعضها. كما عكف على كتب التفاسير، التي وجدت في عصره، يقرؤها بعقله المنفتح وفكره المتقد، وذهنه اللماح، ليتعرف على ما فيها من حق وباطل، ومن جوهر أصيل أو معدن خسيس، ولا يقبل منها إلا ما يستقيم أمام عقله[3]. يصفه المؤرخون بأنه كان شغوفا بذلك دؤوبا على التعرف لكثير من التفاسير[4].

[1] – ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص 10-11.

[2] – المرجع نفسه، ص 11.

[3] – المرجع نفسه، ص 39-40.

[4] – المرجع نفسه، ص 40.

يقول صاحب الكواكب الدرية : "ومن ذلك ما جمعه من التفاسير وما حصله من أقوال مفسري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم، وذلك أكثر من ثلاثين مجلدا وقد بيض أصحابه بعض ذلك وكثير منه لم يكتبوه، ولو كتب كله لبلغ خمسين مجلدا، وكان رحمه الله يقول: "ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثم أسأل الله تعالى الفهم وأقول يا معلم إبراهيم علمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها، وأمرغ وجهي في التراب وأقول يا معلم إبراهيم فهمني "[1].

فهذا القول – قول صاحب الكواكب الدرية– يفصل لنا فيما كان الجدال فيه قائما حول أصل قضية الثلاثين مجلدا التي يقول بها ويدعيها البعض، فالشيخ ابن تيمية "كان معنيا بجمع أقول السلف في التفسير ولعل ما جمعه هو المجلدات الثلاثون، ولقد وجدت كاملة، ولذا كتب ابن تيمية عليها كتبته التذكرة" [2].

ب–ت – قضية القول بأنه أخذ منه قسرا وأحرق بأكمله:

يبرر صاحب التحقيق ويرد على المبدعين هذا القول بعرضه لأحداث وأقوال تنفي هذه الحادثة –حرق كتب ابن تيمية– وسنستعرضها كما جاء بها من مرجعها –التفسير الكبير– لنعالج هذه القضية.

يقول صاحب التحقيق: "وفي اليوم التاسع من جمادى الآخرة سنة(828هـ) أخرج ما كان لدى الشيخ من الكتب والأوراق والمحابر والأقلام، وحملت كتبه ومراجعه إلى المكتبة الكبرى بالعادلية فنظر فيها القضاة والفقهاء ثم بقيت محفوظة بهذه المكتبة. إن كتبه لم تحرق ومراجعه لم تعدم بل بقيت في هذه المكتبة نبعا ثريا لطلاب العلم والمعرفة، ومائدة شهية لهؤلاء الراغبين في فهم دينهم، والتفقه في شرع ربهم"[3].

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج 1، ص 39، 40.

[2]– المرجع نفسه، ص 11.

[3]– المرجع نفسه، ص 9.

والمطالع للجزء الرابع عشر من تاريخ البداية والنهاية لابن كثير تلميذ ابن تيمية الذي سجل فيه الكثير من أخبار شيخه لا يرى إلا المطاردة والمصادرة لفكره ولم يذكر حرقا ولا إعداما لهذه المؤلفات، بل ابن الكثير يجمع الكثير من أراء ابن تيمية وفكره والذي كتبها بعد مصادرة أوراقه وأقلامه على بعض القصاصات المتناثرة بأقلام الفحم المتبقي من الوقود. ومن هذه القصاصات[1]: "نحن ولله الحمد في عظيم الجهاد في سبيله؛ بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم قازان، والجبلية، والجهمية، والاتحادية وأمثال ذلك، وذلك من أعظم نعم الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يعلمون". لقد حفظ التاريخ بعض هذه القصاصات التي كتبت بفحم في أغوار السجن فكيف لم يحفظ كتابا ضخما في التفسير؟ وكيف لم يسجل ابن كثير قضية الحرق هذه، وهو الذي لم يترك شاردة ولا واردة في حياة شيخه إلا سجلها".

إن العقل والمنطق، ووقائع الأحداث، والوثائق التي توصلنا إليها تنفي نفيا باتا ما يدعيه الأدعياء وما يشيعه المتزيدون[2] حول القضايا الثلاث التي سبق ذكرها.

ج) منهج ابن تيمية في تفسيره

يرى العالم الجليل ابن تيمية أن أمثل الطرق لتفسير القرآن الكريم تتخلص في عدة طرق:

الأول: تفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان؛ فإنه قد فسر وبيّن في موضع آخر وما اختصر في سورة؛ فقد بسط ووضح في سورة أخرى.

الثاني: التفسير بالسُنة، فإنها شارحة للقرآن الكريم وموضحة له، قال الإمام الشافعي: كل ما حكم به رسول الله –ﷺ– فهو مما فهمه من **القرآن** .**قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥﴾ ـــالنساء:١٠٥ـــ **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤﴾

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص 9، 10.

[2]–المرجع نفسه، ص10.

ـــال نعلى:

ـــ٤٤ .

الثالث: أقوال الصحابة؛ إذا لم يجد التفسير في القرآن، ولا في سنة رسول الله –ﷺ– يرجع في ذلك إلى أقوال الصحابة رضي الله عنهم ؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح لاسيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المجتهدين مثل: عبد الله بن مسعود.

فإذا لم يوجد التفسير في القرآن الكريم ولا في السنة، ولم يوجد عند الصحابة فقد يرجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جابر، وسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم من التابعين.[1]

هذه هي القواعد الأساسية التي يراها ابن تيمية؛ لمن يريد أن يفسر كتاب الله تعالى والقارئ للتفسير الكبير يرى أن صاحبه طبق فيه القواعد التي أقرها، وألزم نفسه بها، إلا في القليل النادر، عندما يكون الأمر أمر مجادلة أو محاورة؛ لإلزام الخصم الحجة والبرهان.

[1]–ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص10.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: اختيارات ابن تيمية النحوية في "التفسير الكبير"

المبحث الأول: آراؤه في باب الأسماء

المطلب الأول: النكرة والمعرفة

المطلب الثاني: المبتدأ والخبر

المطلب الثالث: المنصوبات

المطلب الرابع: التوابع

المبحث الثاني: آراؤه في باب الأفعال

المبحث الثالث: آراؤه في باب الحروف

المطلب الأول: الحروف الخاصة بالأسماء

المطلب الثاني: الحروف الخاصة بالأفعال

المطلب الثالث: الحروف المشتركة

المبحث الأول: آراؤه في باب الأسماء:

المطلب الأول :المعرفة والنكرة:

يقول ابن تيمية: "إن الأسماء نوعان: معرفة ونكرة" والمعارف عنده سبعة هي[1]:

1/ المضمرات، مثل: أنا، أنت، وهو

2/ أسماء الإشارة، مثل: هذا وذاك.

3/ الأسماء الموصولة، مثل: الذين في قولهل تَعَالَى:﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ { المائدة: ٥٥ }.

4/ المعرف بـ (اللام): مثل الرسول.

5/ أسماء الأعلام، مثل: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق.

6/ المضاف إلى المعرفة، مثل: بيتي، ووجوهكم، وليلة الصيام

7/ المنادى المعين، مثل: قول يوسف:﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا ﴾{ يوسف: ٤}.

والمعرفة عند الأكثرين ستة أقسام بإسقاط المنادى المعين[2]، والذي عدها سبعة هو ابن مالك في (شرح التسهيل)[3]. وابن تيمية متابع لتقسيمه.

لم يتعرض ابن تيمية لذكر النكرة، فكأنه اكتفى بذكر المعارف؛ لأن النكرة ما سواها فقد ذكرها في التقسيم فقط[4].

---

[1]– ينظر: ابن تيمية: مجموعة الفتاوى، ج20، ص234، 235.

[2]– عبد الله بن أحمد الفاكهي: شرح الحدود النحوية، تح: زكي فهمي الألوسي، مطبوعات جامعة الموصل، بغداد 1988م ص 134.

[3]– ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ج1، 1974م، ص126.

[4]– هادي أحمد فرحان الشجيري: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، دار البشائر الاسلامية بيروت، ط 1،2001، 1422، ص422.

أ) **الضمائر :**

أ-أ- مسألة جواز استعمال ضمير الجمع موضع ضمير المفرد بقيد كاستعمال (إنّ) أو(نحن) موضع (أنّا):

من لطائف التعبير القرآني التي استنبطها أهل العلم كما يقول ابن تيمية في استعمال الضمائر، أنهم "يفرقون بين ما قيل فيه، (إياي) وما قيل فيه (إنا) لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه؛ إذ كانوا رسله، وأما كونه هو المعبود الإله فهو له وحده، ولهذا لا يقول: فإيانا فاعبدوا ولا إيانا فارهبوا؛ بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والمتوكل ذكر نفسه وحده باسمه الخاص، وإذا ذكر الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال:﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾ ـــ الفتح: ١ ـــ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ﴾ـــ القيامة: ٨١ ـــ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٣ ﴾ـــ القصص: ٣ ـــ . ونحو ذلك[1]

يقول ابن تيمية "أما قوله: ﴿ نَتْلُوهُ﴾ و ﴿ نَقُصُّ ﴾ و ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ ﴾ فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يطيعونه، فإذا فعل أعوانه فعلا بأمره قال: نحن فعلنا كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد، وهزمنا هذا الجيش ونحو ذلك، لأنه إنما بأعوانه، والله تعالى رب الملائكة، وهم لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وهو مع هذا خالقهم وخالق أفعالهم وقدرتهم، وهو غني عنهم وليس هو كالملك الذي يفعل أعوانه بقدرة وحركة يستغنون بها عنه، فكان قوله لما فعله بملائكته: نحن فعلنا، أحق وأولى من قول بعض الملوك"[2].

أ-ب- ضمير الغائب يعود إلى القريب إذا لم يكن هناك دليل خلاف ذلك:

يمثل لنا ابن تيمية لهذه المسألة بقوله: "مثل قوله لصاحب الرؤيا:﴿ ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾ ـــ يوسف: ٢٤ ـــ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ ﴾ ـــ يوسف: ٢٤

---

[1]- ابن تيمية التفسير الكبير، ج1، ص254-255.

[2]- ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ط1، ج5، 1997، ص144.

﴾. قيل أنسى يوسف ذكر ربه. وهذا هو الصواب؛ فإنه مطابق لقوله :﴿ ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ ﴾ والضمير يعود إلى القريب، إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك؛ ولأن يوسف لم ينس ذكر ربه، بل كان ذاكرا لربه، وقد دعاهما قبل تعبير الرؤيا إلى الإيمان بربه وقال لهما:﴿ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ ـــ يـ ـوسف ٩٣ -٤٠ ـــ، وقال لهما قبل ذلك:﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ ﴾ ـــيوسف: ٧٣ ـــ أي في الرؤيا ﴿ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ﴾ـــ يوسف: ٧٣ـــ ؛ يعني التأويل ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ۚ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ـــيوسف: ٧٣ -٨٣ـــ .

فبذا يذكر ربه عز وجل، فإن هذا ما علمه ربه، لأنه ترك ملة قوم مشركين لا يؤمنون بالله، وإن كانوا مقرين بالصانع ولا يؤمنون بالآخرة، واتبع ملة آبائه أئمة للمؤمنين إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فذكر ربه ثم دعاهما إلى الإيمان بربه.

ثم بعد هذا عبر الرؤيا فقال:﴿ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ﴾ ـــيوسف: ١٤ـــ.ثم لما قضى تأويل الرؤيا:﴿ وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾ ـــيوسف: ٢٤ـــ. فكيف يكون قد أنسى الشيطان يوسف ذكر ربه؟ وإنما أنسى الشيطان الناجي ذكر ربه؛أي الذكر المضاف إلى ربه والمنسوب إليه، وهو أن يذكر عنده يوسف، والذين قالوا ذلك القول قالوا: كان الأولى أن يتوكل على الله، ولا يقول أذكرني عند ربك، فلما نسي أن يتوكل على ربه جوزي بلبثه في السجن بضع سنين. [1]

يقول ابن تيمية:" ليس في قوله:﴿ ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾ ما يناقض التوكل؛ بل قد قال يوسف ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ـــ يوسف: ٧٦ـــ. كما أن قول أبيه ﴿ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ

[1] –ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص55

وَٰحِدٍ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖ﴾ ﴿ يوسف: ٦٧﴾ لا يناقض توكله بل قال: ﴿ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ﴾﴿ يوسف: ٦٧﴾ وأيضا فيوسف قد شهد الله له أنه من عباده المخلصين والمخلص لا يكون مخلصا مع توكله على غير الله فإن ذلك شرك، ويوسف لم يكن مشركا لا في عبادته ولا توكله، بل قد توكل على ربه في نفسه بقوله: ﴿ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ ﴿يوسف: ٣٣﴾ فكيف لا يتوكل عليه في أفعال عباده، وقوله: ﴿ ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ مثل قوله لربه ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ٥٥ ﴾ ﴿ يوسف: ٥٥﴾. فما سأل الولاية للمصلحة الدينية لم يكن مناقضا للتوكل ولا هو من سؤال الإمارة المنهى عنه، فكيف قوله للفتى ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ مناقض للتوكل وليس فيه إلا مجرد إخبار الملك به، ليعلم حاله ليتبين الحق، ويوسف كان من أثبت الناس"[1].

يقول ابن كثير عن هذا التفسير: "هذا هو الصواب، إن الضمير في قوله:﴿ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ ﴾ ﴿ يوسف: ٤٢﴾، عائد على الناجي، كما قال مجاهد ومحمد بن إسحاق وغير واحد ويقال أن الضمير عائد على يوسف، رواه ابن جرير عن ابن عباس ومجاهد أيضا وعكرمة وغيرهم، وقد ذكر جرير حديثا يدعم القول الثاني، وهو حديث ضعيف كما ذكر ابن كثير"[2].

وقاعدة "ضمير الغائب يعود إلى القريب إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك"مشهورة عند النحاة يقول السيوطي (ت911هـ): "الأصل تقديم مفسر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل"[3].

ويقول الفاكهي (ت972هـ): "ولا يعود ضمير الغائب على غير الأقرب إلاّ بدليل"[4].

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، 56-57.

[2]– ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار الجيل، بيروت، ط1، ج2، 1988، ص461.

[3]– عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم اللغة، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ج1، ص65.

[4]– عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص68.

وعلى ضوء هذه القاعدة اختار ابن تيمية أن معنى قوله تعالى: ﴿ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ ﴾ ـــ يوسف: ٤٢ ـــ، أن الشيطان أنسى الذي نجا منهما –أي السجينين– ذكر ربه وليس أن يوسف نسى ذكر ربه لما قال: اذكر عند ربك.

أ) ت- مسألتا عودة الضمائر عن المحدث أولى من عودتها إلى غيره ولو كان قريبا وعودتها على مرجع واحد أولى من تشتيتها:

أشار ابن تيمية إلى هاتين المسألتين أثناء تفسيره للآيتين الكريمتين: ﴿ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ١٥٧ ﴾ ـــ النساء:١٥٧ـــ، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ ﴾ ـــالنساء:١٥٩ـــ وفيمايلي تفصيل في هذا.

أ-ت-أ- مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ ﴾ ومعنى ﴿ يَقِينَۢا ﴾:

اختار شيخ الإسلام أن﴿ يَقِينَۢا﴾ يعود على عدم قتله فقال: " وقوله: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا﴾ معناه أن نفي قتله هو يقين لا ريب فيه، بخلاف الذين اختلفوا، فإنهم في شك منه من قتله وغير قتله، فليسوا مستيقنين أنه قتل؛ إذ لا حجة معهم بذلك. ولذلك كانت طائفة من النصارى يقولون: لم يصلب، فإن الذين صلبوا المصلوب هم اليهود، وكان قد اشتبه عليهم المسيح بغيره ولم يكن أحد من النصارى شاهدا معهم، وإنما شهده اليهود، وهم الذين أخبروا الناس أنهم قد صلبوا المسيح"[1].

وهذا يعني أن شيخ الإسلام يرى أن الضمير في قوله :﴿ وَمَا قَتَلُوهُ ﴾ يعود على عيسى عليه السلام.

[1]–ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص166.

ويحتج لهذا بقوله: "وقوله: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ ـــالنساء:١٥٧ - ١٥٨ـــ هو تكذيب لليهود في قولهم: ﴿ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ فنفى عنهم الفعل".[1]

وقد وافقه في اختياره جمهور المفسرين، إذ نسب هذا القول إلى أبي حيان والسمين[2].

وقد استدل أبو حيان لهذا القول القائل أن الضمير يعود إلى عيسى بدليلين:

أحدهما: أنه الظاهر و**الثاني**: أن الضمائر تعود على القول به إلى شيء واحد فلا تختلف[3].

وخالف جمهور المفسرين الطبري فاختار أن يعود على الظن، وهو المنقول عن ابن عباس والسدي، كقول: "فقلت هذا الأمر علما ويقينا". أي تحققت فكأنه قيل: وما صح ظنهم عندهم وما تحققوه يقينا ولا قطعوا الظن باليقين[4].

كما خالفهم الفراء وابن قتيبة فاختار أن يعود الضمير على العلم؛ أي: ما قتلوه العلم يقينا على حد قولهم: "قتلت العلم والرأي يقينا" و"قتلته علما"، لأن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء، فكأنه قيل: وما كان علمهم بقتل المسيح علما أحاط به، إنما ظنا وتخمينا[5].

وبالنظر في كل قول من الأقوال يتبين ما يتميز به القول الأول من أدلة؛ فهو القوي لعدة أوجه منها[6]:

1/ أنه الظاهر كما قال أبو حيان، وهو كذلك، ولا يترك الظاهر إلى غيره.

---

[1]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]– بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي: البحر المحيط، تحرير ومراجعة: عمر سليمان الأشقر وآخرون، طبعة مصورة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ج3، ص407.

[3]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– ابي جعفر بن جرير والطبري: جامع البيان في تأويل أي القرآن، تح: محمد محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط1 ج9، 1374هـ، ص376، 377.

[5]– أبي زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب – بيروت، ط3، ج2، 1403 هـ، ص152.

[6]– محمد بن زيلعي هندي: اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح، مكتبة المزيني، المجلد الثاني، ص78.

2/ أن الضمائر تعود–على القول به– إلى مرجع واحد وهو هنا عيسى عليه السلام.

3/ أن الضمائر على القول به تعود إلى المحدث عنه وهو عيسى عليه السلام.

4/ الوجه الإعرابي في إعراب "يقينا" الذي يخرج عليه شيخ الإسلام أفضل من غيره.

أ–ت–ب– مرجع الضمير في "موته":

اختار ابن تيمية أن الضمير في "موته" يرجع إلى عيسى، فقال: "ثم قال: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ ـــالنساء:١٥٩ـــ وهذا عند أكثر العلماء معناه: قبل موت المسيح، وقد قيل قبل موت اليهودي، وهو ضعيف، كما قيل موت محمد–ﷺ– وهو أضعف"[1].

وقد استدل ابن تيمية بالأدلة الآتية:

- أن قوله: ﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ فعل مقسم عليه، وهذا إنما يكون في المستقبل فدل ذلك على أن هذا الإيمان يعد إخبار الله بهذا، ولو أريد به قبل موت الكتابي لقال: وإن من أهل الكتاب إلا من يؤمن به، لم يقل :﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ [2].
- أنه قال: " ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ وهذا يعم اليهود والنصارى، والمحافظة على هذا العموم أولى من أن يدعى أن كل كتابي ليؤمنن به قبل أن يموت الكتابي، فإن هذا يستلزم إيمان كل يهودي ونصراني، وهذا خلاف الواقع[3].
- أنه لما قال: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ ودل على أن المراد بإيمانهم قبل أن يموت هو، علم أنه أريد بالعموم عموم من كان موجودا حين نزوله أي لا يتخلف منه أحد عن الإيمان به، لا إيمان من كان منهم ميتا[4].

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص182.

[2]– المرجع نفسه، ص183.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- أن الله تعالى ذكر إيمانهم به إذا نزل إلى الأرض، فإنه تعالى – لما ذكر رفعه إلى السماء– بقوله:﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٥٨ ﴾ ـــالنساء:١٥٨ ـــوهو ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة، ويموت حينئذ أخبر بـإيمانهم به قبل موته بعد نزوله فقال: ﴿ وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ﴾

وقد وافق ابن تيمية في هذا اختيار الطبري والنيسابوري، ورواه الطبري عن ابن عباس من طريق سعيد بن جبير، وعن الحسن وقتادة، وابن زيد وغيرهم، واختاره ابن كثير[1].

ونقل عن كرمة أن الضمير يعود على النبي–ﷺ–[2]. وهذا القول أشد ضعفا كما قال ابن تيمية، ولذا لم يخصه بالرد[3].

إن ما ذهب إليه ابن تيمية لا يدع مجالا للشك، فإن الأدلة التي تدل عليه أدلة كثيرة ومتنوعة ما بين آيات من كتاب الله تعالى، أو أحاديث متواترة في سنة الرسول –ﷺ– أو قرائن السلف.

ويؤكد ذلك أدلة أخرى:

1/ أن الضمائر على القول به تعود إلى مرجع واحد، وهو عيسى عليه السلام وعود الضمير على مرجع واحد أولى من تفريقها.

2/ أن عيسى هو المحدث عنه، والقاعدة: أن عود الضمير على المحدث عنه أولى من عوده على غيره ولو كان قريبا.

3 / أن في إعادة الضمير على محمد –ﷺ– إعادة للضمير على مرجع غير مذكور لأن النبي –ﷺ– لم يسبق له ذكر، والقاعدة أن إعادة الضمير على المذكور أولى من إعادته على غير مذكور[1].

---

[1]– ينظر: أبي جعفر بن جرير الطبري، جامع البيان، ج9، ص370–372.

[2]– المرجع نفسه، ص386.

[3]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص182.

ب)اسم الإشارة

مسألة مجيء اسم الإشارة "هذان" في الآية الكريمة: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ ﴿ طه ٦٣ ﴾ بالألف بدل الياء:

تحدث ابن تيمية في "التفسير الكبير" عن هذه المسألة، ووقف عندها وقفة متأنية فذكر مشهورات القراءات الواردة فيها، وذكر منشأ الإشكال الوارد على قراءة الجمهور، ثم ذكر توجيه النحاة لهذا الإشكال، وبين رأيه في توجيههم ثم اختار لنفسه رأيا في توجيه للآية وفيما يأتي تفصيل القول في الآية على وفق ما ذكره ابن تيمية.

من القراءات الواردة في الآية[2]:

1/ ﴿**إنَّ هذان لساحران**﴾ بتشديد النون في (إنّ) وبالألف في (هذان) وهي قراءة نافع، وابن عامر (ت118هـ)، وحمزة والكسائي، وأبي بكر عن عاصم وجمهور القراء عليها.

2/ ﴿**إنْ هذان لساحران**﴾ بتحفيف النون في (إنْ) وبالألف في (هذان) وهي قراءة حفص بن عاصم.

3/ ﴿**إنْ هذانِ لساحران**﴾ بتحفيف النون في (إنْ) وبالألف وتشديد النون (هذانّ) وهي قراءة ابن كثير.

4/ ﴿**إنَّ هذين لساحران**﴾ بتشديد النون في (إنّ) وبالياء في (هذين) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء قارئ البصرة (ت154هـ) يقول ابن تيمية: "وكان أبو عمرو إماما في العربية فقرأ بما يعرف من العربية ﴿**إنَّ هذين لساحران**﴾ وقد ذكر: أن له سلفا في هذه القراءة وهو الظن به، أنه يقرأ إلا بما يرويه لا بمجرد ما يراه، وقد روي عنه أنه قال: إني لأستحي من الله أن أقرأ: إنّ هذانِ" وذلك لأن لم ير لها وجها من جهة العربية.

---

[1]– محمد بن زيلعي: اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح، المجلد الثاني، ص684.

[2]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص202–204.

- **الإشكال من جهة العربية:**

ذكر ابن تيمية ما تعرضت إليه هذه الآية الكريمة من إشكال من جهة العربية، وهذا الإشكال إنما يتوجه إلى اسم الإشارة، في قراءة الجمهور ﴿**إنَّ هذان لساحران**﴾.

فيقول ابن تيمية في هذا الصدد: "في قوله تعالى: ﴿**إنْ هذان لساحران**﴾ فإن مما أشكل على كثير من الناس، ومنشأ هذا الإشكال أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء، وفي حال الرفع بالألف، وهذا متواتر من لغة العرب، لغة القرآن وغيرها في الأسماء المبنية كقوله:﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ ـالنساء:١١ـ، ثم قال:﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ ـالنساء:١١ـ، وقال:﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ـيوسف: ١٠٠ـ

وقال:﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ ـالمائدة: ٦ـ، ولم يقل: الكعبان.

وقال :﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ ـيس: ١٣ -١٤ـ، ولم يقل: اثنان، وقال:﴿ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ ـهود: ٤٠ـ، وقال:﴿ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ ـالأنعام: ١٤٣ـ، ولم يقل: اثنان، ولا الذكران ولا انثيان ومثل هذا كثير مشهور في القرآن وغيره فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل هذين واللذين تجري هذا المجرى، وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف، ومن هنا نشأ الإشكال"[1].

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص202، 203.

احتجاج النحاة لقراءة الجمهور:

احتج كثير من النحاة للقراءة المشهورة، الموافقة لرسم المصحف بأن هذه لغة لقبائل عربية منها:

1- أنها لغة بني الحارث بن كعب:

يقول ابن تيمية: "وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف فاحتج لها كثير من النحاة بأن هذه لغة بني الحارث بن كعب، وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية قال المهدوي: بنو الحارث بن كعب يقولون: ضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، كما تقول: جاءني الزيدان، ويقول أيضا – المهداوي-: حكى ذلك أبو زيد والأخفش والكسائي والفراء"[1] قال ابن الأنباري: "هي لغة بني الحارث بن كعب"[2].

2- إنها لغة كنانة:

يقول ابن تيمية: " قال الزجاج: وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤوس الرواة أنها لغة لكنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد وأنشدوا:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يجد مساغا لنا باه الشجاع لصمما

وقالوا: ضربته بين أذناه"[3].

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص204.

[2]- ينظر: أبو البركات ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ج2، ص144.

[3]- ابن تيمية: لتفسير الكبير، ج5، ص204، 205.

3- إنها لغة خثعم: يقول ابن تيمية: "وحكى أبو الخطاب أنها لغة بني كنانة وحكى غيره أنها لغة لخثعم ومثله قول الشاعر:

تزوّد ما بين أذناه ضربة دعته إلى هاوي الترابِ عقيمُ[1]

- **رأي ابن تيمية في هذا الاحتجاج:**

المتحصل من تعقيب ابن تيمية على تخريج النحاة بأنها لغة لقسم من القبائل، أن ذلك لا يستقيم لأمور:

الأول: إن القرآن إنما أنزل بلغة قريش، يقول ابن تيمية: "وقد ثبت في الصحيح عن عثمان أنه قال: إن القرآن نزل بلغة قريش، وقال للرهط القرشيين الذين كتبوا المصحف هو وزيد، إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش"[2].

"وبنو الحارث بن كعب هم أهل نجران"[3]، "وأما كنانة فهم جيران قريش"[4].

الثاني: "ولا ريب أن القرآن لم ينزل بهذه اللغة بل المثنى من الأسماء المبنية في جميع القرآن هو الياء في النصب والجر كما تقدمت شواهده"[5].

هل يمكن حمل قراءة الجمهور على أنه غلط من الكتاب؟

ذهب بعض القراء مذهبا بعيدا في قراءة الجمهور، فقالوا: إنه غلط من الكتّاب، ورووا في تأييد مذهبهم أثرا عن عثمان يقول فيه: إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها[6].

يقول ابن تيمية رادّا: "ومن زعم أن الكاتب غلط، فهو الغالط غلطا منكرا"[7].

---

[1]- ابن تيمية: لتفسير الكبير، ج5، ص204.

[2]- المرجع نفسه، ص205.

[3]- ابن تيمية: مجموعة الفتاوى، ج15، ص146.

[4]- المرجع نفسه، ص148.

[5]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص205.

[6]- ينظر: الفراء: معاني القران، ج2، ص183.

[7]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص209.

والذي يبطل ذلك القول وجوه منها:

الأول: تعدد المصاحف، واجتماع جماعة على كل مصحف، ثم إن الصحابة والتابعين يقرأون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفا غلط في بعض حروفه عرف غلطه بمخالفته حفظه القرآن وسائر المصاحف[1].

الثاني: كيف يتفق الصحابة و التابعون على أن يكتبوا ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم؟[2]

الثالث : إن الصحابة كانوا يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر، فكيف يقرون اللحن في القرآن، وتغييره من أسهل الأشياء؟[3]

الرابع : إن سورة (طه) من أوائل ما نزل من القرآن، وهي سورة مكية يقول عنها ابن مسعود رضي الله عنه: "بنو إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء من العتاق الأول وهن تلادي"؛ أي من أول ما أخذته وتعلمته، والقراء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرؤون "سورة طه" على عهد الرسول –ﷺ–وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، والصحابة لابد أنهم قد قرؤوا هذا الحرف، وغالبهم كانوا يقرؤونها بالألف كما قرأها جمهور القراء؛ لأنهم إنما أخذوا قراءتهم عن الصحابة [4].

- **رأي ابن تيمية في توجيه القراءة :**

بناء على ما تقدم قرر ابن تيمية أمورا [5]:

الأول: لم يثبت أن لغة قريش، بل و لا لغة سائر العرب، أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة المبنية –أسماء الإشارة– إذا ثنيت بالياء.

---

[1]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص207.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 208.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص 209.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الثاني: إن الناقل عند العرب ثقة، ولكن الذي ينقل، ما سمع، و قد يكون سمع ذلك في الأسماء المعربة، كما نطقت بذلك الشواهد مثل: (بين أذناه) و(ناباه)، فهي صريحة في الأسماء المعربة، فظن الناقل أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء.

الثالث: إن النحاة إنما جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء قياسيا، وإلا فليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلا (هذا) ولفظه (هذان).

فهذا نقل ثابت متواترا لفظا ورسما، ومن قال: إن لغتهم في أسماء الإشارة كلغتهم في المثنى، طولب بالشاهد على ذلك. والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثرا ونظما، وليس في القرآن ما يشهد له.

الرابع: إن اللغة الفصيحة في أسماء الإشارة المثناة كما قرأ الصحابة، وكما هو لغة العرب ولغة قريش أنها تكون بلفظ واحد، تقولها (هذان) بالألف في الرفع، والنصب والخفض (وهو رأي ابن تيمية في أسماء الإشارة).

- **موقف ابن تيمية من مسألة قياس (هذا) في التثنية على غيره من الأسماء المعربة:**

يقول ابن تيمية في هذا الشأن "قياس "هذا" بغيرها من الأسماء غلط، فإن الفرق بينهما ثابت عقلا وسماعا"[1].

أما السماع، فالوارد في الأسماء المعربة في حال التثنية أنها بالألف رفعا، وبالياء نصبا وخفضا، وأما اسم الإشارة المثنى، فالوارد فيه في حال النصب أنه بالألف .

وأما العقل والقياس يقول ابن تيمية: "فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة فحكى ابن الأنباري وغيره عن القراء قال: ألف التثنية في هذان هي ألف هذا، والنون فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين .

[1]–ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص209.

وحكاه المهدوي وغيره عن القراء ولفظه قال: إنه ذكر أن الألف ليست علامة التثنية بل هي ألف هذا. فزدت عليها نونا، ولم أغيرها كما زدت على الياء من الذي فقلت الذين في كل حال[1].

قال: وقال بعض الكوفيين: الألف في هذا مشبهة يفعلان فلم تغير كما لم تغير[2].

قال: وقال عبد القاهر الجرجاني(471هـ) : لما كان اسما على حرفين أحدهما حرف مد ولين، وهو كالحركة، ووجب حذف إحدى الألفين في التثنية؛ لم يحسن حذف الأولى، لئلا يبقى الاسم على حرف واحد فحذف علم التثنية، وكان النون يدل على التثنية، ولم يكن لتغير النون الأصلية الألف وجه، فثبت في كل حال كما يثبت في الواحد [3].

قال المهدوي: وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان عن هذه المسألة فقال: "لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد، إذ التثنية يجب ألا تتغير، فقال إسماعيل: ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به فقال له ابن كيسان: فليقل القاضي حتى يؤنس به فتبسم "[4].

ويعلق ابن تيمية عن هذه القصة بقوله: "بل تقدمه القراء وغيره، والفراء في الكوفيين مثل سيبويه في البصريين. لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين والمبرد خصيصا به"[5].

ينقد ابن تيمية ما سبق من أقوال العلماء بقوله : "إذا تفطن حذاق النحاة للفرق بين (هذا) وغيره من الأسماء المعربة في باب التثنية، فلم يحملوه عليه، وبيان ذلك: إن المفرد

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص 210.

[2]– المرجع نفسه، ص209.

[3]– المرجع نفسه، ص 210.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– المرجع نفسه، ص211.

"ذا" فلو جعلوه كسائر الأسماء، لقالوا في التثنية: (ذوان)، ولم يقولوا: (ذان)، كما قالوا: (عصوان) و(رجوان) ونحوهما من الأسماء الثلاثية " [1].

يقول ابن تيمية: "إذا فالقياس الصحيح في اسم الإشارة أن يلحق مثناه بمفرده ومجموعه فإن العرب لم تفرق لا في واحدة، ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض، فقالوا: قام هذا، وأكرمت هذا ومررت بهذا، وكذلك (هؤلاء) في الجمع، فكذلك القياس في المثنى أن يقال : قال هذان، وأكرمت هذان ومررت بهذان"[2].

وليس من القياس الصحيح أن يلحق اسم الإشارة في التثنية بمثنى غيره، الذي هو أيضا معتبر بمفرده ومجموعه، فالأسماء المعربة ألحق مثناها بمفردها ومجموعها، فالإعراب ظهر في مثناها كما ظهر في مفردها ومجموعها"[3] .

يردف ابن تيمية قائلا:" ثم يقال: قد يكون الموصول كذلك، كقوله:﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾ ـــالنساء:١٦ـــ، فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون رأيت اللذين فعلا، ومررت باللذين فعلا، وإلا فقد يقال: هو بالألف في الأحوال الثلاثة لأنه اسم مبني، والألف فيه بدل الياء في اللذين وما ذكره الفراء وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا فإن الفراء شبه هذا بالذين وتشبيه اللذان به أولى، وابن كيسان علل بأن المبهم مبني لا يظهر فيه الإعراب فجعل مثناه كمفرده ومجموعه. وهذا العلم يأتي في الموصول"[4].

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص212.

[2]– المرجع نفسه، ص 211، 212.

[3] / ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] / المرجع نفسه، ص212–213.

ابن تيمية يعترض على نفسه:

يقول ابن تيمية: "وقد يعترض على ما كتبناه أولا بأنه جاء –الاسم الموصول– أيضا في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء قَالَ تَعَالَى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ ـــفصلت: ٩٢ ـــ، ولم يقل اللذان أضلانا – كما قيل في اللذين إنه بالياء في الأحوال الثلاثة وقال تعالى في قصة موسى:﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ـــالقصص: ٧٢} ولم يقل: "هاتان"، وهاتان تبع لابنتي "[1] .

ومن هنا يعترض ابن تيمية على نفسه بأمرين :

الأول: أنه قد جاء اسم الإشارة مثنى بالياء في قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ ؛وهو مبني، وعلى وفق هذا الشاهد يقول ابن تيمية: "وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان، جاء بهما القرآن"[2] . وهو إنما جاء (بالياء) في (هاتين) على لغة الإعراب لمناسبة (الياء) في (ابنتي) . كما أن البناء في ﴿ إِنۡ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في (هذان) للألف في (ساحران)"[3] .

ثم ذكر ابن تيمية أن هناك جوابا آخر، لمن يرى أن الألف في (هذان) هو المعروف في اللغة، وهو أن "يفرق بين قوله: إن هذان، وقوله: إحدى ابنتي هاتين، أن هذا تثنية مؤنث وذلك تثنية مذكر، والمذكر المفرد منه(ذا) بالألف، فزيدت فوقه نون للتثنية، وأما المؤنث فمفرده (ذي) أو (ذه) أو (ته)، و قوله: ﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ تثنية (تي) بالياء فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد بخلاف تثنية المذكر، وهو (ذا) فإنه بالألف فإقراره بالألف أنسب"[4] .

---

[1] / ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص215.

[2] / المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] –/ المرجع نفسه، ص215، 216.

[4] –/ المرجع نفسه، ص216.

الثاني : إن (الذي) مبني، وقد قالوا في تثنية (اللذين) في النصب، وهذه لغة القرآن **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ ـــ فصلت : ٩٢ ـــ.

وقد أجاب ابن تيمية عن هذا الاعتراض: بالفرق بين اسم الإشارة والموصول بأن (اللذان) حروفه أكثر من (هذان)، فلذلك أشبه الأسماء المعربة، وأما (هذان) فهو تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء[1] .

وأحسن ما يقال في توجيه القراءة، هو ما ذكره ابن تيمية آخرا، من أن في اسم الإشارة (هذان) لغتين، أحدهما : بالألف مطلقا، وعليها تخرج قراءة الجمهور والأخرى: يجري فيها مجرى المثنى، وعليها قراءة أبي عمرو ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ فهي شاهد فصيح صريح في مجيء (هذا) بالياء في حالة النصب، وهذه القراءة ذكرها ابن تيمية واعترف بأنها من رواية أبي عمرو لا من مجرد رأيه.

ت) الاسم الموصول:

- **"من" و "ما" الموصولتين :**

عالج ابن تيمية في التفسير الكبير مسألة "ما" و "من" الموصولتين في أكثر من موضع وبين لنا حدود استعمالهما وأحكامهما. وسنبين فيما يأتي رأيه في هذه المسألة:

يرى ابن تيمية أن "ما" تقتصر في دلالتها على ما لا يعلم – فتستعمل لغير أولي العلم– إما اختصاصا وإما تغليبا، وتستعمل في صفات من يعلم، ولهذا تكون للجنس العام لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته.

ويبرر هذا بقوله: "فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ ﴾ ـــ الكافرون:١ ـ ٢ ـــ ، جاء الخطاب فيها بـ "ما" ولم يجئ بـ"من" فقال:﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٣ ﴾ ولم يقل: "لا أعبد من تعبدون"؛ لأن "من" لمن يعلم

[1]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص 213.

والأصنام لا تعلم"[1] ومثال الثاني:"كما قال:﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ ﴿النساء: ٣﴾؛ أي: الذي طاب والطيب من النساء، فلما قصد الأخبار عن الموصوف بالطيب، وقد قصد هذه الصفة دون مجرد العين، عبر بـ "ما"[2] .

أما دلالة "من" فيحددها ابن تيمية بقوله: " "من" لمن يعلم وقد تستعمل لغيرهم، لورود ذلك في القرآن، ومن استعمالها في العالم، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ ﴿الأنعام: ٢٥﴾

ومن استعمالها في غيره قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ ﴿النور:٤٥﴾ .... ."[3]

ولو عبر بـ "من" كان المقصود مجرد العين والصفة للتعريف، حتى لو فقدت لكانت غير مقصودة، كما إذ قلت: جاءني من يعرف، ومن كان أمس في المسجد، ومن فعل كذا ونحو ذلك فالمقصود الإخبار عن عينه، والصلة للتعريف وإن كانت تلك الصفة قد ذهبت ومنه قوله تعالى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ ﴿الشمس: ٩ ـ ١٠﴾ أخبربـ "من" لأن المقصود الإخبار عن فلاح عينه، وإن كان فعله للتزكية والتدسية قد ذهبت في الدنيا[4].

يوسع ابن تيمية دائرة رأيه في "ما" و"من" الموصولتين، فيبين لنا ضوابطها في حال اجتماع حكميهما في الجملة .

يقول في تفسيره للآية الكريمة: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ﴿النمل: ٦٥﴾: "وهو سبحانه قال: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن ﴾ ولم يقل "ما" فإنه لما اجتمع ما يعقل وما لا يعقل غلب ما يعقل وعبر عنه بـ "من" لتكون أبلغ، فإنهم مع كونهم من أهل العلم والمعرفة لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله"[5].

---

[1]– وهذا القول ضعيف جدا؛ فإن معبود المشركين يدخل فيه من يعلم كالملائكة والأنبياء والجن والإنس ومن لم يعلم. ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 103.

[2]– المرجع نفسه، ص 103، 104.

[3]– المرجع نفسه، ج6، ص 126.

[4]– المرجع نفسه، ج7، ص 104.

[5]– المرجع نفسه، ج6، ص 126.

وقوله تعالى:﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ ـــالأنعام:٣٧ـــ "؛أي: عالم "ما" غاب من العباد مطلقا ومعينا وما شهدوه، فهو سبحانه يعلم ذلك كله"[1].

ويلخص لنا هذا بقوله: "وعند الإجتماع –من يعلم وما لم يعلم– تغلب صيغة أولي العلم كما في قوله:﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾ ـــالنور: ٥٤ـــ"[2].

ويشير إلى الخصائص التي تميز كل من "من" و"ما" عند دخولها في الاستفهام فيقول في هذا "ولهذا يستفهم بها –ما– عن صفات من يعلم كما في قوله تعالى:﴿ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ ـــالشعراء : ٣٢ـــ. كما يستفهم – على وجه – بها في قوله: ﴿ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ ـــالشعراء: ٧٠ـــ وأما قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ ـــلقمان: ٢٥ـــ فالاستفهام عن عين الخالق للتمييز بينه وبين الآلهة التي تعبد، فإن المستفهمين بها كانوا مقرين بصفة الخالق وإنما طلب بالاستفهام تعيينه وتمييزه[3].

وأما فرعون فكان منكرا للموصوف المسمّى، فاستفهم بصيغة "ما" لأنه لم يكن مقرا به طالبا لتعيينه، ولهذا كان الجواب في هذا الاستفهام: ﴿ رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ ـــالشعراء: ٢٦ـــ وقوله: ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ ـــالرعد: ١٦ـــ. فأجاب أيضا بالصفة. وهناك قال: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ ـــالزخرف٨٧ـــ فكان الجواب بالاسم المميز للمسمى من غيره[4].

وعلى هذا قوله﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ ﴾ ـــالتين: ٧ـــ فقوله: "فما" وصف للأشخاص ولم يقل "فمن" لأن "ما" يراد به الصفات دون الأعيان، كأنه قيل: فما المكذب بالدين بعد هذا؟ أي من هذه صفته ونعته هو جاهل ظالم لنفسه، والله يحكم بين عباده فيما يختلفون فيه من هذا النبأ العظيم[5] .

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 127.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 103.

[3]– المرجع نفسه، ص 104–105.

[4]– المرجع نفسه، ص 105.

[5]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

من أحكام "من" و "ما" الموصولتين كما ذكر ابن تيمية:

إن (من) تصلح للمذكر والمؤنث والواحد والعدد، ومثلها (ما) فلفظهما مفرد مذكر: وأما معناها فيحتمل ما ذكرنا، لذا الضمير تارة يعود إلى لفظها، وتارة إلى معناها، كما في قوله تعالى:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ ﴿الأنعام: ٥٢﴾، وقوله تعالى:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ﴿يونس:٤٢﴾ والضمير في هذا الباب يعود إلى اللفظ أكثر من معناها، فقوله: رأيت ما رأتيه من الرجال، أحسن من قولك: ما رأيتهم من الرجال. و باب ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ أكثر وأفصح من قوله: ﴿ مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾.[1]

المطلب الثاني: المبتدأ والخبر :

[1] ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص105

أ- مسألة دلالة اسم الجمع على تعدد المعاني:

يرى ابن تيمية أن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني، حيث يقول: "وكذلك في قوله (إنا) و(نحن) ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع، فإن معناه معلوم، وهو الله سبحانه لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني، بمنزلة الأسماء المتعددة مثل العليم والقدير والسميع والبصير فإن المسمّى واحد، ومعاني الأسماء متعددة، فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع"[1].

يزيد ابن تيمية الأمر وضوحا بقوله: "وهذا كما إذا سئلوا عن قوله تعالى:﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ـــفاطر: ٢٣ ـــ، أو عن قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ ـــالنحل: ٨٢١ ـــ،أو عن ﴿**الصالحين**﴾ أو ﴿**الظالمين**﴾ ونحو ذلك من الأسماء العامة الجامعة التي قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه، إذ لا يكون محتاجا إلى ذلك فيذكر له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه، وقد يستدل على نظائره، فإن الظالم لنفسه هو تارك المأمور فاعل المحظور و"المقتصد" هو فاعل الواجب وتارك المحرم و"السابق" هو فاعل الواجب والمستحب وتارك المحرم والمكروه؛ فيقول المجيب بحسب الحاجة السائل "الظالم" الذي يفوت الصلاة والذي لا يسبغ الوضوء، أو الذي لا يتم الأركان ونحو ذلك، و"المقتصد" الذي يصلي في الوقت كما أمر، و"السابق بالخيرات" الذي يصلي الصلاة بواجباتها ومستحباتها، ويأتي بالنوافل المستحبة معها[2]. وهذا ما ذهب إليه ابن تيمية في هذه المسألة، وقد تطرق إليها في أكثر من موضع في التفسير الكبير.

ب- مسألة حذف المعادل الواقع خبرا للمبتدأ:

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج2، ص137.

[2]- المرجع نفسه، ص252، 253.

يرى ابن تيمية أنه لا يصح أن يحمل الكلام على الحذف إلا بدليل، ويمثل لهذا بمسائل كثيرة، متناثرة في عدة مواضع من التفسير الكبير، ومن ذلك مسالة حذف المعادل الواقع خبر للمبتدأ.

يقول ابن تيمية: "وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ ـــهود: ٧١ ،كمن لم يكن، قال الزجاج: وترك المعادلة لأن فيما بعده دليلا عليه، وهو قوله:﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ ـــهود: ٢٤ ، قال ابن قتيبة: لما ذكر قبل هذه الآية قوما ركنوا إلى الدنيا وأرادوها؛ جاء بهذه الآية، وتقدير الكلام: أفمن كانت هذه حاله كمن يريد الدنيا فاكتفى من الجواب بما تقدم إذ كان دليلا عليه. وقال ابن الأنباري: إنما حذف لانكشاف المعنى، وهذا كثير في القرآن"[1].

ويرى ابن تيمية أن هذه الآية الكريمة: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ ـــهود: ٧١ يفهم معناها من المعادل الذي يدل عليها في موضع آخر حيث يقول:" نظير هذه الآية من المحذوف﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ ـــفاطر: ٨ ، كمن ليس كذلك، وقد قال بعد هذا:﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ ـــهود: ٧١، وهذا هو القسم الآخر المعادل لهذا الذي هو على بينة من ربه، وعلى هذا يكون معناها؛﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٤﴾ ﴾ ـــمحمد: ١٤ ،ويكون أيضا معناها: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ ـــهود: ٧١ ؛ أي: بصيرة في دينه؛ كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها. "[2]

وقد يكون المعادل في هذه الآية –عند ابن تيمية– غير ذلك يقول: "والمحذوف في مثل هذا النظم قد يكون غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ ﴾ ـــالزخرف٨٢ أي تجعلون له من ينشأ في الحلية، ولا بد من دليل على المحذوف، وقد يكون المحذوف مثل أن يقال: أفمن هذه حاله يُذمُّ أو يطعن عليه أو يعرض على متابعته أو يفتن أو يعذب كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ ـــفاطر: ٨ وعلى هذا فالمعنى هنا: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص 20.

[2] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ ـهود: ٧١ـ يذم ويخالف ويكذب ونحو ذلك[1]. وقد يقدر المحذوف في كل ما مر على وجه آخر[2].

ويكون الدليل أحيانا العلم به كما في قوله تعالى:﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ﴾ ـالفرقان: ٧٧ـ أي: إياهن؛ فالمحذوف بين لأن المعنى يدل عليه، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾ ـالبقرة:١٧١ } ؛أي: مثل داعي الذين كفروا كمثل الناعق أو كمثل المنعوق به[3]. والمعنى ظاهر معلوم عند ابن تيمية.

ومن هنا فابن تيمية في كل هذا، وفي غيره من مسائل الحذف، يختار أن يكون المعنى مفهوما يدل على ذلك المحذوف، وما لا دليل عليه في اللفظ أو المعنى لا يصح في الكلام فلا يسوغ الحذف إلا إذا دل عليه دليل.

ت- مسألة تعدد الأخبار:

أجاز ابن تيمية تعدد خبر المبتدأ، وأشار إليه في كتابه التفسير الكبير.

يقول ابن تيمية: "وكثيرا ما تأتي الصفات بلا عطف، كقوله:﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ ـالحشر: ٢٣ـ، وقوله:﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ ﴾ ـالناس:- ٣ـ ، وقد تجيء خبر بعد خبر كقوله:﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦ ﴾ ـالبروج: ١٤ - ١٦ـ ولو كان ﴿ فَعَّالٌ ﴾ صفة لكان معرفا؛ بل هو خبر بعد خبر، وقولهقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ ـالحديد: ٣ـ، **خبر بعد خبر.**"[4]

وهذه الأخبار يجوز أن تأتي بعطف وبغير عطف، يقول ابن تيمية: "وأخبار المبتدأ قد تجيء بعطف وبغير عطف"[5] ومثال الأول قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾

---

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص 21-22.

[2]- ينظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج15، ص78.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج14، ص393.

[4]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص145.

[5]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص145.

الحديد: ٣)، ومثال الثاني قوله: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ وما تقدم بجنب هذه الآية سابقا[1].

فقد تجيء متعاطفة –أخبار المبتدأ– بالواو، وقد تجيء غير متعاطفة، ويذكر النحاة لها من حيث اقترانها بالواو أحوالا ثلاثة:

أولها: يجب فيه ذكر الواو، إذا كان المبتدأ متعددا نحو قولنا: (بنوك كاتب وشاعر وفقيه) أي بعضهم كاتب، وبعضهم شاعر، وبعضهم فقيه[2].

وثانيها: يجب فيه ترك الواو، والأخبار في هذا القسم يتعدد لفظها دون معناها وضابطهما أنه لا يصدق الإخبار ببعضه، عن المبتدأ كقولهم: (الرمان حلو حامض) بمعنى مزّ. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز العطف في هذا القسم أيضا.

وثالثها: يجوز فيه العطف وتركه[3]، وهذا هو الذي قصده ابن تيمية.

واختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: فمنهم من أجازها مطلقا، وعليه جمهور النحاة، ومنهم من منعها مطلقا، وهو اختيار كثير من المغاربة، وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبرا والباقي صفات؛ أي: هي أخبار لمبتدآت مقدرة، ومنهم من أجازها مسألة تعدد الخبر– بشروط[4].

وهذه المسألة وإن أجازها النحاة فهذا لا يعني أنه ليس هناك فرق بين التعبيرين –الأخبار يجوز أن تأتي بعطف وبغير عطف–، وقد رصد لنا ابن تيمية – في التفسير الكبير– معنى دقيقا يضبط به الفرق بين دخول العاطف وعدمه.

---

[1]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]– ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص108.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فيقول: "وإذا ذكر – الخبر– بالعطف كان كل اسم مستقلا بالذكر، وبلا عطف يكون الثاني من تمام الأول بمعنى"[1]. وهذا الفرق يتناسب مع المعنى الذي يؤديه الحرف العاطف فمن مشهور القول: أن العطف يقتضي المغايرة، ومن تمام المغايرة أن يستقل كل من المعطوف والمعطوف عليه بمعناه[2].

المطلب الثالث: المنصوبات:

أ) التمييز:

مسألة مجيء التمييز معرفة:

[1]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص145.

[2]– هادي أحمد فرحات الشجيري: الدراسات اللغوية والنحوية، ص 442.

ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يصح أن يقع معرفة، ولذلك تأولوا كل ما ظاهره وقوع التمييز فيه معرفة، قال سيبويه: "وتقول: هو أشجع الناس رجلا، هما خير الناس اثنين... وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجها، ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة"[1].

أما الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا ذلك –وقوع التمييز معرفة–حملا على ظاهر النص القرآني وكلام العرب، نظمه ونثره[2]، فقد جاءت به الشواهد الفصيحة، وإذا صحت الشواهد وجب المصير إليها وترك معارضتها بالأقيسة[3].

وقد وافق ابن تيمية في اختياره ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني في جواز مجئ التمييز معرفة، وذكر هذا القول في تفسيره للآية الكريمة: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ﴾ ﴿البقرة: ١٣٠﴾، فاختار أن قوله سفه منصوب على التمييز وقال مبينا الأقوال في هذه الآية وفيها من جهة الإعراب والمعنى قولان :

أحدهما قول الفراء وغيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره، وهو معنى قول أكثر السلف أن النفس هي التي سفهت، فإن ﴿سَفِهَ﴾فعل لازم لا يتعدى لكن المعنى إلا من كان سفيها، فجعل الفعل له ونصب النفس على التمييز لا النكرة ، كقوله:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ ﴿مريم: ٤﴾ قال الفراء : نصب النفس على التشبيه بالتفسير كما يقال ضقت بالأمر ذرعا معناه ضاق ذرعي به، مثله﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ ؛ أي اشتعل الشيب في الرأس قال: ومنه قوله الم فلان رأسه، ووجع بطنه، ورشد أمره، وكان الأصل: سفهت نفس زيد ورشد أمره فلما حول الفعل إلى زيد انتصب ما بعده على التمييز"[4] وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة، فإن الإنسان هو السفيه نفسه.[5]

---

[1]– أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، ص502.

[2]– السيوطي: همع الهوامع، ج4، ص72.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص242.

[4]– زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 79.

[5]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص 472، 473.

فهذه شواهد عرفها القراء من كلام العرب، ومثله قوله: غبن فلان رأيه، وبطر عيشه ومثل هذا قوله:﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ ـــال قص: ٨٥ ؛ أي بطرت نفس المعيشة، وهذا معنى قول يمان بن رباب: "حمق رأيه ونفسه" وهو معنى قول ابن السائب : "ضل من قبل نفسه" وقول أبي روق: "عجز رأيه عن نفسه"[1].

وقال: "فبين سبحانه أنه لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه؛ أي سفه نفسا أي كانت نفسه سفيهة جاهلة، هذا أصح القولين في ذلك، وهو مذهب الكوفيين يجوزون أن يكون المنصوب على التمييز معرفة كما يكون نكرة."[2]

ومن خلال ما سبق من كلام ابن تيمية يتبين لنا أن اختياره هذا مبنيا على أمور:

1/ أنه الثابت الصحيح في لغة العرب الذي وردت به الأساليب عنهم ونقلها من عرف ذلك.

2/ أنه له نظائر في القرآن مثله، كقوله تعالى: ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾.

3/ أنه معنى قول أكثر السلف .

ولقد حمل البصريون تلك الشواهد التي لا توافق مذهبهم على زيادة حرف التعريف، فيما اقترن به في هذه المسألة، وأما ما أضيف فمحمول عندهم على التشبيه بالمفعول به، أو على نية الخافض. وهو ما ذكره ابن تيمية في القول الثاني. يقول: " والبصريون يقولون في مثل هذا : إنه منصوب على أنه مفعول به ويخرجون قوله، سفه عن معناه في اللغة، فإنه فعل لازم، فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية[3].

ومنهم من قال : جهل نفسه، كما قاله ابن كيسان، والزجاج، قال: لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه لأنه لم يعلم خالقها [4].

---

[1]/ ابن تيمية: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تح: علي بن حسن بن ناصر وآخرين، دار العاصمة –الرياض، ج3، ط2، ص 76.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص 472.

[4]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص 80.

وقد أورد ابن تيمية هذا القول ورد عليه بما يمكن إيجازه في وجهين:

أحدهما: أنه و إن كان معناه صحيحا فإنه يتضمن اللازم المتعدي وتفسيره به، يقول ابن تيمية : فإنه إن قيل إن المعنى صحيح فهو إنما قال"سفه" و"سفه" فعل لازم، ليس بمتعد و"جهل" فعل "متعد".[1]

الثاني: أنه لم يثبت في كلام العرب، فإنه ليس في كلامهم، "سفهت كذا" بمعنى جهلته يقول ابن تيمية في هذا: "وليس في كلام العرب (سفهت كذا) البتة بمعنى "جهلته" بل قالوا –سفه–بالضم، سفاهة، أي صار سفيها، و–سفه بالكسر–؛ أي حصل منه سفه، كما قالوا في "فَقُه وفَقِه" [2].

كما تكلم ابن تيمية عن مسألة النصب بإسقاط الخافض؛ أي سفه في نفسه فقال: "وقال الأخفش (ت 215هـ)، ويونس "نصب بإسقاط الخافض، أي سفه في نفسه"[3].

ورد عن هذا القول بإيراد ما يدحضه ويمكن استنباطه في وجهين :

الأول: أن هذا الوجه مخالف للأصول فلا يمكن الاعتبار به ، يقول ابن تيمية: "وقولهم بإسقاط الخافض ليس هو أصلا فيعتبر به، ولكن قد تتنازع حروف الجر في مواضع مسموعة فيتعدى الفعل بنفسه، وإن كان مقيسا في بعض الصور فـ(سفه) ليس من هذا."[4]

الثاني: أنه مخالف للثابت في كلام العرب، إذ لا يقال: سفهت أمر الله، ولا دين الإسلام بمعنى جهلته، أي سفهت فيه، وإنما يوصف بالسفه وينصب على التمييز ما خص به، مثل نفسه أو ينثر به، ونحو ذلك[5] .

---

[1]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه، ص 80، 81.

[3]– المرجع نفسه، ص 81.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص 81.

وهذه الآية الكريمة تعتبر من مشكل إعراب القرآن الذي كثر فيه خلاف المفسرين والمعربين، حتى عدوا فيها سبعة أقوال، ولعل أقربها إلى الصحة ما ذهب إليه ابن تيمية لما يأتي:

أولا: أنه قول السلف كما قرر ذلك ابن تيمية .

ثانيا: أنه مرضي عند فريق معتبر من اللغويين والنحاة، وكلام الله لا يجوز تأويله لمخالفته مذهبا نحويا معينا خاصة إذا ثبت ما فسر به في لغة العرب، وارتضاه أكثر السلف، إذ السلف حجة في اللغة وأعلم بعادات القرآن وأساليبه في الكلام؛ فإذا فسروا بمعنى وجه لغوي دل على جوازه لغة، ولا يحتج عليهم بقول غيرهم ممن بعدهم ممن حصروا الصحيح في اللغة على ما قاله الأعراب الذين لم يعاصروا التنزيل ولم يعرفوا عاداته وأساليبه.

ب)

ت) الاستثناء

تعريف الاستثناء:

نقل ابن تيمية الاستثناء عن غيره قائلا: "الاستثناء كلام ذو صيغ محصورة، يدل على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول"[1].

ويعرفه النحاة بقولهم: "الإخراج بـ"إلا" أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل"[2] .

والتعريفان وإن اختلفت ألفاظهما فإنهما يشتركان في الدلالة على عنصرين رئيسين يقوم عليهما الاستثناء، وهما:

1/ للاستثناء أدوات معينة يُؤدّى بها.

2/ إن الاستثناء وظيفته إخراج ما بعد أدوات الاستثناء من حكم ما قبلها.

أقسامه:

ذكر ابن تيمية أن الاستثناء قسمان: متصل وهو ما كان فيه المستثنى بعض من المستثنى منه، ومنقطع: "الاستثناء المنقطع إنما يكون فيما كان نظير المذكور وشبيها له من بعض الوجوه، فهو من جنسه الذي لم يذكر في اللفظ، ليس من جنس المذكور ولهذا لا يصلح المنقطع إلاّ حيث يصلح الاستثناء المفرغ، وذلك كقوله:﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ ـالدخان:٥٦ـ ، ثم قال: ﴿ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ لأنه يحسن أن يقال: "لا يذوقون إلا الموتة الأولى"، وكذلك قوله تعالى:﴿ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ

[1]– ابن تيمية: المسودة في أصول الفقه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني–القاهرة، 1964 م، ص154.

[2]– ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 222.

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ ـالنساء:٢٩ـ، وقوله:﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ ـالنساء: ١٥٧ـ، يصلح أن يقال: "ما لهم إلا اتباع الظنّ"[1].

وهذه الاستثناءات التي رجح ابن تيمية انقطاعها، قد اختلف النحاة في جميعها، فبعضهم قال بانقطاعها، وهو قول الأكثرين، وبعضهم قال باتصالها[2].

ومن هنا فالاستثناء المنقطع لا يشترط فيه أن يكون جنسه مغايرا لجنس المستثنى منه وهو ما ذهب إليه النحاة في قولهم: "لا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرا لجنس المستثنى منه، سواء كانت المغايرة بالجنس أو بالنوع أم بغيرهما؛ فقولك: حضر الطلاب إلا البواب، استثناء منقطع، وإن كانوا جميعا من جنس واحد، وقوله: حضر إخوتك إلا أخا سعيد، وأقبل بنوك إلا ابن محمد، منقطع؛ وإن كانوا من نوع واحد، وذلك أن البواب ليس من بعض الطلاب، وابن محمد ليس بعضا من بنيك"[3]. وعليه يكون تعريف بعضهم الاستثناء المنقطع، بأنه: ما كان فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فيه تجوّز وإنما هو يجري على الغالب[4].

ومن المسائل المتعلقة بهذا نذكر:

ب-أ مسألة عدم جواز حمل الاستثناء المنقطع على رفع المستثنى:

ذكر الزمخشري في تفسيره الآية الكريمة:﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ـالنمل: ٦٥ـ، على أنها تُحمل على الاستثناء المنقطع ومذهبه في هذا: "أنه يجعل (من) اسما موصولا في محل رفع فاعل (يعلم)، و(الغيب) مفعول به (يعلم) ولفظ الجلالة

---

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص507.

[2]- حسن طه حسن: الاستثناء في القرآن الكريم، مطبعة الزهراء – الموصل، 1990م، ص35 – 36، 120.

[3]- ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي: شرح الحدود النحوية، ص117.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بدلا من (مَنْ) الموصولة وهو استثناء منقطع، لأن المستثنى (الله) ليس من جنس المستثنى منه"[1].

وخالف ابن تيمية ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره لهذه الآية الكريمة، فأشار إلى أنها تُحمل على الاستثناء المتصل يقول في هذا: "وقد قال تعالى﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ـــال نمل: ٦٥ ـــ ، ولا يجوز أن يقال هذا استثناء منقطع، لأن المستثنى مرفوع؛ ولو كان منقطعا؛ لكان منصوبا، والمرفوع على البدل، والعامل فيه هو العامل في المبدل منه وهو بمنزلة المفرغ، كأنه قال: "لا يعلم الغيب إلا الله" فيلزم أنه داخل في "من في السموات والأرض"[2].

وذكر ابن مالك أن الصحيح في هذه الآية أن يكون الاستثناء متصل[3].

ب-ب مسألة مرجع المستثنى ومخرجه:

ذهب أبو القاسم البغوي إلى أن المستثنى مخرج من المستثنى منه وهو المحكوم عليه. فقال في تفسيره للآية الكريمة:﴿ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ١٠٩ ﴾ ـــط "ـــ : ﴿ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾ أذن الله له أن يشفع له ﴿ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ١٠٩ ﴾؛ أي رضي قوله، وهذا يدل على أنه لا يشفع لغير المؤمن"[4]، وهو ما ذهب إليه الكسائي.

وقال طائفة أن المستثنى إنما يخرج من الحكم نفسه، فقالوا في تفسير هذه الآية الكريمة: "أن المستثنى هو الشافع دون المشفوع له"، وهو ما ذهب إليه الفراء، بخلاف ما قدمه البغوي فإنه لم يذكر في الآية الكريمة إلا المشفوع له[5].

---

[1]- جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف، صححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، ج3 ص51.

[2]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص120.

[3]- ينظر: جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت – لبنان، ج2، ص236-265.

[4]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص422.

[5]- االمرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ورجح ابن تيمية ما ذهب إليه جمهور العلماء في كونه مُخرج منهما معا، فيقول في هذا: "والمستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول، كما تقول: لا ينفع الزرع إلا في وقته" فهو يتناول زرع الحارث وزرع الأرض، لكن هنا قال: ﴿ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ والاستثناء مفرغ فإنه لم يتقدم قبل هذا من يستثنى منه هذا، وإنما قال:﴿ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ والمعنى لا تنفع الشفاعة إلا من هذا النوع، فإنهم تنفعهم الشفاعة ويكون المعنى أنها تنفع الشافع والمشفوع له."[1]

[1]– المرجع نفسه، ص424.

المطلب الرابع :التوابع

أ) البدل:

من المسائل التي ذكرها ابن تيمية في التفسير الكبير مما له علاقة بالبدل:

مسألة جواز إبدال النكرة من المعرفة:

ينقسم البدل من المبدل منه من حيث التعريف والتنكير على أربعة أقسام، قسمان متفق عليهما وهما إبدال المعرفة من المعرف، نحو: "مررت بأخيك زيد"، وإبدال النكرة من النكرة نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾ ﴿النبأ: ١٣ - ٢٣﴾. أما القسمان الآخران فقد اختلف النحويون فيهما، وهما إبدال المعرفة بالنكرة، كقوله تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ﴿الشورى: ٢٥ - ٣٥﴾، وإبدال النكرة من المعرفة نحو: "مررت بأخيك رجل صالح."[1]

وذهب ابن تيمية في هذه المسألة إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة، فاختار أن قوله تعالى: ﴿إلها واحدا﴾ بدل، فقال: "ومما يوضح هذا قوله:﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ ﴿البقرة:٣٣١﴾، قالوا فيها:﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ ﴿البقرة: ٣٣١﴾ ، ثم قالوا:﴿ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ ﴿البقرة:﴾ ٣٣١ فهذا بدل من الأول–في أظهر الوجهين– فإن النكرة تبدل من المعرفة كما في قوله:﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ ﴿العلق: ٥١ - ٦١﴾، فذكرت معرفة وموصوفة كذلك ، قالوا:﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ ﴾ فعرفوه ثم قالوا: ﴿ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ فوصفوه، والبدل في حكم تكرير العامل أحيانا، كما في قوله:﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ ﴿الأعراف: ٥٧﴾ فالتقدير: نعبد إلهك نعبد إلها واحدا، ونحن له مسلمون، فجمعوا بين الخبرين بأمرين،

[1]– موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، تح: أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د ت) ج3، ص 636–637.

بأنهم يعبدون إلهه وأنهم إنما يعبدون إلها واحدا، فمن عبد إلهين لم يكن عابدا لإلهه وإله آبائه وإنما يعبد إلهه من عبد إلها واحد.ا"[1]

ولو كان من عبد الله وعبد معه غيره عابدا له، لكانت عبادته نوعين، عبادة إشراك وعبادة إخلاص، وإذا كان كذلك لم يكن قوله: ﴿ إِلَٰهَاوَٰحِدًا ﴾ بدلا؛ لأن هذا كل من كل، ليس هو بدل بعض من الكل، فعلم أن إلهه وإله آبائه لا يكون إلا إلها واحدا "[2].

وجعل ابن تيمية إعراب البدل أظهر وجهين، وهذا استدلال بالظاهر، وهو كما قال: "فإن أظهر الوجهين البدل "[3]. والوجه الثاني هو النّصب على الحال.

ب)التوكيد:

مما ذكره ابن تيمية فيما يتعلق بهذا الباب: التوكيد اللفظي:

يقول ابن قتيبة: "التكرير للتوكيد، وهذه مذاهب العرب أن التكرير للتوكيد والإفهام"[4].

لقد ذكر النحاة أن الأجود في التوكيد اللفظي في الجمل المؤكدة، الفصل بين الجملتين بـ(ثم)[5]، ويتراءى لنا هذا في الحديث النبوي الذي بنى عليه ابن تيمية هذا الأصل إذ يقول: "هذا الكلام الذي ذكره بإعادة اللفظ، وإن كان كلام العرب وغير العرب، فإن جميع الأمم يؤكدون إما في الطلب، وإما في الخبر، بتكرار الكلام، ومنه قول النبي-ﷺ-: "والله لأغزون قريشا، ثم والله لأغزون قريشا، ثم قال: إن شاء الله، ثم لم يغزهم."[6][7]

كما ذكر ابن تيمية أن من أمثلة التوكيد أيضا: توكيد الفعل لفظيا بإعادة لفظه[8]، كما في قوله -ﷺ- لحذيفة: "قد، قد، ولعمار: سق، سق"[1].

---

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 83.

[2]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 83.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص52.

[5]- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص125.

[6]- سنن أبي داود، ج3، ص231، (كتاب الإيمان والنذور 3285).

[7]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص53.

[8]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ت)

ث)العطف:

مما ذكره ابن تيمية فيما يتصل بهذا:

ت-أ- العطف يكون لتغاير الاسماء، والصفات وإن كان المسمى واحدا[2]:

أشار ابن تيمية إلى هذه المسألة في أكثر من موضع من التفسير الكبير، فقال في تفسيره للآية الكريمة:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ ﴾ ـ الأعلى: ٢ - ٣ ـ"، قوله:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ ﴾، العطف يقتضي إشراك المعطوف والمعطوف عليه فيما ذكر وأن بينهما مغايرة إما في الذات وإما في الصفات"[3].

ويوضح ما ذهب إليه بقوله: "وهو في الذات كثير، كقوله:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ ﴾ ـ الحج: ٧١ ـ، أما في الصفات فمثل هذه الآية:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ ﴾ فإن الذي خلق فسوى هو الذي قدر فهدى لكن هذا الاسم والصفة ليس هو ذاك الاسم والصفة، ومثله قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ ـ الحديد: ٣}، وغيرها من الآيات"[4].

---

[1]- مسند الإمام أحمد، 453/5.

[2]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص92.

[3]- االمرجع نفسه، ج6، ص144.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ت-ب- العطف على القريب أولى:

ومن هذا ما ذهب إليه ابن تيمية في تفسيره للآية الكريمة: ﴿ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦ ﴾ الناس: ٣ ، ٦ حيث رد قول الفراء والزجاج وغيرهم ممن تشابهت آراؤهم في تفسير هذه الآية حملا على هذه القاعدة وفيما يلي تفصيلا في هذا.

قال الفراء: "إن المراد؛ من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس: الطائفتين من الجن والإنس، وأنه سمى الجن ناسا كما سماهم رجالا وسماهم نفرا"[1].

قال ابن تيمية ردا عليه: "هذا ضعيف فإن لفظ الناس أشهر وأظهر وأعرف من أن يحتاج إلى تنويعه إلى الجن، وأيضا فكونه يوسوس في صدور الطائفتين صفة توضيح وبيان، وليس وسوسة الجن معروفة عند الناس وإنما يعرف هذا بخبر، ولا خبر هنا"[2].

ويقول الزجاج: "إن معنى ﴿ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ﴾ الذي هو الجنة، ومن شر الناس فيه ضعيف.[3]

يرد ابن تيمية قائلا: وإن كان أرجح -قول الزجاج- من الأول، لأن شر الجن أعظم من شر الإنس[4]، فكيف يطلق الاستعاذة من جميع الناس، ولا يستعيذ إلا من بعض الجن؟

ويعرض ابن تيمية ما ذهب إليه في هذه الآية بقوله: "إذا تقدم المعطوف اسما كان عطفه على القريب أولى، كما أن عود الضمير إلى الأقرب أولى، إلا إذا كان هناك دليل يقتضي العطف البعيد، فعطف الناس هنا على الجنة المقرون به أولى من عطفه على الوسواس ويكفي أن المسلمين كلهم يقرؤون هذه السورة من زمن بينهم ولم ينقل هذان القولان

---

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص569.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إلا عن بعض النحاة، والأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ليس فيهما شيء من هذا بل إنما فيهما القول الذي نصرناه، كما في تفسير معمر عن قتادة"[1].

ومن هنا فابن تيمية يرد تخريج النحاة لهذه الآية الكريمة، استنادا على الظاهر، وما جاء عن الصحابة والتابعين.

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص569.

المبحث الثاني : اراؤه في باب الأفعال

أقسام الأفعال:

لم يختلف تقسيم ابن تيمية للأفعال عن غيره، فقد تحدث عنها كما تحدث غيره من النحاة فأشار إلى أن الأفعال تنقسم حسب اقترانها بالزمن إلى ثلاثة أقسام: الماضي والمضارع والأمر فقال عن هذا دال عليه بما قاله سيبويه: " كما قال سيبويه: وبنوه لما مضى من الزمان، وبما هو دائم لم ينقطع، ولما هو لم يأت، بمعنى الماضي والمضارع وفعل الأمر."[1]

وقال سيبويه: " إن الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[2]

ومن هنا فابن تيمية، يذهب ما ذهب إليه النحاة في تقسيمهم للأفعال ويقر بهذا في مواضع كثيرة من التفسير الكبير، أثناء حديثه عن الأفعال في جميع مستوياتها.

دلالة الفعل المضارع :

يحدد ابن تيمية دلالة الفعل المضارع بأن الأصل فيه أن يعم الحاضر والمستقبل فيقول: "الفعل المضارع في اللغة يتناول الزمن الدائم، سوى الماضي، فيعم الحاضر والمستقبل فجعل المضارع لما هو من الزمان دائما لم ينقطع وقد يتناول الحاضر والمستقبل"[3] .

[1] – ينظر ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص65، وقول سيبويه، ينظر: الكتاب: سيبويه، ج1، ص2.

[2] – ينظر: الكتاب: سيبويه، ج1، ص40.

[3] – ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 65.

ومن المسائل التي اشار اليها في باب الافعال:

أ- التضمين:

أشار ابن تيمية إلى هذه المسألة في كلامه عن نيابة الحروف بعضها عن بعض فقال: "والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ ﴿ص: ٢٤﴾، و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ﴿الصف: ١٤﴾؛ أي: مع الله، ونحو ذلك، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ ﴿الإسراء: ٧٣﴾، ضمن معنى يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله:﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ ﴿الأنبياء:٧٧﴾ ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله:﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ﴿الإنسان: ٦﴾،ضمن معنى يروى بها ونظائره كثيرة"[1].

وهذه طريقة إمام الصنعة سيبويه، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ فإنهم يضمنون (يشرب) معنى يروي، فيعدونه بالباء التي تطلبها، فيكون ذلك دليل على الفعلين أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه[2].

ومن هنا ذهب ابن تيمية في هذا مذهب البصريين في أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وذلك لأنهم قاسوها على حروف الجزم والنصب، فإنها لا ينوب بعضها

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج2، ص 205.

[2]- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج1، ص162.

عن بعض وما أوهم النيابة من حروف الجر فهو عندهم، إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، أو أن يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف. أو يحمل على الشذوذ[1].

أما أكثر الكوفيين، فإنهم يرون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ولا يرون ذلك شاذا.[2]

واختار ابن جني مذهب البصريين في هذا فيقول: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانا بأن الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله عزوجل:﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ ﴿البقرة: ١٨٧﴾، وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى)، لقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث إشعارا أنه بمعناه".[3]

ب- اللازم والمتعدي:

مسألة تضمين الفعل اللازم معنى المتعدي:

تحدث ابن تيمية عن هذه المسألة: وأورد منشأ الخلاف فيها، وهو ما ذهب إليه البصريون في حملهم للآية الكريمة:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ ﴿البقرة:١٣٠﴾ ،على أنهم جعلوا مكان الفعل "سفه" اللازم الفعلَ المتعدي "جهل" وقاسوا وفقه الحكم النحوي، فقدره أبو عبيدة بمعنى أهلك فقال: "المعنى أهلك نفسه، وقدره الزجاج وابن جني بمعنى جهل فقال الزجاج: "والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل فالمعنى-والله أعلم- إلا من جهل نفسه، أي: "لم يفكر في نفسه" وهذا القول نسب أيضا إلى ابن كيسان[4].

---

[1]- ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج2، ص205.

[2]- ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب: ص51.

[3]- ابن جني: الخصائص، ج2، ص3-6.

[4]- ينظر: زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، ج1، ص211.

وقد أورد ابن تيمية هذا بقوله: "والبصريون لم يعرفوا ذلك، فمنهم من قال جهل نفسه كما قال ابن كيسان والزجاج، وهذا الذي قالوه ضعيف"[1].

ورد ابن تيمية عن هذا القول بما يمكن إيجازه في:

الأوّل: أنه وإن كان معناه صحيحا فإنه يتضمن اللازم للمتعدي وتفسيره به، فإن الله تعالى إنما قال: ﴿سَفِهَ﴾، و سفه فعل لازم، ليس بمعتد، و (جهل) أو (أهلك) أفعال متعدية.[2]

الثاني: أنه مخالف لما ثبت في كلام العرب فإنه ليس في كلامهم "سفهت كذا" بمعنى جهلته البتة، بل الثابت سفه –بالضم– سفاهة، بمعنى: صار سفيها، وسفه بالكسر بمعنى حصل منه سفه، كما قالوا في "فقه وفقه"[3].

ت– نزع الخافض:

لقد تعددت أوجه الترجيح النحوي للآية الكريمة: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ سورة البقرة: ١٣٠، فهي من مشكل القرآن الكريم الذي كثر فيه خلاف المفسرين والمعربين.

ومن هذا مذهب الأخفش (215هـ)، ويونس (182هـ)، بأنه نصب بإسقاط الخافض أي: سفه في نفسه[4] .

وهو ما رد عليه ابن تيمية بقوله: "وقولهم بإسقاط الخافض ليس هو أصلا فيتعد به ولكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة، فيتعدى الفعل بنفسه وإن كان مقيسا في بعض الصور. فـ (سفه) ليس من هذا، لا يقال: سفهت أمر الله، ولا دين الاسلام بمعنى:

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص80.

[2]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص80.

[3] / ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] / ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جهلته أي سفهت فيه، وإنما يوصف بالسفه، وينصب على التمييز ما خص به مثل: نفسه، أو شربه ونحو ذلك"[1] .

وذهب الزجاج "إلى أنه منصوب على اسقاط حرف الجر، والتقدير: إلا من سفه نفسه من نفسه، أو: في نفسه، فحذف حرف الجر كما حذف في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ البقرة:٥٣٢؛ أي: على عقدة النكاح، وقوله تعالى:﴿ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ ﴾ البقرة:٣٣٢ ؛ أي: لأولادكم "[2].

وقد رد ابن تيمية هذا القول- نصب بإسقاط الخافض- استنادا على :

الأول: أن هذا الوجه مخالف للأصول فلا يمكن الاعتبار به، فإنه مسموع في مواضع ومقيس في صور ليس منها "سفه"[3].

الثاني: أنه مخالف للثابت في كلام العرب، إذ لا يقال في كلام العرب: سفهت أمر الله ولاسفهت دين الإسلام، بمعنى: جهلته، أي: سفهت فيه[4].

ث- جواب " لو "الشرطية :

ذكر النحاة أن جواب " لو" لا يكون إلا ماضيا مثبتا أو منفيا، أو مضارعا مجزوما بـ "لم" والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام[5].

لذلك أنكر ابن تيمية "أن يكون قوله تعالى:﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ۝٦ ﴾ سورة التكاثر: ٦ ،جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾ سورة التكاثر: ٥ ،وإنما جواب قسم محذوف لكون مستقبلا مؤكدا، وجواب (لو) إنما يكون ماضيا، فيقول في الآية: "فقال:﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيۡنَ ٱلۡيَقِينِ ۝٧ ﴾ سورة التكاثر: ٦ ، ٧، وهذا الكلام جواب قسم محذوف مستقبل،

---

[1] / المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] / ينظر: زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، ج1، ص157.

[3]- ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص81.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: حسين بن قاسم المرادي، تح: طه محسن، 1392 هـ -1976م، ص94.

وجواب لو إنما يكون ماضيا فيقال: لرأيتم الجحيم، كقول النبي- ﷺ-: "لو تكونون على الحال الذي تكونون عندي لصافحتكم الملائكة في طرقكم وعلى فرشكم"[1]. وعلى هذا القول يكون المعنى: والله لو تعلمون علم اليقين، لترونّ الجحيم بقلوبكم[2].

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص35.

[2]- المرجع نفسه، ص36.

المبحث الثالث: اراؤه في باب الحروف

المطلب الاول:الحروف الخاصة بالأسماء

أ) معاني حروف الجر:

- **معاني حرف الباء:**

تأتي الباء المفردة الجارة الأصلية لمعاني كثيرة، أشهرها:

الإلصاق: يقول ابن تيمية: "فإن الباء أبدا تفيد الإلصاق"[1].

والإلصاق هو أصل معانيها –ولم يذكر سيبويه لها غيره– جاء في الكتاب: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط"[2].

وقد ردّ كثير من المحققين سائر معاني (الباء) إليه[3] وهذا ما يقتضيه قول سيبويه فإنه بعد أن ذكر معنى الإلصاق قال: "فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[4].

ومما يتعلق بهذا ما وقف عنده ابن تيمية أثناء تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦ ﴾ المائدة: ٦ .

ومنشأ هذا الخلاف، إنما هو لأجل دلالة الباء، فقد ذهب الكوفيون ومن اختار مذهبهم كالشافعي، وأبي علي الفارسي، وابن هشام، وابن عقيل إلى أن الباء تأتي للتبعيض واستدلوا

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص236.

[2]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص73.

[3]– ينظر: حسين بن قاسم المرادي: الجني الداني، ص106.

[4]– ينظر: سيبويه: الكتاب، ج2، ص304.

بقوله تعالى:﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ ﴾ ـــهود: ١٤ـــ؛ معناه إنما نزل من علم الله، فإن علم الله لا ينفذ، وقوله:﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ـــالإنسان٦ـــ، يشرب منها عباد الله، ولا يعقل أن يشربوا بها جميعا[1] . فقالوا بإجزاء مسح بعض الرأس في قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾؛ بمعنى وامسحوا ببعض رؤوسكم.

أما البصريون فقد منعوا أن يكون التبعيض من معاني الباء، واحتجوا بأنها لو كانت تأتي للتبعيض لصح أن يقال : "قبضت بالدراهم" والمقصود "من الدراهم"[2]. فأوجبوا أن يكون معنى ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ مسح لجميع الرأس، وحملوا (الباء) على الزيادة .

وقد أجاز النحاة مجيئها زائدة –الباء– في مواضع منها زيادتها في المفعول كما في الآية[3].

ورجح ابن تيمية المذهب الثاني، ولكنه لم يحمل (الباء) على الزيادة فهي باقية على أصل معناها، وهو الإلصاق.

يقول ابن تيمية: "وقوله: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ وقوله: ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم ﴾ يقتضي إلصاق المسموح، لأن الباء للإلصاق. وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة وإذ قيل امسح رأسك ورجلك، لم يقتضي إيصال الماء إلى العضو، وهذا يبين أن الباء حرف جاء لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض الناس."[4]

وفي تعليقه على من جوّز مسح بعض الرأس. أورد ما يدحض ذلك باعتبار أمرين:

الأول: ليس في القرآن ما يدل على جواز مسح الرأس "فإن قوله تعالى: ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم ﴾ نظير قوله: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾. لفظ المسح في الآيتين وحرف الباء في الآيتين، فإن كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع أنه يدل

[1]– ينظر: جمال الدين ابن هشام: الجني الداني، ط1، ص 106.

[2]– ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص 419.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص 48.

على الوضوء وهو مسح بالتراب لا يشرع فيه تكرار، فكيف تدل على ذلك آية الوضوء، مع كون الوضوء هو الأصل، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار؟ هذا لا يقوله من يعقل ما يقول"[1].

الثاني: إن من يعلق بدلالة (الباء) على التبعيض مخطئ، "ومن ظن أن من قال بإجراء البعض، لأن الباء للتبعيض أو دالة على القدر المشترك، فهو خطأ أخطأه على الأئمة، وعلى اللغة، وعلى دلالة القرآن" [2].

المصاحبة:

من معاني الباء التي أشار إليها ابن تيمية في –التفسير الكبير– المصاحبة يقول: "الباء قد تكون للمصاحبة"[3]،

وتعرض لهذا المعنى عند تفسيره للآية الكريمة: ﴿ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ ﴾ ـــ هود: ١٤ ـــ فقال": قالوا في قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ ﴾ قالوا: أنزله وفيه علمه قلت: الباء قد تكون للمصاحبة، كما تقول جاء بأسياده وأولاده، فقد أنزله متضمنا لعلمه مستصحبا لعلمه، فما فيه من الخير هو خبر بعلم الله وما فيه من الأمر فهو أمر بعلم الله"[4].

- **معاني حتى:**

أشار ابن تيمية إلى معنى "حتى" وحكم مجرورها بقوله: ""حتى" حرف غاية، وما بعد الغاية يخالف ما قبلها، كما في قوله: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ ـــ البقرة: ١٨٧ ـــ، وقوله: ﴿ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ﴾ ـــ البقرة:٢٢٢ ـــ، وقوله:﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ ـــ البقرة: ٢٣٠ ـــ، ونظائر ذلك"[5] .

---

[1]– ينظر ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص 47–48. وينظر ابن تيمية: مجموعة الفتاوي، ج21، ص 73.

[2]– ينظر: ابن تيمية: مجموعة الفتاوى، ج21، ص 73.

[3]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص 442.

[4]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– المرجع نفسه، ج7، ص 20.

وهذا معناه: أن ما بعد "حتى" لا يدخل في حكم ما قبلها؛ فإن قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ تقتضي أن حرمة نكاح الزوج الأول الكائنة لأجل الطلاق الثلاث، تزول بمجرد نكاح المرأة من زوج آخر، فإن فارقها الثاني لسبب شرعي حلت باتفاق، وهذا يعني أن ما بعد "حتى" غير داخل في حكم ما قبلها [1].

- **معاني حرف اللام**

لام التعدية: ذكر ابن تيمية أن حقيقة اللام في قوله تعالى: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ ﴾ ـ المائدة: ١٤ ـ، إنما هي لام التعدية.

ووضح ما ذهب إليه بقوله: "قوله:﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَ﴾ ـ المائدة: ١٤ ـ، قيل: اللام لام كي، أي: يسمعون ليكذبوا ويسمعون لينقلوا إلى قوم آخرين لم يأتوك، فيكونون كذّابين ونمّامين جواسيس، والصواب أنها لام التعدية، مثل قوله:"سمع الله لمن حمده: فالسماع مضمن معنى القبول، أي: قابلون للكذب ويسمعون من قوم آخرين لم يأتوك ويطيعونهم"[2].

لام العاقبة:

ذهب طائفة من العلماء كالأشعري والشافعي وأحمد وغيرهم، إلى القول بدخول لام العاقبة في فعل الله دون غيرها. "يقولون ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله، بل ليست فيه إلا لام العاقبة"[3]. وقالوا أيضا: "كل لام نسبها الله عز وجل لنفسه، فهي للعاقبة والصيرورة، دون التعليل لاستحالة الغرض"[4].

---

[1]– ينظر: هادي أحمد فرحان الشجيري: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص 466.

[2] – ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص97.

[3] – ابن تيمية: دقائق التفسير، تح: محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، بيروت – لبنان، ط2، ج3، ص109.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وأما جمهور أهل العلم من أهل السنة وغيرهم، فهم ينكرون دخول لام العاقبة في فعل الله، ويقولون بلام التعليل: فلا تكون اللام إلا لام (كي) وهي للتعليل، وفي هذا قولهم: "بل لام التعليل داخلة في أفعال الله تعالى وأحكامه"[1].

وذهب ابن تيمية مذهب الجمهور، فأنكر أن تكون اللام للعاقبة وذكر أن لام العاقبة التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة، إنما تكون من جاهل، أو عاجز.

فالجاهل كقوله: ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ القصص: ٨ لم يعرف فرعون بهذه العاقبة، والعاجز كقولهم: "لدوا للموت وابنوا للخراب"؛ فإنهم يعلمون هذه العاقبة، لكنهم عاجزون عن دفعها والله تعالى عليم قدير فلا يقال: إن فعله كفعل الجاهل العاجز، فهو بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وهو مريد لكل ما خلق فيمتنع في حقه لام العاقبة التي تتضمن نفي العلم أو نفي القدرة[2].

[1] – ابن تيمية: دقائق التفسير، ج3، ص109.

[2] – ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص203.

المطلب الثاني : الحروف الخاصة بالافعال

أ) دخول "لا " النافية على الفعل المضارع :

ذكر ابن تيمية أن دخول "لا" النافية على الفعل المضارع تبقي على معناه في كونه يعم الحاضر والمستقبل، فذهب إلى أن نفي المضارع بـ"لا" يختص بالاستقبال والحال.

ويتبين هذا من خلال ما تناوله في تفسيره لقوله تعالى:﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ ـــال كافرون:٢ـــ فقال: " فقوله'﴿ لَآ أَعۡبُدُ ﴾ يتناول نفي عبادته لمعبودهم في الزمان الحاضر والزمان المستقبل، وقوله: "ما تعبدون" يتناول ما يعبدونه في الحاضر والمستقبل، كلاهما مضارع"[1].

وقد ذهب الكثير من النحاة هذا المذهب، فذكر الأخفش أن نفي المضارع بـ'لا' يختص بالاستقبال والحال معا، ووافقه ابن مالك، وزعم الزمخشري أنه يتخلص بها –لا النافية– للاستقبال."[2]

بينما ذكر ابن تيمية في التفسير الكبير أن النفي للاستقبال يتخلص بـ" لن" فقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾ ـــال بقرة:٢٤ـــ " لن لنفي المستقبل، فثبت بالخبر أنهم فيما يستقبل من الزمان لا يأتون بسورة من مثله "[3] .

---

[1] – ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 65–66.

[2] – ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، تح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص 360.

[3] – ابن تيمية، التفسير الكبير، ج2، ص 152.

ب)

ب) دخول النواصب و الجوازم على الفعل المضارع :

أشار ابن تيمية لهذه المسألة في مواضع متناثرة، من تفسيره لآيات الذكر الحكيم ويمكن تلخيص حكم هذه المسألة في قوله: وجوازم الفعل "إن" وأخواتها، ونواصبه تخلصه للاستقبال"[1].

ويمثل لهذا بقوله في تفسيره للآية الكريمة:﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ ـ[ا بقرة: ٦٠١]ـ، فيقول: "ما ننسخ" فإن هذا الفعل المضارع المجزوم إنما يتناول المستقبل"[2].

وغيرها من الأمثلة التي عرضها ابن تيمية لترجيح رأيه في هذه المسألة، حسبنا في هذا حكمه وما ذهب إليه من قاعدة عامة تضبط لنا جميع الأمثلة.

ب-أ- دخول " لم" على الفعل المضارع:

ذكر ابن تيمية أن "لم" إذا دخلت على الفعل المضارع تخلصه للماضي بقيد تجرده فقال في هذا: "و"لم" وإن كانت تقلب المضارع ماضيا فذلك إذا تجرد، فقيل "لم تأت" و"لم يذهب" فمعناه "ما أتى" و"ما ذهب"[3].

وإن كان غير ذلك فحكمه كما قال ابن تيمية: "وأما إذا قيل "لم يكن يفعل هذا" و﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلًا ﴾ ـ[النساء:٧٣١]ـ،فالمقصود معنى الفعل الدائم مطلقا[4] ونظير هذا قوله:﴿ وَتَحۡمِلُ أَثۡقَالَكُمۡ إِلَىٰ بَلَدٖ لَّمۡ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلۡأَنفُسِ﴾ ـ[النحل: ٧]ـ

---

[1] – ابن تيمية، التفسير الكبير، ج7، ص 290.

[2] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص24.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ليس المراد: ما كنتم بالغيه في الماضي، بل حالهم دائما"[1]. هذا ما ذهب إليه ابن تيمية في هذه المسألة.

ب-ب- لام الامر :

أشار ابن تيمية إلى معنى اللام في قوله تعالى:﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ ـالمائدة: ٧٤ـ، هي لام الأمر، ولم يورد فيها أحكام نحوية، بل اكتفى بالإشارة إلى أن في هذه الآية ما معناه الأمر، فقال: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ ، وهذه لام الأمر أمر من الله أنزله على لسان محمد[2].

ت)إن الشرطية:

مما ذكره ابن تيمية فيما يتصل بهذا الخصوص أن حرف "إنْ" إذا دخل على الفعل الماضي تخلصه للاستقبال، فقال مبينا هذا: "وحرف "إنْ" لا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلا، تقول: إن جاء زيد كان كذا، كذلك قَالَ تَعَالَى:﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ ـال بقرة:١٣٧ـ ،فهذا ماضي اللفظ مستقبل المعنى، إنما تغير المعنى لاتصال الفعل الماضي بـ"إنْ" فخلصته للاستقبال.

[1] – المرجع نفسه، ص26.

[2] – ينظر ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص103.

المطلب الثالث :الحروف المشتركة

أ) معاني حروف العطف:

أ-أ- الواو العاطفة :

الواو أصل حروف العطف، فمتى رأيت حرفا من حروف العطف مع الواو، قالوا وهي العاطفة دونه[1]. وهي مشركة في الإعراب والمعنى، ومذهب جمهور النحويين أنها لمطلق الجمع[2].

يقول ابن تيمية في دلالة (الواو) العاطفة: "إن الواو مفهومها التشريك المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه، فأما الترتيب فلا ينفيه، ولا يثبته إذ دل على مجرد المشترك لا يدل على المميز[3].

ومن المسائل التي كان لابن تيمية وقفة عندها في –التفسير الكبير – فيما يخص هذا المعنى: **مسألة القول "بواو" العطف** في الآية الكريمة:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سالمائدة: ٦ .

ذهب كل من الفراء وقطرب وثعلب والشافعي أن الواو في الآية للترتيب حيث يستحيل الجمع[4]، وتبعهم في هذا ابن القيم يقول: "إن الفعل الواحد هو هنا الوضوء يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض فدخلت الواو بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب"[5].

---

[1]– ينظر: هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج1، ص664.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص354.

[3]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص236.

[4]– ينظر: ابن كمال باشا: أسرار النحو، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ص287.

[5]– ينظر: ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ج1، ص58.

وذهب الزمخشري في المفصل أن: الواو لمطلق الجمع[1]، وقال في هذه الآية بعدم وجوب الترتيب في أعضاء الوضوء، لأن العطف بالواو؛ فلو قيل بوجوب الترتيب يكون زيادة على الكتاب، أما ما نسب إلى أبي حنيفة بأنه قال بالترتيب فهو خطأ[2].

وقال السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب[3].

ورجح ابن تيمية أن تكون "الواو" في هذه الآية الكريمة "واو العطف"، وأشار إلى أنّ مدار الحديث في هذه الآية على قوله (وأرجلكم) يحمل على قراءتين:

قال ابن تيمية: "قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ فيه قراءتان مشهورتان: النصب والخفض"[4].

وتبعا لاختلاف القراءة، فمن المتبادر إلى الذهن أن يختلف المعنى، فيكون الظاهر في قراءة النصب: الغسل، عطفا على الوجوه والأيدي، ويكون الظاهر في قراءة الجر المسح عطفا على الرؤوس[5].

ويرى ابن تيمية أن الحكم في كلتا القراءتين إنما هو الغسل، يقول: "فمن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدين، والمعنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم، وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم"[6].

---

[1]– ينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان ص403

[2]– عطا ذياب عبد الجواد: حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، دار المنارة، القاهرة، ص32.

[3]– جمال الدين بن يوسف بن محمد ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة – بيروت، ص360.

[4]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص74.

[5]– ينظر المرجع نفسه، ص47، 48.

[6]– ينظر المرجع نفسه، ص48.

وأما من قرأ بالخفض فليس معناه: "وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس"لأوجه عديدة كما ذكر ابن تيمية؛ منها أن الذين قرأوا من السلف قالوا: عاد الأمر إلى الغسل، وأنه لو كان عطفا على الرؤوس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها، والله إنما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو، لا مسح العضو[1].

وقد أطال شيخ الإسلام في هذه المسألة وذكر أوجه أخرى[2] تُضْعِفُ حمل القراءة على الخفض لا يتسع المقام للإتيان بها، فما يهمنا هنا هو ما ذهب إليه ابن تيمية واختاره: في كون "الواو" في الآية الكريمة هي "واو العطف".

أ-ب- واو الحال:

أشار ابن تيمية إلى هذه المسألة في تفسيره للآية الكريمة:﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ۖ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ البقرة: ٣٣١ .

.

يقول ابن تيمية: "في الآية ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ قيل: هي واو العطف، وقيل: واو الحال، أي نعبد في هذه الحال"[3].

وذهب ابن تيمية مذهب من قالوا: هي واو الحال ووافقهم في ذلك، والجملة بعدها حال من الفاعل والمفعول جميعا؛ إذ كونهم عابدين وكونه معبودا ليس مختصا بمقارنة أحدهما دون الآخر[4].

---

[1]- ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص74.

[2]- ينظر: االمرجع نفسه، ص48-52.

[3]- المرجع نفسه، ج7، ص88.

[4]- يُنظر: المرجع نفسه، ج4، ص88.

واختار ابن عطية أن تكون الواو في قوله: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ "واو" عطف[1]، قال أبو حيان معلقا: "ويظهر منه أنه جعل الجملة معطوفة على جملة محذوفة وهي قوله: (كذلك كنا)؛ أي: كذلك كنا نحن ونكون"[2].

وردّ على هذا قائلا: "ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار؛ لأنه يصح عطفها على ﴿نعبد إلاهك﴾ ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار".

فذهب أبو حيان مذهب ابن عطية في كون "الواو" واو عطف، ولكن عطفها يكون على جملة (نعبد) ، أي يكون على الظاهر أولى.

ب) معاني أو :

حرف عطف ذكر له المتأخرون من النحاة معاني انتهت إلى اثني عشر معنى كما يقول ابن هشام، منها: الشك، والإبهام، والإباحة، والتخيير، والجمع المطلق كـ(الواو) والإضراب كـ (بل)..."[3]

وذهب الزمخشري إلى أنها في الخبر للشك، وفي الأمر للتخيير والإباحة[4]، ويذكر ابن هشام أنها أحد الشيئين أو الأشياء، مفيدة بعد الطلب، التخيير أو الإباحة، وبعد الخبر للشك أو التشكيك[5]، وهو مذهب المتقدمين من أئمة ونحاة النحو.

---

[1]– ينظر: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1، سنة 1413–1993م، ص214.

[2]– بدر الدين بن عبد الله بن بهادر الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير ومراجعة: عمر سليمان الأشقر طبعة مصورة عن طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ج1، ص575.

[3]– ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص21.

[4]– ينظر: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت، ص405.

[5]– جمال الدين بن يوسف بن أحمد: شرح قطر الندى، تح: محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 263.

أما ابن تيمية فقد ذكر لـ(أو) مفهوما عاما يدخل فيه كثير مما عرفه النحاة، يقول ابن تيمية: "أو هي للتقسيم المطلق وهو ثبوت أحد الأمرين مطلقا، وذلك أعمّ من أن يثبت على سبيل التخيير بينه وبين الآخر، أو على سبيل الترتيب، أو على سبيل التوزيع، وهو ثبوت هذا في حال، وهذا في حال، كما أنهم قالوا: هي في الطلب يراد بها الإباحة تارة كقولهم: "تعلم النحو أو الفقه" والتخيير أخرى، كقولهم: "كل السمك أو اللبن" وأرادوا بالإباحة جواز الجمع"[1].

وهي في نفسها تثبت القدر المشترك، وهو أحد الاثنين، إما مع إباحة الآخر أو حظره فلا تدل عليه بنفسها، بل من جهة المادة الخاصة[2].

وهذا الذي ذهب إليه ابن تيمية، هو قول المتقدمين من أئمة النحو، يقول سيبويه: "وأما "أو" فإنما يثبت بها بعض الأشياء"[3].

ويقول ابن جني: ""أو" أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين، أين كانت، وكيف تصرفت"[4].

ويقول ابن هشام: "التحقيق أن "أو" موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون"[5].

والجمهور على أن العطف بـ(أو) للتشريك في الإعراب لا في المعنى: لأنك إذا قلت: "قام زيد أو عمرو"، فالفعل واقع من أحدهما، وإلى هذا ذهب ابن تيمية؛ فإنه ذكر عدة الحروف التي تشرك في الإعراب والمعنى، ولم يجعل في ضمنها (أو).

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص97.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ينظر: سيبويه: الكتاب، ج1، ص482.

[4]– أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ج2، ص257.

[5] – ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج1، ص67.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المنهج النحوي لابن تيمية

المبحث الأول: موقفه من مصادر الاحتجاج

أولا :القرآن الكريم قراءاتة

ثانيا: الحديث النبوي الشريف

ثالثا: كلام العرب

المبحث الثاني: ترجيحاته النحوية

أ- ماوافق فيه الكوفيين

ب- ماوافق فيه البصريين

ت- ماوافق فيه الجمهور أو انفرد به

المبحث الثالث: قواعد الترجيح النحوي عند ابن تيمية

أ - الترجيح بتقديم القراءة المتواترة على الشاذة

ب- الترجيح بتقديم الاستقلال على الاضمار

ت- اعتماد الإعراب كوجه من أوجه الترجيح

ث-عنايته بمعاني الحروف

المبحث الأول: موقفه من مصادر الاحتجاج

أولا: القرآن الكريم وقراءاته:

لم يكن هناك اختلاف بين النحاة في الاحتجاج بالقرآن الكريم، وإنما كان الاختلاف في قراءاته[1].

وموقف النحاة من القراءات كان متفاوتا، فالبصريون منهم "لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة؛ فإن خالفتها ردوها"[2].

أما الكوفيون؛ فإن القراءات مصدر مهم من مصادرهم النحوية[3]؛ فهم "يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات، يحتجون بها فيما له نظير من العربية، ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها، فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها"[4].

أما موقف ابن تيمية من القراءات القرآنية فهو موقف القبول بالقراءات، فكثيرا ما يعقب بعد ذكر القراءات الواردة في الآية أنها كلها حق، ثم يشرع في بيان معناها وتوجيهها، وهو كثيرا ما يصرح بأن القراءتين كالآيتين يجب المصير إليهما في إثبات الأحكام[5]، ومثال هذا قوله أثناء تعرضه لتفسير الآية الكريمة ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ ـــالأعـ راف:٦٢ـــ: "وفيها قراءتان، إحداهما بالنصب... وقراءة الرفع وكلتاهما حق"[6].

---

[1]– السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، شرحه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط1 1988م ص36.

[2]– خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة الكويت، 1974م، ص47.

[3]– مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ص341.

[4]– خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص47.

[5]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج4، ص266.

[6]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وما يبين تمسكه بالقراءات القرآنية قوله: "فهذه القراءات، التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنا أن ذلك تعارض"[1].

وموقف ابن تيمية والسابقين من النحاة ممن اطمأن إلى القراءات هو المرتضى، لأن قواعد النحو تجري وراء الفصيح لا أمامه، فالمنهجي من النحاة من اتخذ القرآن بقراءاته منبع استشهاده، وإن من ارتقى قمة الحق هو القائل: هكذا قال القرآن[2].

أما موقف ابن تيمية من القرآن الكريم فيمكن القول بأنه بحث كثيرا من أوجه الإعراب في بعض الآيات القرآنية وتوصل إلى نتائج بناها على أساس من المعرفة بالنحو وعلوم الشريعة، ويتضح في أغلب ما ذهب إليه أنه لا يجوز أن يأخذ الحكم النحوي بمجرد الاحتمال الإعرابي الذي يتراءى للمعرب من بناء الجملة وتركيبها، لأنه يتقيد بما في القرآن الكريم وحديث الرسول –ﷺ– وأقوال الصحابة والتابعين نصا وروحان، فربما نجده يردُّ قولا بسبب مخالفته للنصوص الشرعية؛ وإن كان موافقا لوجه من وجوه الإعراب، فاعتمد على القرآن الكريم كمصدر أول يضبط من خلاله القاعدة النحوية، فما وافق عنده النص القرآني وجب المصير إليه دون غيره من المصادر الأخرى، وما يميز منهجه هذا كثرة استدلالاته بآيات الذكر الحكيم على المسائل النحوية التي اختارها، وهو ما يمكن التمثيل له بما ذهب إليه على سبيل المثال في:

- **مسألة الاستغناء بجواب القسم إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم وقدم القسم:**

يقول ابن تيمية: "والكلام إذا اجتمع فيه شرط وقسم وقدم القسم سد جواب القسم مسد جواب الشرط والقسم كقوله تعالى:﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج6، ص262.

[2]– ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، 1964م، ص126.

نَّصَرُوهُمۡ لَيُوَلُّنَّ ٱلۡأَدۡبَٰرَ﴾ ـالحشر: ٢١ـ، ومنه قوله تعالى:﴿ وَمِنۡهُم مَّنۡ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنۡ ءَاتَىٰنَا مِن فَضۡلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٧٥ ﴾ ـالتوبة: ٧٥ـ،وقوله:﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَا﴾ ـالأنعام: ١٠٩ـ،وقوله:﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِنۡ أَمَرۡتَهُمۡ لَيَخۡرُجُنَّۖ قُل لَّا تُقۡسِمُواْۖ طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌ﴾ ـالنور:٥٣ـ، ومنه قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ ـلقمان: ٢٥ـ..."[1].

ويستمر ابن تيمية في إيراد الآيات الدالة على هذه القاعدة النحوية ويذكر سوى ما تقدم عشر آيات، كلها اجتمع فيها القسم والشرط، والقسم مقدم فحصل الاستغناء بجوابه عن جواب الشرط.

ثانيا: الحديث النبوي الشريف:

إن الحديث النبوي الشريف، الذي كان المصدر الثاني في اثبات الأحكام الشرعية بعد القرآن الكريم، بقي كذلك المصدر الثاني في اثبات الأحكام اللغوية والنحوية، فهو أفصح كلام بعد كلام الله تعالى.

وهو وإن جوزت فيه الرواية بالمعنى–عند بعض أهل العلم– فإن هذا التجوز لم يحل دون ارتقائه منصة الفصاحة بعد القرآن الكريم[2].

لقد ظهرت دعوى منع الاحتجاج بالحديث عندما أكثر ابن مالك من الاستشهاد به لاسيما في التسهيل.[3] وقد حمل لواءها وفصل أسبابها أبو حيان الأندلسي في كتابه (التنبيل والتكميل في شرح التسهيل) وشنع على ابن مالك في استدلاله بالحديث؛ لأنه الرجل الوحيد في نظر أبي حيان الذي استدل به، فالنحاة الأوائل وتابعهم نحاة الأقاليم لم يحتجوا بالحديث كما ذهب أبو حيان[4].

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص 224، 225.

[2]– المرجع نفسه. ص 225.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الراشد، بغداد، 1981م، ص 239.

وما ارتكز عليه أبو حيان غير سديد. فالنحاة الأوائل احتجوا بالحديث على قلة، ومن جاء بعدهم على اختلاف أمصارهم تابعوهم في الاحتجاج به على قلة أيضا، ونحاة الأندلس قد توسعوا في الاحتجاج به، واعتمدوا عليه في وضع قواعد جديدة.[1]

إذا فليس لدعوى منع الاحتجاج بالحديث منطلق علمي، وهي دعوى عارضتها حقائق الواقع النحوي المسطورة في كتب الأقدمين.

وابن تيمية نجده يحتج بالحديث النبوي الشريف لترجيح المسائل النحوية وإن كان على قلة، فقد اعتمد عليه في بناء الأصل النحوي وعزز به تلك الشواهد القرآنية التي يبنى عليها هذا الأصل.

ومن المسائل التي تعرض لها في كتابه التفسير الكبير فيما يخص هذا نذكر:

- **مسألة كون جواب " لو" ماض:**

ذكر النحويون أن جواب "لو" لا يكون إلا ماضيا مثبتا أو منفيا –كما سبق ذكره في غير هذا الموضع–أو مضارعا مجزوما بـ"لم"[2].

ولذلك ينكر ابن تيمية أن يكون قوله تعالى: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ۝٦ ﴾ ـــ التكاثر: ٦ ـــ ،جواب "لو" في قوله تعالى:﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ۝٥ ﴾ ـــ التكاثر: ٥ ـــ ولكونه مضارعا مصدرا بلام جواب القسم: لأن جواب "لو" كما مر يكون ماضيا مصدرا باللام في الغالب.[3]

ويحتج لترجيح رأيه فيقول: كما في قوله –ﷺ– "لو تكونون على الحال التي تكونون عندي لصافحتكم الملائكة في طرقكم وعلى فرشكم"[4].

---

[1]– خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص 423.

[2]– ينظر: ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ج1، ص 271.

[3]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7. ص36.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثالثا: كلام العرب:

أنزل الله تعالى القرآن بلسان عربي مبين، من أجل ذا كان الرجوع إلى ذلك اللسان أساسا لفهم ذلك الكتاب، ومن أجل ذلك أيضا كان هذا الوجه من أوجه الترجيح لمختلف المسائل النحوية.

والمراد به أن كلام الله تعالى يحمل على أحسن المحامل حتى في تفسيره بذلك اللسان الذي أنزل به، فيختار من الأوجه الثابتة في ذلك اللسان أجودها وأحسنها وأشهرها وأثبتها. فتحمل عليها آياته العظيمة، ولا يلجأ إلى ما دون ذلك من أوجه ثابتة في ذلك اللسان، بل يقدم في تفسير القرآن الأوجه المشهورة المعروفة، وتترك الأوجه النادرة أو الشاذة أو المنكرة ما أمكن ذلك، ما دام أن لفظ القرآن يحتمل جميع الأوجه؛ وذلك لأن الله خاطب بالقرآن جميع العرب، ويسره ليفقهه جمهورهم، وعليه فإن الخطاب فيه وقع على المشهور بينهم جميعا ذلك الذي يعلمه ويستعمله أكثر الناس. أما ترك ذلك والذهاب إلى القليل غير الشائع أو النادر فضلا عن الضعيف والمنكر فأمر يصان عنه كتاب الله تعالى[1].

وهذا الوجه من أوجه الترجيح من الشهرة بمكان تناقله علماء الأمة معترفين بأهميته عاملين به مفسرين ومرجحين به للكثير من المسائل النحوية، مقررين أن: " كلام الله تعالى يجب أن يحمل على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر"[2].

ومن هنا كان ابن تيمية وهو عالم الشريعة المجتهد الذي يتعامل بصورة مباشرة مع نصوص الكتاب والسنة الجارية على لسان العرب، لاستنباط الأحكام الشرعية، شديد التمسك بما روي عن العرب، لأنهم أهل هذه اللغة وهم بلغتهم أعرف، فالتمسك بما روي عنهم يمثل المعين الأمثل على فهم الكتاب والسنة، وذلك يستلزم دقة الأحكام الشرعية والنحوية المستنبطة على أساسها، فكان ممن لهم الفضل في إظهار هذا الوجه من وجوه الترجيح

[1]– محمد بن زيلعي هندي: اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح، ص 204.205.

[2]– ينظر: خالد السبت: قواعد التفسير، دار ابن عقان، السعودية، ج1، ط1، 1417هـ–1997م، ص213.

والتنبيه عليه وتقريره، وضبط استعماله، فقد نص على أن لغة العرب من وجوه الترجيح التي يلجأ إليها عند الاختلاف في التفسير، ويطبق ما ذهب إليه في استنباطه للكثير من المسائل النحوية، فقال في سياق كلامه عن التابعين وأقوالهم في التفسير: "أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة؛ فإن اختلفوا؛ فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ويرجـــع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك"[1].

وبهذا ينص شيخ الإسلام على أن لغة العرب من وجوه الترجيح التي يلجأ إليها عند اختلاف التابعين في التفسير، وهي أولى بذلك عند اختلاف غيرهم ممن بعدهم.

والمتتبع لمنزلة لغة العرب في فهم ابن تيمية للقرآن وتفسيره له، واختياراته النحوية فيه يتبين أن منزلتها في العمل والتطبيق لا تقل عن تقريره لها نظريا.

فقد استدل بلغة العرب للكثير من المسائل النحوية واعتمدها لترجيح مختلف آرائه ورده للكثير من الأقوال وتضعيفه لها استنـــادا عليها ومن ذلـك نـذكر على سـبيل المثال لا الحصر:

رده لتفسير قـوله تعالى: ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ ـــال بقرة:٠٣١ـــ بـأن المـراد "جـهـل" نـفسـه بقوله: "وهذا الذي قالوه: ضعيف، فإنه إن قيل: إن المعنى الصحيح، فهو إنما قال ﴿سَفِهَ﴾ و"سفه" فعل لازم، ليس بمتعد، و"جهل" فعل متعد، وليس في كلام العرب "سفهت كذا" البتة بمعنى: جهلته..."[2].

ومن هنا فابن تيمية يعتبر اللغة مصدرا من مصادر الاحتجاج ولكن رتبها متأخرة عما سبق من المصادر، فهو يطرق العلوم التي يحتاج إليها لبيان القرآن حسب أولوياتها في منهجه فالبحث الأثري في دلالات الآيات التي أتى بها القرآن الكريم والسنة النبوية أو أثار

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج2، ص239.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص472، 473.

سلف الأمة الصالحين يحتل المرتبة الأولى ثم يأتي بعد ذلك اللغة التي نزل بها القرآن، من معاني الألفاظ أو التراكيب أو الإعراب وغير ذلك.

يقول ابن تيمية في هذا: "يجب تقديم العقل والنقل يعنى القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين..."[1]، وقوله: "ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن إذا عرف تفسيره من جهة النبي-ﷺ- لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم"[2].

والمسائل النحوية وما ذهب إليه في ترجيحه لها محمولة على هذا المنهج؛ فما وافق عنده النص الشرعي وجب المصير إليه دون غيره من المصادر الأخرى، ومتى وجد النص مؤيدا للرأي أخذ به، غير متكلف التأويلات، وشاهد هذا رده لتخريج النحاة قوله تعالى:﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ سورة طه ٦٣ على أنها لغة قوم من العرب، وهم بلحارث بن كعب وغيرهم، ممن يلزمون المثنى للألف رفعا ونصبا وجرا، مع أن أكثر النحاة والمفسرين اعتمدو هذا التخريج وأخذوا به وقد كان رده إياه، لأنه يخالف قوله عز وجل:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ سورة إبراهيم: ٤؛ فإن قوم النبي-ﷺ- هم قريش. ومخالف لما ثبت في صحيح البخاري أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال للذين كتبوا المصحف: "إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش فإن القرآن نزل بلغتهم" لذا يرى أن ذلك التخريج مردود لهذين الدليلين[3].

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج1، ص120.

[2]- المرجع نفسه، ص119.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج5، ص 205-208.

المبحث الثاني: ترجيحاته النحوية:

لم يكن ابن تيمية فيما عرض له في –التفسير الكبير– من مسائل الخلاف النحوية متعصبا لمذهب نحوي، يدافع عنه وينتصر له في كل ما ذكره، وإنما كان له اختيار في مناصرة الرأي الذي يعضده الدليل، فتارة يؤيد ما ذهب إليه نحاة الكوفة. وأخرى يؤيد ما ذهب إليه نحاة البصرة، ودليله في هذا التطابق التام بين النظرية والتطبيق في منهجه، فكل العلوم التي يحتاج إليها لبيان صحة هذه المسائل النحوية تجده –رحمه الله– يطرقها، لكن حسب أولوياتها في منهجه.

ولا يتردد في رد مسألة نحوية ما كانت متعارضة مع الأدلة والشواهد ويوضح وجهة نظره فيها، ويبدي رأيه فيما أصدره من حكم، ويوضح آراء النحاة ويشير إلى أغلاط المعربين فيما احتملت الأوجه الإعرابية وجها مغايرا للأدلة والشواهد القرآنية.

والسطور القادمة بيان لمسائل الخلاف التي تناولها ابن تيمية في كتابه. وعرض لما وافق فيه الكوفيون أو ما وافق فيه البصريين أو ما خرج عنهما برأي انفرد به.

أ) المسائل النحوية االتي وافق فيها الكوفيين:

أ-أ- مسألة مجيء التمييز معرفة:

ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وما جاء منه ظاهرة كونه معرفة فهو مؤول؛ أما الكوفيون؛ فقد أجازوا وقوع التمييز معرفة، وحجتهم في ذلك أنه قد جاءت به الشواهد الفصيحة[1]، وإلى هذا ذهب ابن تيمية، فذكر في تفسيره للآية الكريمة: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ ﴿ البقرة:٠٣١﴾، أن قوله: ﴿ سَفِهَ ﴾ منصوب على التمييز وبرر له بقوله: "وهذا الذي اختاره الكوفيون أصح في اللغة؛ فإن الانسان هو السفيه نفسه"[2].

وابن تيمية رجح رأي الكوفيين وأيده، لوفرة الشواهد أولا، وصحة المعنى ثانيا، ولبعده عن التأويل الذي تكلفه المعارضون، والذي خرجوا به عن بعض أصول العربية ثالثا.

أ-ب- البدل على نية تكرار العامل:

ذهب ابن خروف وغيره إلى أن البدل في نية تكرار العامل إن أريد به أن العامل فيه غير العامل في متبوعه. فلا بد من إعادته إما ظاهرا وإما مقدرا. وذهب سيبويه إلى أن العامل فيه هو الأول[3].

وابن تيمية يذهب إلى أن من البدل ما يأتي حكمه في تكرير العامل أحيانا. وتعرض لهذا في تفسيره للآية الكريمة:﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِي قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ ﴿البقرة: ٣٣١﴾ .فيقول: " كما في قوله:﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ

---

[1]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص252.

[2]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص472.

[3]- كمال أبو البركات عبد الرحمان بن أحمد الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، مسألة 117.

خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ ـــال علق: ٥١ -٦١ ـــ فـذكرت مـعرفـة وموصـوفة، كـذلـك قـالـوا: ﴿ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ ﴾ ـــال بقرة:٣٣١ـــ،فعرفوه، ثم قالوا: ﴿ إِلَٰهَا وَٰحِدًا ﴾ ـــال بقرة:٣٣١ـــ فوصفوه. "

والبدل في حكم تكرير العامل أحيانا، كما في قوله:﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾ ـــالأعـراف:٧٥ـــ فالتقرير: نعبد إلهك، نعبد إلها واحدا ونحن له مسلمون؛ فجمعوا بين الخبرين بأمرين: بأنهم يعبدون إلهه، وأنهم إنما يعبدون إلها واحدا، فمن عبد إلهين لم يكن عابدا لإلهه وإله آبائه، وإنما يعبد إلهه من عبد إلها واحدا."[1]

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص83.

ب)المسائل النحوية التي وافق فيها البصريين:

ب-أ- إبدال النكرة من المعرفة:

الكوفيون لا يجيزون ابدال النكرة من المعرفة والعكس، إلا إذا وصفت، أو إذا اتحد اللفظان، كقوله تعالى: ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ۝١٦ ﴾ ـــال علق: ٥١ - ٦١ـــ، ونسب الأخير إلى البغدادي[1].

أما البصريون فقد أجازوا ذلك دون قيد أو شرط، لورود ذلك في كلام الله تعالى، وفي لغة العرب، وقد نسبه السيوطي إلى الجمهور[2].

وابن تيمية يذهب إلى قول البصريين؛ حيث أعرب (إلها واحدا) بدلا. قال: "ومما يوضح هذا قوله:﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ ﴾. قالوا فيها: (نعبد إلاهك وإله آبائك) ثم قالوا: (إلها واحدا) فهذا بدل من الأول-في أظهر الوجهين- فإن النكرة تبدل من المعرفة، كما في ق ـوله تعالى :﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ ـــال علق: ٥١ - ٦١ـــ.فذكرت معرفة وموصوفة، كذلك (نعبد إلهك) فعرفوه، ثم قالوا:(إلها واحدا) فوصفوه."[3]

ب-ب- عدم مجيء الباء للتبعيض:

ذهب الكوفيون ومن اختار مذهبهم كالشافعي، وابن هشام، وابن عقيل على أن الباء تأتي للتبعيض، واستدلوا لهذه بقوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ فَإِلَّمۡ

[1]- موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص637.

[2]- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج3، ص181.

[3]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص83.

﴿ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ ﴾ هود: ١٤، والمعنى: وامسحوا ببعض رؤوسكم، إنما أنزل من علم الله[1].

أما البصريون فقد منعوا أن يكون التبعيض من معاني الباء واحتجوا-كما قيل سالفا- بأنها لو كانت تأتي للتبعيض لصح أن يقال : (قبضت بالدراهم) والمقصود من الدراهم[2].

وذهب ابن تيمية إلى ترجيح مذهب البصريين، فعند تفسيره للآية الكريمة: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ قال": وقوله: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾وقوله: ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم ﴾ يقتضي إلصاق المسموح؛ لأن الباء للإلصاق"[3].

ويقول في موضع آخر من التفسير الكبير في هذه المسألة: "فإن الباء أبدا تفيد الإلصاق"[4]. وبهذا يفصل في هذه المسألة ويذهب مذهب البصريين فيما قالوه.

ب-ت- مسألة نيابة بعض حروف الجر عن بعض في المعاني:

لا خلاف بين النحويين في المعاني الأصلية لحروف الجر، وإنما وقع اختلافهم على المعاني الخارجة والنائبة عن تلك المعاني الأصلية.

فقد ذهب البصريون إلى أن لكل حرف من حروف الجر معنى خاص به؛ لا يجوز أن يخرج عنه حتى لا يتم التباس في المعنى[5]، وما جاء ظاهره الخروج عنه بإحدى أربع طرائق.

- يؤول تأويلا يتناسب مع المعنى الأصلي.
- يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف.
- يحمل على المجاز.
- إن لم تصلح إحدى الطرائق السابقة يحكم عليه بالشذوذ[1].

---

[1]- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص419.

[2]- ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ج2، ص419.

[3]- ابن تيمية: التفسير الكبير ج4، ص 48.

[4]- المرجع نفسه، ج6، ص236.

[5]- ينظر: ابن هشام الانصاري: مغنى اللبيب، ص 221.

بينما الكوفيون يجيزون خروج حروف الجر على معانيها الأصلية[2]، وثمة مذهب ثالث لابن جني، لا يقول بنيابة الحروف في كل الأحوال وإنما "في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له"[3] .

أما ابن تيمية فقد رجح مذهب البصرة، فيقول في هذا: "والعرب يتضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله:﴿ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ﴾ ـص: ٤٢ـ؛ أي: مع نعاجه، و﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ـالصف: ٤١ـ ؛ أي: مع الله، ونحو ذلك"[4].

ويرد قائلا: "والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه وكذلك قوله: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ﴾ ـالإسراء: ٣٧ـ ضمن معنى يزيغونك ويصدونك، وكذلك ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ـالإنسان٦ـ ضمّن معنى نجيناه وخلصناه، ضمن يروي بها. ونظائره كثيرة"[5].

---

[1]– محمد بن علي الصبان: حاشية الصيان، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ط1 1413هـ ص312.

[2]– ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ص121.

[3]– ينظر: ابن جني: الخصائص، تح: عمر علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج2، ص308.

[4]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج2، ص 206.

[5]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ت)المسائل النحوية التي وافق فيها الجمهور أو انفرد بها:

من المسائل النحوية التي كان لابن تيمية رأي موافق فيها للجمهور في كتابه "التفسير الكبير":

ت_أ- ليس من معاني اللام "العاقبة" :

وافق ابن تيمية ما ذهب إليه الجمهور في إنكارهم دخول لام العاقبة في فعل الله وقولهم بلام التعليل، ودليله في هذا أن لام العاقبة التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من جاهل أو عاجز -كما بينا سابقا-والله تعالى عليم قدير فلا يقال أن فعله كفعل الجاهل فهو بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وهو مريد لكل ما خلق فيمتنع في حقه لام العاقبة التي تتضمن نفي العلم أو نفي القدرة[1].

ت_ب-الأصل في بناء اسم الإشارة هذان:

لقد كان لابن تيمية ما يستقل به عن النحاة لا سيما رأيه في اسم الإشارة المثناة وقد أطلنا الحديث فيه سابقا، وسنكتفي هنا بتبيين الأصل الذي بني وفقه ابن تيمية رأيه في هذا:

رد ابن تيمية عن تخريج النحاة الآية الكريمة:﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ سورة طه : ٦٣ بأنها لغة لقبيلة من قبائل العرب أن ذلك لا يستقيم لأن القرآن إنما نزل بلغة قريش "وبنو الحارث بن كعب هم أهل نجران" ومن قال بأنها لغة كنانة "فهم جيران قريش، كما أن الثابت في الصحيح عن عثمان- رضي الله عنه- أنه قال: "إن القرآن نزل بلغة قريش" وقال للرهط القريشيين الذين كتبوا المصحف: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش، فإن القرآن نزل بلغتهم"[2]. هذا فيما يتعلق بمن حمل الحكم النحوي للآية على أنها لغة قبيلة من قبائل العرب.

[1] / ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص 203.

[2] / ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص205.

والصواب عند ابن تيمية أن مثنى الأسماء المبهمة مبني مثل مفردها ومجموعها نقول: "جاء هذان"، و"أكرمت هذان"، و"مررت بهذان"، كما تقول: "أكرمت هذا" و"مررت بهذا" و"هؤلاء"، وأن ما قاله النحاة في أن مثنى هذه الأسماء يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء قياسا على غيرها من الأسماء باطل للفرق بينهما؛ فإن سائر الأسماء يعرب مفرده ومجموعه، فكذلك مثناه، أما هذه الأسماء، فإن مفردها ومجموعها مبنيان، فكذلك مثناها[1].

ويزيد ابن تيمية في توضيح ما ذهب إليه بقوله: "وقد تقول: إن الاسم الموصول مثل اسم الإشارة، فإن ثبت في لغة قريش أنهم يقولون: "رأيت اللذين فعلا"، و"مررت باللذين فعلا"، وإلا فقد يقال: هو بالألف في الأحوال الثلاثة؛ لأنه اسم مبني. والألف فيه بدل من الياء في(الذين) وما ذكره الفراء وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا، فإن الفراء شبه(هذا) بـ(الذين) وتشبيه(اللذان) به أولى... يؤيده ذلك أن المضمرات من هذا الجنس... وفي التثنية (أي تثنية المضمرات) زيدت الألف في النصب والجر؛ فيقال: أكرمتكما، ومررت بكما، كما يقول في الرفع..."[2].

هذا ملخص كلامه –رحمه الله–في هذه المسألة وأهم ما ردّ به على النحاة في تخريجهم لهذه المسألة.

[1] _ ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج5، ص 212.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص 212،213.

المبحث الثالث: قواعد الترجيح النحوي عند ابن تيمية في "التفسير الكبير":

قد تأتي الأقوال المختلفة في المسألة النحوية محتملة وليس بينها تعارض، غير أن بعضها أولى من بعض، لكون القرآن ودلالة ألفاظه تشهد لقوله دون غيره، أو السنة تشهد لأحدها، أو لغة العرب، أو أسباب أخرى تقتضي بتقديم أحد الأقوال، وهذا ما يسمى بتقديم الأولى، ومن القواعد الترجيحية التي تتفرع عن هذه المصادر – القرآن الكريم وقراءاته السنة النبوية، لغة العرب – كما يتضح من آراء وترجيحات ابن تيمية في "التفسير الكبير".

أ) الترجيح بتقديم القراءة المتواترة على الشاذة:

إذا اختلف معنى القراءتين، وكانت إحداهما متواترة والأخرى شاذة، ولم يمكن الجمع بينهما بتفسير إحداهما بالأخرى فيتحد معناهما، كان من المحتم تقديم معنى القراءة المتواترة وترجيحه على معنى القراءة الشاذة؛ لأن الشذوذ لا يقف أمام التواتر.

وقد قرر ابن تيمية هذا الوجه باستعماله في الترجيح في اختياراته فقد استعمله عن اختياره في معنى قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ ﴿النساء:٧٩﴾، على وجه الإنكار، والتقدير، أفمن نفسك؟ وألف الاستفهام محذوفة في الكلام استدلالا برواية كردب عن يعقوب (فمَن نفسُك) بفتح الميم وضم السين، فقال: "وأما رواية كردب عن يعقوب (فمن نفسك) فمعناها يناقض المتواتر؛ فلا يعتمد عليها".

ب) الترجيح تقديم الاستقلال على الإضمار:

المقصود بهذا الوجه حمل الحكم النحوي على المذكور دون القول بتضمنه للحذف والإضمار، و تقدير محذوف، فمهما أمكن القول باستقلال الكلام و عدم حاجته إلى التقدير فهو المقدم، لأن الحذف و الإضمار و التقدير خلاف الأصل، و إنما توجد لعلة.

فإذا ما احتملت الآية وجهين من التأويل أحدهما مبني على الحذف والآخر مبني على عدمه، كان عدم الحذف والتقدير هو الأولى.

وقد عمل ابن تيمية بهذا الوجه في تفسيره للآيات الله واختياراته النحوية فيه، ومن ذلك رده للقول بأن قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ على وجه الإنكاروالتقدير: (أفمن نفسك) وألف الاستفهام محذوفة في الكلام بقوله: "ضلال بعض المتأخرين في قولهم: (فمن نفسك) على سبيل الإنكار، وقد ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله: ﴿ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ أي (أفمن نفسك) وأنه استفهام على سبيل الإنكار... قلت وإضمار الاستفهام –إذا دل عليه الكلام– لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة، فإن ذلك يناقض المقصود، ويستلزم أن كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه، بأن يقدر في خبره استفهاما، ويجعله استفهام إنكار"[1] .

ت) اعتماده الإعراب كوجه من أوجه الترجيح:

يستوجب في إعراب القرآن الكريم الأخذ بالأوجه الإعرابية اللائقة بسياق ألفاظ الآية ومعناها، بشرط موافقة الشرع.

والإعراب هو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف[2]، والإعراب هو الإبانة والإفصاح، فأعرب الرجل عن نفسه إذا بين وأوضح[3].

---

[1]– ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص451.

[2]– ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي: معجم مقاييس اللغة، تج: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج4 ص299.

[3]– ينظر: المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

والإعراب فرع المعنى، وما هو إلا مبين ومميز للمعاني، فأصح الوجوه الإعرابية اللائقة بالسياق ما كان موافقا لمعنى الآية، وموافقا لأدلة الشرع، دون الأوجه البعيدة، وإن كان لها وجه صحيح في العربية، فليس كل ما صح في اللغة صح حمل آيات القرآن عليه، فالقرآن عرف خاص يجب أن يحمل عليه ولا يتعداه ولا يتجاوز ما صح من معانيه بكل احتمال نحوي والمعنى هو المقصود في النص القرآني دون الإعراب وقواعده.

ت-أ الترجيح في الإعراب بتقديم الأقوى والأشهر:

والمراد أن تحمل المسائل النحوية على الأوجه القوية المشهورة في الإعراب في لسان العرب، ولا يعرض عنها إلى غيرها من القليلة أو الضعيفة فضلا عن المنكرة أو الممنوعة

وابن تيمية من الذين قرروا هذا الوجه من خلال إعماله في تفسيره واختياراته في المسائل المختلفة ومن ذلك:

تضعيفه القول بإعراب: "نفسه" في قوله تعالى: ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ بأنه منصوب بنزع الخافض، أي: سفه في نفسه، بقوله: "وقولهم بإسقاط الخافض ليس هو أصلا فيعتبر به ولكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة، فيتعدى الفعل بنفسه، وإن كان مقيسا في بعض الصور، "سفه" ليس من هذا، لا يقال سفهت أمر الله، ولا دين الإسلام بمعنى جهلته: أي: سفهت فيه وإنما يوصف بالسفه وينصب على التمييز ما خص به، مثل نفسه أو شربه، ونحو ذلك"[1] .

ت-ب الترجيح في الإعراب بتقديم الوجه الأبلغ و الأحسن:

إذا ما صحت جميع الأوجه الإعرابية في الآية؛ فإن حملها على الوجه الأليف بالسياق والأبلغ معنى، والأعظم موافقة لأدلة الشرع ومقاصده هو المقدم.

[1]- ابن تيمية: التفسير الكبير، ج7، ص81.

وهذا الوجه مفيد عند احتمال الآية لأكثر من وجه إعرابي، فإن كلام الله تعالى لا يجوز فيه كل ما يجوز في الشعر والنثر، بل له عرفه وعادته الخاصة به، والتي لا يجوز أن يحمل على غيرها، فهو سيد الكلام ومعانيه فوق كل المعاني.

ما قرره من ترجيح إعراب قوله تعالى: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ ـــآل عمران: ١٨ ـــحالا من الضمير "هو" في قوله تعالى:﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ـــآل عمران: ١٨ـــعلى أن يكون حالا من الفعل "شهد" معنى ذلك بأنه يتضمن أن الملائكة وأولي العلم يشهدون له بأنه لا إله إلا هو، وأنه قائم بالقسط والوجه الأول لا يدل على هذا. وبأنه كونه قائما بالقسط أبلغ من كونه حال الشاهد[1].

ث)عنايته بمعاني الحروف والأدوات:

لقد عني ابن تيمية في ترجيحه للآراء النحوية بالحروف والأدوات كقاعدة يبنى وفقها ما ذهب إليه ورجحه من مسائل نحوية، فإذا ما تحدث عن آية وكان معناها يحتاج إلى الحديث عن حروف المعاني الواردة فيها، فإنه يتحدث عن تلك الحروف أو الأدوات ويبين معناها ومن الحروف التي ورد بيان لمعناها فيما اطلعت عليه في "التفسير الكبير": "أو[2]، الباء[3] اللام[4]، والواو[5] "، وكل تلك إنما ذكر معانيها في الآيات التي وردت فيها.

[1]– ينظر: ابن تيمية: التفسير الكبير، ج3، ص145، 146.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص97.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص48.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص 97.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص236.

خاتمة

خاتمة:

في ضوء ما قدمناه في هذا البحث المتواضع حول "المنهج النحوي لابن تيمية" من خلال كتابه "التفسير الكبير" أمكننا التوصل إلى جملة من النتائج نجملها فيما يلي:

1/ يعد ابن تيمية من كبار علماء التفسير وصاحب اهتمام كبير في تفسير كتاب الله تعالى.

2/ اعتمد ابن تيمية في تفسيره على مصادر أهمها: تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالسنة والمأثور أكثر من بقية المصادر الأخرى.

3/ لم يفسر ابن تيمية القرآن كاملا، لاعتقاده أن القرآن الكريم واضح بنفسه من عند الله، وإنما هناك الآيات التي أشكلت فهم معناها ففسرها وعُني بها.

4/ لقد سار ابن تيمية في مسائل النحو وراء الدليل فلم يكن متعصبا لمذهب معين يدافع عنه، وإنما مأسورا للدليل يسير حيث سار ويحل حيث حل.

5/ لم يقف ابن تيمية في ما ذهب إليه من مسائل نحوية عند عدم الميل والتعصب لمذهب فحسب. وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعا، بل والتفرد بالرأي من دونهما ومثال ذلك ما انفرد به في مسألة اسم الإشارة "هذان".

6/ كان منهج ابن تيمية نابع من مذهبه الفقهي في العقيدة والتفسير والفقه، فلا يختار من الاقوال إلا ما يوافق ذلك، ولا يتردد في إصدار الأحكام والآراء ورد ما استضعفه ولو كان قائله سيبويه.

7/ ما تميز به ابن تيمية حملا على مذهبه تجنبه للتكلف والتقدير ما وجد إلى ذلك سبيلا.

8/ عندما يرجح ابن تيمية قولا من الأقوال النحوية فإنه غالبا ما يبني هذا الترجيح على قاعدة ويعلل لذلك. ومن ذلك تعليله بأولى قاعدة على أخرى.

9/ يقبل القراءات السبع ويحتج بها، وما اجتمع فيه قراءتين يغلبُ قاعدة أولوية المتواتر على الشاذ.

10/ يراعي في إعراباته المعنى ويرد كل إعراب يؤدي إلى حمل القرآن على الشاذ.

وما نستطيع قوله في الأخير أن ابن تيمية امتزجت عنده علوم العربية بعلوم الشريعة فجاءت دراسته للنحو في ضوء منهجه الشرعي واستمد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة قواعده النحوية، فكان نتاج ذلك منهج انفرد وتمييز به عن بقية النحاة والمفسرين.

ملخص

الملخص:

عنوان الرسالة:(المنهج النحوي لابن تيمية في التفسير الكبير)

من المعلوم أن الإعراب وسيلة فهم الكلام، ولذا عنى العلماء بدراسة النحو ليفهموا كلام الله تعالى وكلام رسوله _صلى الله عليه وسلم_، ولقد انبنى على مقدار إتقان النحو كثير من الأحكام النحوية كما كان السبب في كثير من الخلافات، ولقد كان حقا على الباحثين أن يتوجهوا لدراسة آراء العلماء النحوية وما انبنى عليها من أحكام عقائدية أو فقهية و غيرها؛ فإن لمثل هذه الدراسة إسهاما بينا في التعليل لتلك الأحكام، وبيان وجاهتها، كما أن فيها إظهار لأهمية هذا العلم:النحو، وعظيم ارتباطه بعلوم الشريعة، ومن هنا ارتبط هذا البحث بدراسة آراء ابن تيمية النحوية؛ وهي دراسة تطبيقية تهدف إلى بيان شخصية ابن تيمية النحوية في تفسيره من خلال استخراج المسائل النحوية في كتابه"التفسير الكبير"، ودراسة منهجيته في الطرح والاستدلال، وكان اختيارنا مرتكز على المسائل التي يكون فيها عرض للآراء ومناقشة لها ورد عليها وتعليل للقول المختار–في الغالب– الذي من شأنه أن يوضح رأي ابن تيمية في المسألة ومذهبه فيها، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها؛ أن ابن تيمية له منهج انفرد به عن النحاةأ فقد أسقط مذهبه الفقهي على كل آرائه النحوية ونبذ –استنادا على ذلك– التأويل إلى عند الضرورة، كماأنه لم يكن متعصبا فيما ذهب إليه من مسائل نحوية لا لبصري ولا لكوفي؛ بل يأخذ ما كان عنده موافق لشواهد القران الكريم وقراءاته وكلام العرب نظمه ونثره.

Résumé:

Titre du mémoire : (approche grammairienne d'Ibn Taymiyya dans la grande exégèse)

Il est connu que la déclinaison est une méthode de compréhension de la parole, les scientifiques ont taché à étudier la grammaire à fin de comprendre la parole de Dieu et les paroles de Son Messager que le salut soit sur lui, les règles grammaticales ont été fondées sur la maitrise grammaticales et ce fut la cause de nombreux désaccords. Les chercheurs devraient aller étudier les vues grammaticales des scientifiques et les dispositions idéologiques ou de la jurisprudence et d'autres sur lesquelles ont été fondées, la présente étude contribue clairement à la justification de ces dispositions, ainsi que la mise en exergue de leur validité, montrant également l'importance de cette science, à savoir : la grammaire, et son association avec les sciences de la loi islamique, de quoi, cette recherche a été associée avec les points de vue d'Ibn Taymiyya. Cette étude se veut pratique et vise à montrer la personnalité grammaticale d'Ibn Taymiyya dans son interprétation en extrayant les questions grammaticales dans son œuvre « Tafsir El-kabir», et l'étude de sa méthodologie dans le raisonnement et la déduction. Notre choix a été porté sur les questions dans lesquelles il y a présentation des points de vue et discussions et réponses sur ces vues et aussi justification de l'avis favori- dans la majorité des cas- ce qui expliquerait l'avis d'Ibn Taymiyya en la matière et de sa doctrine, et des plus importants de conclusions ou nous avons abouti, et qu'Ibn Taymiyya a une approche unique à lui, différente des autres grammairiens et a appliqué sa doctrine de la jurisprudence sur tous ses points de vue grammaticaux, sur ce, il a rejeté l'interprétation sauf si nécessaire, il n'était pas un fanatique dans ces points de vues grammaticaux ni pour les grammairiens de Bassoura et ni pour ceux de Koufa, Il opte pour ce qu'il avait trouvé compatible au Coran et ses lectures et à la parole des arabes que ce soit poésie ou prose.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

المعاجم:

1. أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تح:عبد السلام محمد هارون، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع .

الكتب العربية:

1. إبرهيم بن محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية: **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تح: محمد بن عوض السهيلي أضواء السلف، الرياض، ط1، 1422.
2. إبرهيم بن محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية: **بدائع الفوائد**، تح: أحمد عبد السلام ،دار الكتب العلمية.
3. إبرهيم بن محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية: **التفسير القيم**، جمعه:محمد بن أويس، تح:محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
4. ابن جعفر بن جرير الطبري: **جامع البيان في تاويل آي القرآن**، تح: محمد محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة –مصر ط1، 1374 .
5. ابن عبد الهادي: **العقود الدرية**، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العربية.
6. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهنداني: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تعليق: محمد عبد المنعم خطابي، الكتبة الحديثة، بيروت– لبنان.
7. ابن كمال باشا : **أسرار النحو**، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.
8. ابن مالك:**شرح التسهيل**، تح:عبد الرحمن السيد، مكتبةالأنجلو المصرية 1974م.
9. ابن ناصرالدين بن أبي بكر الدمشقي: **الرد الوافر**، المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، ط1، 1993م.

10. ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط3، 1980م.
11. ابن هشام الأنصاري:**شرح شذوذ الذهب**، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ط5، 1988م.
12. ابن هشام الأنصاري:**شرح قطر الندى وبل الصدى**، تح:محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت– لبنان.
13. ابن هشام الأنصاري:**مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، تح:مازن المبارك ومحمد علي دار الفكر، بيروت–لبنان،1419هـ.
14. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط3، 1408هـ– 1988م.
15. أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد الأنباري:**البيان في غريب إعراب القرآن**، تح:طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لبنان، 1980م.
16. أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد الأنباري:**الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان.
17. أبو حفص بن علي البزار: **الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية** تح: صلاح الدين منجد دار الكتاب الجديد بيروت –لبنان ط1 1976م
18. أبو الفتح عثمان ابن جني: **الخصائص**، تح: محمد علي البخاري، دار الكتاب العربي بيروت .
19. أبي زكريا يحي بن زياد الفراء:**معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ.
20. أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** تح:عبد السلام عبد الشافعي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1413هـ –1993م.
21. أحمد بن حجر العسقلاني: **الدرر الكامنة فيأعيار المائة الثامنة**، تح: محمد سيد جاد دار الكتب الحديثة، مصر.

22.أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية:**تفسير آيات أشكلت**، تح: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، المجلد الاول، 1417 هـ.

23. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية:**تفسير آيات من سورة يوسف** تح:سليمان معرفي سفر، كلية الشريعة، جامعة الكويت.

24.أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية: **التفسير الكبير**، تح: عبد الرحمن عميرة دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

25.أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية: **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** تح: طه عبد الحميد طه الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

26.أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية:**دقائق التفسير**، تح:السيد الجليند مؤسسة علوم القران، بيروت– لبنان، ط2.

27.أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية:**مجموع الفتاوى**، جمعها: عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد، تح: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، الرياض، ط4.

28.أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية:**المسودة في أصول الفقه**، تح:محمد محي الدين عبد الحليم، مطبعة المدني، القاهرة، 1964م.

29.أحمد المالقي: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط3، 1423هـ.

30.إسماعيل بن عمر بن كثير: **البداية والنهاية**، تح: أحمد أبو ملحم، دار الكتب العلمية ط4، 1403هـ.

31.بدر الدين بن عبد الله بن بهادر الزركشي: **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحرير ومراجعة:عمر سليمان الأشقر واخرون، طبعة مصورة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت.

32.بدر الدين بن عبد الله بن بهادر الزركشي:**البرهان في علوم القران**، تح:مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1977م.

33. جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: **الكشاف**، صححه:مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
34. جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري:**المفصل في صنعة الإعراب**، مكتبة الهلال، بيروت– لبنان.
35. حسن طه: **الاستثناء في القرآن الكريم**، مطبعة الزهراء، الموصل، 1990م.
36. حسين بن قاسم المرادي: **الجني الداني في حروف المعاني**، تح: طه محسن،1399هـ 1976م.
37. خالد السبت: **قواعد التفسير**، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1 1417_هـ1997 م.
38. خديجة الحديثي:**الشاهد في أصول النحو في كتاب سبويه**، مطبعة جامعة الكويت 1974م.
39. خديجة الحديثي:**موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، دار الراشد، بغداد، 1981م.
40. سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، مطبعة جامعة، دمشق، 1964م.
41. عبد الحي بن العماد الحنبلي:**شذرات الذهب**، دار احياء التراث العربي، بيروت.
42. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي:**الإقتراح في أصول النحو**، شرحه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، 1988م.
43. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي:**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم اللغة**، تصحيح:محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت(د.ت).
44. عبد الله أحمد الفاكهي:**شرح الحدود النحوية**، تح:زكي فهمي الألوسي، مطبوعات جامعة الموصل، بغداد 1988م.
45. عطاء ذياب عبد الجواد:**حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي**، دار المنار القاهرة.
46. علي بن محمد عبد الكريم الشيباني ابن الاثير:**الكامل في التاريخ**، دار الكتاب العربي بيروت– لبنان، ط4، 1403هـ.

47. محمد بن زيلعي هندي: **اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح،** مكتبة المزيني، المجلد الثاني.
48. محمد بن شاكر الكتبي: **فوات الوفيات،** تح: إحسان عباس دار صادر، بيروت.
49. محمد بن علي الصبان:**حاشية الصبان،** تح: إبرهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، 1413.
50. مرعي يوسف الكرمي الحنبلي: **الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية** تح:نجم عبد الله خلف، دار الغرب الاسلامي، بيروت– لبنان، 1989م.
51. مهدي المخزومي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو،** دار الرائد العربي بيروت لبنان، 1986م.
52. موفق الدين ابن يعيش: **شرح المفصل،** تح: أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

رسائل جامعية:

53. هادي أحمد الشجيري: **الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية وأثرها في إستنباط الأحكام الشرعية،** دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت–لبنان 1422هـ_2001م. (أطروحة دكتوراه).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ–ب–ج–د

الفصل الأول: دراسة عن المؤَلِّف والمؤَلّف:

المبحث الأول: ترجمة لابن تيمية 6

المطلب الأول: عصره 6

أ–الحياة السياسية.....6

ب–الحياة الإجتماعية.....9

ت–الحياة الفكرية.....10

المطلب الثاني: ترجمته.....13

أ –نسبه وسبب التسمية.....13

ب–نشأته وطلبه للعلم 14

ت–شيوخه.....16

ث–تلاميذه.....17

ج–ثناء الائمة عليه.....19

ح–تصانيفه.....20

خ–وفاته.....23

د–أثره فيمن جاء بعده.....23

المبحث الثاني: بطاقة قراءة في التفسير الكبير 26

المطلب الأول: بين يدي المحقق 26

أ –التفسير الكبير قبل التحقيق 26

ب–التفسير الكبير ومنهج التحقيق 27

المطلب الثاني: محتوى الكتاب 30

أ–مادة كتاب التفسير الكبير 30

ب–قضايا حول المادة المعرفية للكتاب 31

ت–منهج ابن تيمية في التفسير 36

الفصل الثاني: اختيارات ابن تيمية النحوية:

المبحث الأول: آراؤه في باب الأسماء 40

المطلب الأول: النكرة والمعرفة 40

المطلب الثاني: المبتدأ والخبر 61

المطلب الثالث: المنصوبات 66

أ–التمييز 66

ب–الاستثناء 70

المطلب الرابع: التوابع 73

أ –البدل 73

ب–التوكيد 74

ت–العطف 75

المبحث الثاني: آراؤه في باب الأفعال 78

أ –التضمين 79

ب–اللازم والمتعدي 80

ت–نزع الخافض 81

ث–جواب لو الشرطية 82

المبحث الثالث: آراؤه في باب الحروف..... 83

المطلب الأول: الحروف الخاصة بالأسماء 83

أ –معاني حرف الباء 83

ب–معاني حتى..... 85

ت–معاني حرف الام 86

المطلب الثاني: الحروف الخاصة بالأفعال..... 88

أ–دخول لا النافية على الفعل 88

ب–دخول النواصب والجوازم على الفعل..... 89

ت–دخول لم على الفعل 89

ث–إن الشرطية..... 90

المطلب الثالث: الحروف المشتركة..... 91

أ –معاني الواو 91

ب–معاني أو 94

الفصل الثالث: المنهج النحوي لابن تيمية

المبحث الأول: موقفه من مصادر الاحتجاج..... 98

أولا: القرآن الكريم قراءاتة..... 98

ثانيا: الحديث النبوي الشريف 100

ثالثا: كلام العرب 102

المبحث الثاني: ترجيحاته النحوية 105

أ–ما وافق فيه الكوفيين..... 106

ب–ما وافق فيه البصريين 108

ت–ما وافق فيه الجمهور أو انفرد به 111

المبحث الثالث: قواعد الترجيح النحوي عند ابن تيمية 113

أ –الترجيح بتقديم القراءة المتواترة على الشاذة..... 113

ب–الترجيح بتقديم الاستقلال على الاضمار..... 113

ت–اعتماد الإعراب كوجه من أوجه الترجيح..... 114

ث–عنايته بمعاني الحروف..... 116

خاتمة..... 118

الملخص بالعربية..... 121

الملخص باللغة الاجنبية..... 122

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات